دراسات جديدة في علم القراءات

عثمان بن علي بندو

المثقف
للنشر والتوزيع

تأليف القارئ عثمان بن علي بندو

دراسات جديدة في علم القراءات



النّاشر دار المثقف للنشر والتوزيع

الجزائر- (باتنة)

الطّبعة الأولى 1443 هـ - 2022م

الإيداع القانوني: 2022/05

ISBN:978-9931-13-000-0

اسم العمل: دراسات جديدة في علم القراءات

اسم المؤلف: عثمان بن علي بندو

سميرة منصوري: المدير العام

هاتف: 79 47 80 033

واتساب: 86 73 49 0675

العنوان: رحى كالانج شارع الكتب القديمة طريق بسكرة-باتنة

البريد الالكتروني:

elmouthakaf2@gmail.com

صفحة الدّار على موقع فيسبوك:

https://www.facebook.com/elmothakaf/



مقدمة

لازال علم القراءات مليئا بالكنوز التي لم تُكتشف بعد، وبينما يشتغل الكثير من القراء بتحسين الصوت وتحريرات القراءات يبقى هذا الكنز ضائعا، خاصة في بلاد المغرب الإسلامي وخاصة في الجزائر.

أقصد هنا علم الدراية لا علم الرواية، فالرواية محسومة في الطرق الثلاث: الشاطبية والدرة والطيبة وطرق نافع العشرة.

إن خزائن الكتب في هذا البلد مليئة بتراث ديني كبير، وإن لم تنهض به الدراسات القرآنية حقّ النهوض فإنه سيتلاشى خاصة مع قصور الهمم وقلة العاملين في هذا الميدان.

وقد حاولت من خلال هذه البحوث -وغيرها- أن أقدّم دراسات جديدة في علم القراءات القرآنية، جديدة في موضوعها، لم يسبقني إليها أحد بفضل الله تعالى.

أسأل الله عز وجل أن ينفع بها ويرزقها القبول، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

دراسة جديدة في علم التحريرات

بحث خاص برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق

اقرأ بمضمن طيبة النشر فقط، اقرأ بمضمن طيبة النشر وكأنّ النشر مفقود، وكأنّ مصادره غير موجودة..

القاريء عثمان بن علي بندو

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

كان ابن الجزري رحمه الله يخاطب بمؤلفاته أمة لم يكن يعرف أغلَبُها من القراءات الصحيحة إلا ما في الشاطبية والتيسير، فكاد يضيع منها الكثير، لولا أن بعث الله خاتمة المحققين وعمدة الفن فأحيا به قراءات وكتبا وأسانيد، وأشغل الناس بعده، فهو بهم حي وهم به أحياء.

وفي ذلك يقول ابن الجزري رحمه الله نقلا عن أبي حيان: "قد كان في زمان هؤلاء السبعة من أئمة الإسلام الناقلين القراءات علماء لا يحصون، وإنما جاء مقرئ اختار هؤلاء وسمّاهم، ولكسل بعض الناس وقصر الهمم وإرادة الله أن ينقص العلم اقتصروا على هؤلاء".

ثم اقتصروا على أفضل الكتب التي نقلت عن هؤلاء السبعة ثم اقتصروا على الشاطبية لميزاتها كنظم جامع، والمنظوم أحظى من المنثور.

وقد ألّف ابن الجزري كتاب النشر، فأسّسه على قاعدتين متينتين، القاعدة الأولى هي كتاب الشاطبية وأصلُها التيسير، والقاعدة الثانية درّته المضيئة في القراءات الثلاث ثم تحبير التيسير.

وقد فهم ابن الجزري أسلوب الإمام الشاطبي العبقري، فاعتمد عليه وزاد، فألّف طيبة النشر، ولهذا قال عنها:

ولا أقول إنها قد فضُلت حرز الأماني بل به قد كمُلت

وقبل تأليف الشاطبية كان القراء يعتمدون على الكتب – ومنها كتاب التيسير – وقد تناثرت في الكتب أوجه الرواية الواحدة بين مُكثر ومُقِلّ، ولهذا كان الطلبة يعتمدون أكثر على إفراد القراءات لا على الجمع لصعوبته، فجاءت الشاطبية نظما سهل الحفظ جمع فيه مؤلفه أوجه كل رواية – بل إنه جمع أغلب الأوجه إن لم تكن كلها – فصار جمع القراءات أسهل، وحين نلاحظ الفرق بين الأوجه التي زادتها الطيبة على الشاطبية سنجدها قليلة، وهذا هو السر الذي منح الشاطبية هذا القبول الذي حظيت به في الأمة الإسلامية كلها.

ولما كانت الشاطبية والدرة قاعدة أساسية، كانت الطيبة خاتمة لهما، أودعَ فيها ابن الجزري ما قرأ به على شيوخه مما حوته كثير من كتب القراءات، يختار أوجها ويترك أخرى، ويضيف أوجها أدائية ليس لها نصّ، ويجعل الشاطبية والدرة نواتها ثم يتوسّع تارة ويُفرّق بعض الأوجه التي جمعها الشاطبي في مصدر واحد فينشرها في النشر.

وقد اهتمّ ابن الجزري بضبط الأوجه وتحريرها، ولم يُلزم نفسه بالعزو إلى المصادر والعودة إليها، وسأخوض في هذا البحث في مسائل عديدة لأثبت بها حجتي، وأجيب بها عن سؤال طالما خطر بعقلي: لماذا ألّف ابن الجزري كتابه النشر ولم يكتف بالإشارة إلى المصادر لتكون مرجعا؟ ولماذا ألّف ابن الجزري طيبة النشر ولم يَكْتَفِ بكتاب النشر؟ ولماذا شرحها الشرّاح ولم يكتفوا بكتاب النشر؟

وقد عرض ابن الناظم رحمهما الله شرحها عليه فقبله، ثم شرحها بعده كثير من العلماء، وبقي الحال على ذلك حتى جاءت مدارس جديدة، اعتمدت على مناهج جديدة في تحرير أوجه الطيبة، وفعلت كذلك مع الشاطبية، وعادت تبحث في النشر ومصادره لتُثبت وجوها غير موجودة أو لتُلغي وجوها صحيحة.

وقد رفض الكثير من العلماء هذا المنهج، ومنهم من ألغى مادة التحريرات على الطيبة نهائيا لطلبة علم القراءات، وكثُر الخلاف، واختلط الأمر على القراء المبتدئين، مع قلّة العاملين والمحققين في هذا الميدان، وندرة الكتب والمؤلفات فيه.

وقد تصّفحت بعض كتب التحريرات فوجدت تناقضا كثيرا، وأردت أن أبيّن في هذا البحث أن طيبة النشر هي مثل الشاطبية، غير متعلّقة بالمصادر، لأنها اختيارُ صاحبها، وهو أعلم أهل زمانه بعلم القراءات، وأن العبرة بالأوجه لا بمصادرها، وأظن لو أن الشاطبي رحمه الله فعل كما فعل ابن الجزري وألّف كتابا غير التيسير يذكر فيه مصادره والوجوه التي فيها لوقع له مثلما وقع لصاحب النشر من المحررين بعده، ولذلك اقتصر الشاطبي على اختياره وأهمل ذكر الأسانيد، تلك الأسانيد والطرق التي قال عنها ابن الجزري نفسه في كتاب النشر: (مع أننا لم نَعُدّ للشاطبي وأمثاله إلى صاحب التيسير وغيره سوى طريق واحدة، وإلا فلو عَدَدْنا طُرُقنا وطُرُقهم لتجاوزت الألف).

لهذا أردت أن أبيّن للقارئ أنّ ابن الجزري اهتمّ بحفظ الأوجه الصحيحة حسب اختياراته، فلم يُلزم نفسه بالعودة إلى المصادر، فانظر في كتاب النشر كم مصدرا سكت عنه، وكم حكما ذكره ووُجد في المصادر غيره، وكم حكما ذكره لا يوجد في المصادر كالغنة في اللام والراء للأزرق، وكم حكما اقتصر عليه وُجد في المصدر وجهان، وكم حكما ذكر فيه الوجهين وُجد في المصدر وجه واحد، وكم من الأحكام ضّعفها أو حكم عليها بالانفراد والشذوذ وعدم الصحة.

ثم إنه استدلّ بمصادر لم يُسندها في مقدمة النشر، واستدل بأخرى وهو يؤلف المسائل التبريزية، ولو عددت الاختلاف الحقيقي الموجود بين الشاطبية والطيبة لوجدته قليلا جدا، أقصد ما وُجد في إحداهما ولا يوجد في الأخرى، أما بقية الاختلاف فهو توسّع منه أو نشر، ما معنى ذلك؟ مثلا في رواية ورش من طريق الأزرق قصر العين من (كهيعص) أو (عسق) من زيادات الطيبة، فهو ليس موجودا في الشاطبية، لكن أحكام البسملة في الشاطبية هي نفسها في الطيبة، لكنها متفرّقة في المصادر، فمصدر فيه البسملة فقط ومصدر فيه الوصل فقط ومصدر فيه السكت فقط، ولكنها إذا اجتمعت فهي كلها في الشاطبية.

فإذا اتجهنا إلى اختلاف المحررين في إثبات الأحكام التي سكت عنها ابن الجزري، أو اختلف منها ما جاء في النشر عما في المصدر، حدث الخلاف، هل نثبت ما في النشر أم نثبت ما في المصدر؟ هل نعتمد على أساليب المحررين في الاعتماد على قرائن أخرى في حالة عدم وجود المصادر؟ مع العلم أن مصادر طريق الأزرق هي: التيسير والشاطبية والعنوان والمجتبى والكافي والتذكرة والإرشاد والكامل وجامع أبي معشر والتجريد وجامع البيان والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات.

ومن هذه المصادر مصادر مفقودة: المجتبى وجامع أبي معشر وكتاب الهداية، ومصدر فيه بعض الغموض وهو الكامل، فإن سكت ابن الجزري عن مذاهبهم في النشر فقدنا الحكم، لكن المحررين يستعملون أساليب أخرى كالاحتمال وإلحاق مذهب صاحب المجتبى بمذهب تلميذه صاحب العنوان وإلحاق مذهب أبي معشر بمذهب صاحب الكامل، وهذه كلها تدور في دائرة الاحتمال، ولو اكتفى المحررون بالطيبة لوفّروا الجُهد، إذ أن كل ما يبحثون عنه لإثباته لا يخرج عن دائرة الطيبة، فالقراءة تثبت بالتواتر لا بالمصادر، والمصادر لزيادة التوثيق.

فإن سكت في النشر في باب الفصل بين السورتين عن مذهب أبي معشر فيقول المحررون أنه الوصل بناء على مذهب المفيد للحضرمي لأنهما يشتركان في طريق واحد، وأحيانا يلحقون مذهبه بمذهب الهذلي، فإن سكت عن مذهب صاحب المجتبى فيقولون أنه كمذهب تلميذه صاحب العنوان وهو الوصل، فإذا عدنا إلى طيبة النشر وجدنا الأوجه الثلاثة معا: السكت والوصل والبسملة، ولا يوجد غيرها، والشاطبية فيها أيضا الأوجه الثلاثة، فما الفائدة من إثبات شيء موجود؟ وهل يُبنى إثبات على احتمال؟

كما أنني أستغرب كيف يعتمد المحررون على تلخيص أبي معشر من النشر ليثبتوا به مذهبه، ثم يرفضون ذلك أحيانا أخرى بحجة أن التلخيص ليس فيه طريق الأزرق، وسنرى أمثلة عن ذلك بإذن الله.

هذا بالإضافة إلى طرح سؤال ثم الإجابة عنه حول ما يُعرف بتحرير النص، أو تحريرات الأوجه مثل علاقة مدّ البدل بذوات الياء: هل هذه التحريرات رواية أم اجتهاد واختيار من أصحابها؟ فإن هذه التحريرات لم تكن في مؤلفات الأوّلين، ولا ذكرها الداني

ولا الشاطبي ولا غيرهما من المحققين، وإنما ظهرت تحريرات الأوجه بعد أن ألّف ابن الجزري النشر اعتمادا على مصادره واختياراته منها، فظهر لهم أن هناك علاقة تربط هذه الأوجه بعضها ببعض كالعلاقة بين البدل وذوات الياء، حتى جعلوها طرقا لا أوجها، لكنني سأبيّن إن شاء الله أن هذا كان اجتهادا منه واختيارا، والصحيح القراءة بالأوجه جميعا دون ربط بعضها ببعض، والاعتماد فقط على معيار واحد هو عدم الخلط بين أوجه الحكم الواحد كأن يقرأ البدل بالقصر ثم ينتقل إلى الإشباع ثم التوسط وهو في نفس القراءة، فهذا في نظر ابن الجزري صحيح بالنسبة للعامة، لكنه معيب للقارئ، فقد قال: (فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ (فتلقى ءادم من ربه كلمات) بالرفع فيهما أو بالنصب، وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية، وما لا يصح في اللغة، وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرّق فيه بين مقام الرواية وغيرها... وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام).

وقد ذكرت لك طريق الأزرق ومصادره الثلاثة عشر، ثم قِس على ذلك الطرق الأخرى ومصادرها، فرواية قالون لها ثمانية وعشرون طريقا، وليس بين طريقي أبي نشيط والحلواني خلاف كبير يدعو إلى التفريق بينهما، لهذا جمعهما ابن الجزري في الطيبة وذكر قالون مباشرة حتى في المسائل الخلافية ولم يضع رمزا للطرق غير الأصبهاني والأزرق عن ورش لأن بينهما خلافا يوجب التفريق، أما غيرهما من الرواة فإن طرقهم تنوّع للمصادر وتثبيت للأوجه وإثبات للتواتر.

هذا ما أردت أن أبيّنه في هذا البحث إن شاء الله، أسأل الله عز وجل أن ييسّره وأن يرزقه القبول وأن ينفع به، والله تعالى أعلى وأعلم بالصّواب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

المبحث الأول: ما سكت عنه ابن الجزري في النشر من طريق الأزرق عن ورش.

1/ في باب الفصل بين السورتين:

سكت عن مذهب صاحب المجتبى والتجريد ومذهب أبي معشر.

2/ أحكام مدّ البدل:

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى ومذهب أبي معشر.

3/ مدّ اللين المهموز:

سكت عن مذهب أبي معشر وصاحب الإرشاد والكامل.

4/ باب سوءات:

سكت عن مذهب صاحب التجريد.

أما من لهم التوسط والإشباع في (شيء) ونحوه فقط فقد سكت عنهم لأنهم لا يدخلون في هذا الباب.

5/ المدّ في عين (كهيعص) و(عسق):

سكت عن مذهب صاحب التجريد والكامل وتلخيص العبارات والمجتبى والتيسير ومذهب أبي معشر.

6/ الهمزتان المتفقتان من كلمة:

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل وجامع البيان ومذهب أبي معشر.

7/ حكم أئمة:

سكت عن مذهب صاحب العنوان والمجتبى والإرشاد وتلخيص العبارات ومذهب أبي معشر.

8/ الهمزتان المتفقتان من كلمتين:

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى والكامل ومذهب أبي معشر.

9/ حكم (يشاء إلى) ونحوه:

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى والكامل ومذهب أبي معشر.

10/ حكم (أرأيت):

ذكر مذهب الداني ومكّي والشاطبي، وسكت عن مذهب الباقين وهو مذهب الجمهور كما ذكر المحررون.

11/ حكم (هأنتم):

سكت عن مذهب صاحب المجتبى والإرشاد والكامل وجامع البيان ومذهب أبي معشر، والمحررون يرون أن عبارة جمهور المصريين والمغاربة تشير إلى ما سكت عنه ابن الجزري من المصادر.

12/ حكم (ن والقلم):

سكت عن مذهب صاحب المجتبى وسوق العروس لأبي معشر وجامع البيان.

وذكر مذهب صاحب الإرشاد نقلا عن صاحب التبصرة.

13/ حكم (أراكهم):

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل وسوق العروس.

14/ حكم إمالة رؤوس الآي التي آخرها (ها) مثل (ضحاها):

سكت عن مذهب أبي معشر والهذلي.

أما مذهب الشاطبي فقد ذكره من خلال ردّه على وهْم وقع فيه بعض شرّاح الشاطبية.

15/ حكم إمالة ذوات الياء غير رؤوس الآي:

سكت عن مذهب الهذلي وأبي معشر.

16/ حكم إمالة (والجار):

سكت عن مذهب صاحب العنوان والمجتبى والتجريد والكامل وسوق العروس.

وذكر مذهب صاحب التذكرة من قراءة الداني عليه وهو نفسه الموجود في التذكرة.

17/ حكم إمالة (جبارين):

سكت عن مذهب صاحب المجتبى والإرشاد والكامل وسوق العروس.

18/ حكم إمالة (كهيعص):

سكت عن مذهب الشاطبي وصاحب العنوان والمجتبى والإرشاد وسوق العروس وجامع البيان.[1]

19/ حكم إمالة هاء (طه):

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى وسوق العروس.

20/ حكم راء (سراعا، ذراعا، ذراعيه):

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل.

21/ حكم راء (حيران):

سكت عن مذهب صاحب المجتبى والإرشاد والكامل.

22/ حكم الراءات المضمومة:

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل.

23/ حكم تفخيم اللام إذا كان بعده ألف ممالة نحو (صلى):

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل والهداية وجامع البيان وسوق العروس.

24/ حكم لام (طال، أفطال، يصّالحا):

سكت عن مذهب أبي معشر وصاحب الإرشاد والكامل والمجتبى.

25/ حكم اللام وقفا في نحو (يوصل، بطل):

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل والتبصرة وسوق العروس.

26/ حكم لام (صلصال):

سكت عن مذهب الشاطبي وصاحب الإرشاد والكامل وجامع البيان.

27/ حكم ياء (محياي):

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل ومذهب أبي معشر.

فهذه هي المصادر التي سكت عنها ابن الجزري وهو يذكر هذه الأحكام، ففي هذا البحث المتواضع أحصيت واحدا وعشرين مرة سكت فيها ابن الجزري عن مذهب أبي

[1] في نسخة كتاب النشر المحققة من طرف العلامة الضباع رحمه الله ذكر كتاب الكافي ثلاث مرات، وفي تحقيق الشنقيطي للكتاب ذكر أن عبارة الكافي الأولى تحريف، والعبارة الصحيحة هي كتاب الكامل، ولهذا لم أذكره هنا، وقد ذكر المحررون بناء على النسخة الأولى أن ابن الجزري سكت عن مذهب صاحب الكامل).

معشر في كتابه سوق العروس، وتسعة عشر مرة سكت فيها عن مذهب صاحبي الإرشاد والكامل، وأربعة عشرة مرة سكت فيها عن مذهب صاحب المجتبى.

فإذا علمت أن كتاب المجتبى وسوق العروس مفقودين، فكيف ستتمكّن من إثبات هذه الأحكام؟ وإذا كانت المصادر موجودة فكيف تعامل المحررون مع ما سكت عنه ابن الجزري؟

المبحث الثاني: اختلاف المحررين فيما سكت عنه ابن الجزري.

المطلب الأول: ما كانت مصادره موجودة واتفق المحررون على ما جاء فيها: ومن أمثلة ذلك:

- سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الإرشاد في باب اللين المهموز، واتفق المحررون بالعودة إلى المصدر أن له التوسط في (شيء) كيفما وقع دون غيره من اللين المهموز، كالمتولي في الروض النضير والضباع في المطلوب.

- سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الكافي في حكم الراءات المضمومة، ومذهبه الترقيق فيها نحو: (يُبْصِرُون) (ذِكْرٌ)، ما عدا (كِبر) و(عِشرون).

قال صاحب الكافي: (واخْتُلف عنه في (كِبر ما هُمْ ببالغِيه) و(عِشرون) في الترقيق والتفخيم، وبالوجهين قرأت وبهما آخذ).

- سكت ابن الجزري عن مذهب الشاطبي في حكم لام (صلصال) فإن المحررين متفقون عند العودة إلى الشاطبية أن اللام مرقّقة.

- سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل في حكم ياء (محياي) فيتفق المحررون بالعودة إلى المصدرين أن الحكم هو الإسكان.

المطلب الثاني: ما كانت مصادره موجودة واختلف المحررون في إثباته: ومن أمثلة ذلك :

- في باب الفصل بين السورتين يذكر العلامة الضباع وجه الوصل لصاحب التجريد قائلا: (وسكت أيضا عن مذهب صاحب التجريد والذي وجدته فيه من هذه الطرق الوصل).

وذكر الشيخ محمد يحي شريف في السبيل الأوثق أن لصاحب التجريد الوجهين: الوصل والبسملة، قال تعليقا على ذلك: (وعليه فإن مذهب ابن الفحام هو الوصل والبسملة جميعا: الوجهان عن عبد الباقي، والوصل عن أبي العباس).

- في باب مدّ البدل سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الإرشاد، وقد اختلف المحررون لأنهم لم يجدوا في المصدر إشارة إلى تمكين البدل، فأخذ له بالقصر الشيخ سلطان مزاحي في (الرسالة في أجوبة المسائل العشرين)، وبه قطع الأزميري، ولكنّه شكّك في التوسط، وذكر في بدائع البرهان أنهم لم يقرؤوا به على أكثر شيوخهم، وقرؤوا به على بعض الشيوخ، واستقر العمل على الأخذ بوجه القصر من الإرشاد.

- في باب مدّ البدل أيضا ذكر صاحب النشر الإشباع لصاحب التبصرة، وتعقّبه العلامة يوسف أفندي زادة ونقل الضباع ذلك في المطلوب، وذكر اختلاف العلماء في فهم عبارة مكّي فالسخاوي قطع له بالإشباع، وحكي عن ابن شامة احتمال عبارته التوسط والإشباع، وذكر الفاسي له القصر فقط، وذكر العلامة يوسف أفندي أن عبارته تحتمل التوسط لا الإشباع، وقال الضباع: (والملخص من ذلك كله أنه: لا مانع من الأخذ بالأوجه الثلاثة إذ الكل ثقات).

المطلب الثالث: قسم مصادره مفقودة اختلف المحررون في كيفية إثباته: ومن أمثلة ذلك:

- في باب الفصل بين السورتين سكت ابن الجزري عن مذهب أبي معشر، أما الضباع فقال: (وسكت أيضا عن مذهب أبي معشر، ويظهر من كلام صاحب الروض أنه الوصل أيضا).

ووجدت في كتاب السبيل الأوثق أن مذهب أبي معشر هو الوصل وهو مذهب إبراهيم الحضرمي صاحب كتاب المفيد في القراءات الثمان، وقد لخّص فيه كتاب التلخيص لأبي معشر وزاد عليه فوائد، وهو يروي القراءات من طريق أبي معشر بواسطة شيوخه.

والسؤال: لماذا لا يُلحق مذهب أبي معشر بمذهب الهذلي هنا كما جرت عادة المحررين؟ ومذهب الهذلي حسب المحررين هو السكت والبسملة.

وهذا ليس ما يدهشني، بل الذي يدهشني هو أن المحررين لا يأخذون - بناء على قواعدهم - بما ذكره ابن الجزري لأبي معشر من كتاب التلخيص لأنه ليس فيه طريق الأزرق، ثم يفعلون ذلك حقّا، ففي حكم اللام من (طال، أفطال، يصالحا) ينقل الضباع عبارة ابن الجزري الذي ذكر له الوجهين من كتاب التلخيص، وكذلك يحيلك صاحب السبيل الأوثق على النشر.

وفي حكم راء (الإشراق) يأخذون بالوجهين أيضا، ويحيلونك على النشر، وفيه: (وهو أحد الوجهين في التذكرة وتلخيص أبي معشر)، فعلى أي قاعدة يعتمدون ؟

وأعجب من ذلك أنهم يمنعون من الاستدلال بالمصادر غير المسندة ثم يستدلون بها ها هنا كاستدلالهم بكتاب المفيد للحضرمي مثلا.

- في باب اللين المهموز سكت ابن الجزري عن مذهب أبي معشر، قال الضباع في المطلوب: وسكت في النشر عن مذهب أبي معشر، وقال المتولي: ولم أقف على طريق أبي معشر في هذا الباب، وسكت عنه أيضا الأزميري كالمنصوري وزادة، وقال السمرقندي: الظاهر أنه كالهذلي).

وفي نظري ما فائدة هذا التخمين والاحتمال؟ أليس مذهب الهذلي أيضا مبنيا على الاحتمال؟ قال صاحب السبيل الأوثق: (وقد سكت في النشر عن الهذلي، ولم أجد في الكامل إشارة للمسألة) وفي المطلوب قطع له بالتوسط في (شيء) كيف وقع دون غيره.

أليس الأَوْلى الأخذ بما جاء في طيبة النشر، وما الفائدة من التخمين أو الاحتمال للحصول على مذهب هو موجود أصلا في طيبة النشر:

وحرفي اللين قُبيل همزة عنه امدُدَنْ ووسّطنْ بكِلمة

.... وبعضٌ خَصَّ مَدٌّ... شَيْءٍ لهُ..

- في باب الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين، سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الإرشاد، أما الضباع فلم يذكر شيئا لصاحب الإرشاد في المطلوب، وقال صاحب

السبيل الأوثق: (وسكت في النشر عن مذهب صاحب الإرشاد، وعبارات أبي الطيب في كتابه الإرشاد يعتريها بعض الغموض، فذكر للقراء عن ورش وقنبل تحقيق الأولى وتخفيف الثانية بجعلها مَدّة، وعبارة مدة في اصطلاح الكثير من المتقدمين يراد بها التسهيل بين بين، ثم عرّج على مذهب أهل اللغة وصرّح بأن مذهبهم هو التسهيل بين بين، فاتضح أن المراد الصحيح للفظ " مَدّة " عنده هو الإبدال وليس التسهيل).

فسكوت ابن الجزري في النشر غموض، وعبارة صاحب الإرشاد يعتريها غموض، وتوضيح هذا الغموض موجود في الطيبة التي ذكر فيها ابن الجزري الوجهين: الإبدال والتسهيل.

- سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الكامل في إمالة ذوات الياء غير رؤوس الآي، قال صاحب السبيل الأوثق: (وقد اقتصر له المتولي على الفتح، ثم نقل الوجهين عن المنصوري والأزميري) وبالوجهين أخذ الضباع في المطلوب نقلا عن المتولي، ثم أضاف: (ولا أدري على أي أساس أدرجوا له وجه التقليل إذ لا يدل عليه ظاهر الكامل ولا النشر)، فاختار له صاحب السبيل الأوثق وجه الفتح فقط.

هذا بالإضافة إلى أن للمحررين في ما سكت عنه ابن الجزري وفُقدت مصادره (الهداية وسوق العروس والمجتبى) طرقا عجيبة في التحرير وهي إلحاق مذهب أبي معشر بمذهب الهذلي أو الحضرمي، وإلحاق مذهب صاحب المجتبى بمذهب تلميذه صاحب العنوان، ولعل كتاب الهداية سَلِم بوجود نسخة من كتاب شرح الهداية للمؤلف.

المبحث الثالث: ما ذكره ابن الجزري من أحكام ثم وُجد في المصدر غيره: ومن أمثلة ذلك:

- حكم كلمة آالذكرين ونحوها إذ أنها تُقرأ بوجهين: الإبدال والتسهيل.

قال في النشر: (فقال كثير منهم: تُبدل ألفا خالصة... وبه قرأنا من طرق التذكرة...).

أما الذي جاء في كتاب التذكرة فهو التسهيل، قال أبو الحسن بن غلبون رحمه الله في هذا الباب: (فإن همزة الاستفهام تُحقّق فيها، وتسقط نبرة همزة الوصل من اللفظ، وتُمدّ همزة الاستفهام قليلا فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدّة، للفرق بين

الاستفهام والخبر، لا خلاف في هذا بين القراء أجمعين) وهو ما حرره الأزميري رحمه الله في تحرير النشر.

فكلام صاحب التذكرة بيّن واضح، فأما صاحب فريدة الدهر فاتّبع مذهب الأزميري فقال: (آالذكرين وأختيه بالتسهيل، وهذا الحكم أخذته من تحرير النشر والتذكرة).

وأما الضباع فإنه ذكر الخلاف فقال: (والجمهور على إبدالها ألفا خالصة.. وكذا صاحب التذكرة على ما في النشر..) ثم قال: (وذهب جماعة إلى تسهيلها بين بين... وهو الذي وجده الأزميري في التذكرة خلافا لما في النشر).

- ذكر ابن الجزري وجه الترقيق وصلا لصاحب التبصرة في راء (حصرت) بينما روى صاحب التبصرة التفخيم.

قال العلامة الضباع في المطلوب: (فخّمها وصلا... وكذا صاحب التبصرة على ما وجده الأزميري فيها خلافا لما في النشر).

- ذكر ابن الجزري الترقيق في راء (عشيرتكم) من تلخيص ابن بليمة، وفي المصدر التفخيم، قال الضباع: (فخّمها صاحب الهداية والتجريد، وكذا ابن بليمة على ما وجده المتولي في تلخيصه).

- وروى الأزرق اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة المعجمة بالترقيق من النشر لصاحب التجريد والكافي.

فعبارة النشر فواضحة: (ومنهم من رقّقها بعد الظاء، وهو الذي في التجريد وأحد الوجهين في الكافي).

ولم يُفرّق بين ظاء مفتوحة أو ساكنة، لكن بالعودة إلى المصدر نجد قول ابن الفحام: (فإن كانت اللام مفتوحة وقبلها ظاء أو ضاد مفتوحتان فهي رقيقة).

فاستفاد الأزميري من ذلك أن اللام المفتوحة إذا وقعت بعد ظاء ساكنة فإنها تُفخّم على مذهب صاحب التجريد، والترقيق خاص فقط بالظاء المفتوحة.

قال العلامة الضباع: (ولا خلاف في تغليظها بعد الظاء الساكنة كما وجدنا في التجريد والكافي خلافا لما ذكره عنهما في النشر).

قال الدكتور سالم الشنقيطي تعليقا على ما جاء في النشر: (الذي في التجريد هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء نحو "ظلموا" وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصرّح بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في التجريد مقيّد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: وجدنا في التجريد تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعا لابن الجزري).

ومهما اختلف المحررون فإنهم لن يخرجوا من دائرة طيبة النشر كما ذكرنا سابقا.

أما فيما يخص كتاب الكافي، فقد ذكر له صاحب النشر الوجهين كما بيّنّا سابقا، ترقيقها أو تفخيمها بعد الظاء.

وبالعودة إلى كتاب الكافي نجد ابن شريح يذكر المسألة بقوله: (فإذا انضمّت اللام أو انفتحت وقبلها الظاء أو الضاد متحركتين قرأها بين اللفظين نحو "ضللنا" و"ظلموا" وغيرها، وقد قرأت له اللام المفتوحة بعد الظاء مفخمة على كل حال)، وهذا تصريح منه يدلّ على أنه قرأ بالتفخيم.

وأضاف: (فإن سكنت الظاء والضاد فخّمها نحو "أضللتم" و"أظلم" وغيرها، وقد قرأت له اللام بعد الضاد بين اللفظين على كل حال)، وهو تصريح آخر بأنه قرأ اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة بالتفخيم.

وخلاصة القول أن مذهب صاحب الكافي هو تفخيم اللام المفتوحة بعد صاد أو طاء أو ظاء مفتوحة أو ساكنة، وليس في الكافي ما يشير إلى الترقيق إذا جاءت قبل ظاء مفتوحة أو ساكنة، لكنّه ذكر الوجهين في النشر، ولعلّه يكون اختيارا أدائيا من شيخ المحققين وقد علم في زمانه ما جهله الذين بعده، (وفوق كل ذي علم عليم) والله أجلّ وأعلى وأعلم بالصواب.

- ذكر ابن الجزري الإظهار لصاحب التذكرة في (ن والقلم) وبه أخذ العلامة الضباع في المطلوب، ووجدت في السبيل الأوثق: (الذي يظهر في التذكرة الإدغام في (ن والقلم) خلافا لظاهر النشر).

- ذكر في النشر فتح ذوات الياء –في غير رؤوس الآي- في تلخيص العبارات لابن بليمة رحمه الله، فإذا عدنا إلى المصدر وجدنا التقليل.

- ذكر في النشر إمالة الهاء من (طه) إمالة محضة وتقليلها أيضا بين بين في الكافي، فله الوجهان، لكن عبارة الكافي تفيد التقليل في الطاء والهاء معا: (وقرأتهما لورش بين اللفظين)، قال صاحب السبيل الأوثق: (وهو خلاف ما في كتاب مفردة نافع لابن شريح حيث قال: واختلف عنه في الهاء من طه في الإمالة وبين اللفظين، وبهما آخذ)، فتراه هنا يعود إلى كتاب آخر هو (مفردة نافع) ليثبت به كلام ابن الجزري في النشر، لأنه لا أحد روى تقليل الطاء والهاء معا عن الأزرق.

المبحث الرابع: ما ذكره ابن الجزري من أحكام لا توجد في المصادر.

ومن هذه الأحكام ما ذكره الشيخ إيهاب فكري في كتابه (أجوبة القراء الفضلاء): والطرق الأدائية قد تكون متضمنة لبعض الأحكام التي نسبها الإمام ابن الجزري للراوي الذي يروي عنه، ولم نجدها في الكتب التي أسند عنها مرويات هذا الراوي، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن الجزري من عدم السكت قبل الهمز لخلف عن حمزة، فإن هذا الوجه لا يظهر من الكتب التي أسند منها رواية خلف عن حمزة، فيُحتمل أن يكون قد رواه أداء ويُحتمل أن يكون اختيارا منه.

أما في بحثنا هذا فأقصد بذلك الغنة في اللام والراء، والتي أسالت حبرا كثيرا، وما كان ليكون خلاف لو أخذ المحررون بما جاء في الطيبة من اختيارات ابن الجزري الأدائية.

وقد روى ابن الجزري الغنة في اللام والراء أداء لا نصّا وذكرها صريحة في كتاب النشر وفي طيبة النشر، وجاءت في شرح الطيبة للمتقدمين ومنهم ابن الناظم فلا مجال للشك في ذلك.

المبحث الخامس: ما اقتصر فيه ابن الجزري على وجه ووُجد في المصدر وجهان: ومن أمثلة ذلك:

- في باب الفصل بين السورتين ذكر ابن الجزري لصاحب الكامل وجه السكت، وذكر المحررون بالعودة إلى المصدر الوجهين: السكت والبسملة. قال العلامة الضباع في المطلوب: واستظهر المحرر المتولي البسملة أيضا لصاحب الكامل.

- ومنه ما رواه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة في راء (سراعا، وذراعا، وذراعيه، ومراء، وافتراء، ولساحران، وتنتصران، وطِهّرا) بالوجهين، بينما اقتصر له صاحب النشر على وجه واحد وهو التفخيم.

قال صاحب السبيل الأوثق تعليقا على مذهب أبي الحسن: (وقد ذكر أبو الحسن الوجهين في التذكرة، واقتصر له في النشر على التفخيم، ونحن ملزمون بهذا الاختيار لأننا نقرأ من طريق ابن الجزري).

وقال الضباع في المطلوب: (ونقل الأزميري ترقيقها فيهن من التذكرة على غير الأجود).

والأجود هو التفخيم، وهو الذي اختاره ابن الجزري رحمه الله واقتصر عليه.

وفعل ابن الجزري مثل ذلك في راء (مراء) و(افتراء) وكذا في راء (تنتصران) و(ساحران) و(طَهِّرا) فاقتصر على وجه التفخيم لصاحب التذكرة، بينما في المصدر الوجهان معا التفخيم والترقيق.

- اقتصار ابن الجزري على وجه الإسكان في ياء (محياي) لصاحب العنوان، وفي كتاب العنوان الوجهان معا، وكما قلت سابقا: إن هذه القراءات تقرأ بأسانيد ابن الجزري فوجب علينا احترام اختياراته في القراءات، بينما سلك كثير من المحررين سبيلا آخر، فأخذوا بالوجهين لصاحب العنوان خلافا لظاهر النشر، وهو عندي خلاف لا فائدة منه مادام الخلاف كله لا يخرج من دائرة الفتح والإسكان الذي ورد في الطيبة.

لكن المشكل هو في إضافة أوجه تركها ابن الجزري، فيعود المحررون إلى المصادر فيأخذون بها فيقرؤون بها كالفتح في ذوات الياء في رؤوس الآي الإحدى عشر مطلقا لابن الفحام، فإنه وإن ثبت في المصدر فإن ابن الجزري لم يختره ولم يقرأ به.

المبحث السادس: ما ذكر فيه ابن الجزري الوجهين ووُجد في المصدر وجه واحد:

ومن أمثلة ذلك:

- في باب الفصل بين السورتين ذكر ابن الجزري لابن شريح الوجهين من كتابه الكافي، فأما بعض المحررين فاتبعوا ابن الجزري على أن الوصل هو ظاهر عبارة الكافي أما البسملة فهي اختياره، وبعض المحررين اقتصروا على اختيار صاحب الكافي بناء على ما جاء في كتابه الكافي وكتابه مفردة نافع.

- في باب مد اللين المهموز ذكر ابن الجزري الوجهين الإشباع والتوسط لصاحب التجريد، وهو ما نقله الضباع في المطلوب في قوله عن الإشباع (ويُحتمل في التجريد) وعن التوسط (ظاهر التجريد).

وفي المصدر ذكر ابن الفحام رحمه الله مدّ البدل ومدّ اللين معا فقال: (إذا تقدّمت الهمزة حرف المدّ واللين وانفتح ما قبل الياء والواو نحو " ءادم " و" ءازر " و" شيء " و"شيئا" و"سوءة" فمذهب ورش اختيار مدّه منفردا، فاعرف ذلك)، فالإشباع في التجريد هو للمدّين معا، ولا وجود للتوسط.

ولهذا ذكر ابن الجزري الإشباع فقط في مدّ البدل، ونقله الضباع، ولكن ابن الجزري زاد وجه التوسط في مدّ اللين المهموز وتبعه الضباع، أما في المصدر فعبارة صاحب التجريد واضحة في أن ورشا مدّ اللين المهموز مشبعا.

- الإبدال والتسهيل في نحو (آمنتم) و(جاء أمرنا) من التبصرة، فذكر الوجهين في النشر، أما المحررون فاختاروا وجها واحدا هو الإشباع لأن صاحب التبصرة قال عن وجه الإشباع: (وبالإشباع قرأت).

- ذكر ابن الجزري الوجهين في راء (الإشراق) لصاحب التذكرة: التفخيم والترقيق، وهو خلاف ما في التذكرة إذ فيها الترقيق فقط.

المبحث السابع: ما زاد ابن الجزري من المصادر التي أسندها إسنادا عامًا.

اعتمد ابن الجزري أيضا على مصادر أخرى غير التي أسندها في مقدمة كتابه، وفي هذا خلاف طويل بين المحررين بين من يمنع الاستدلال بها وبين من يأخذ بذلك، وأنا أختار قول علمائنا الذي اختاروا الأخذ بهذه المصادر التي زادها ابن الجزري في النشر، بل إن هناك من الباحثين من بيّن أن بعض هذه المصادر أسانيدها وطرقها صحيحة إلى ابن الجزري رحمه الله.

ولا يمكن أن يسند ابن الجزري هذه الكتب –ولو إسنادا عاما– ثم يستدل بها عبثا، بل فعل ذلك لزيادة التوثيق وبيان التواتر.

فأما الأوجه التي استدل بها في النشر من هذه الكتب فهي:

1/ في باب الفصل بين السورتين:

أضاف وجه البسملة للحضرمي من كتابه المفيد في القراءات الثمان، ووجه السكت لمكّي في كتاب التبصرة من طريق أبي الطيب.

وذكر مذهب البسملة عن أبي غانم وأبي بكر الأذفوي.

2/ مدّ البدل:

أضاف وجه الإشباع لأبي عبد الله بن سفيان صاحب كتاب الهادي، ولأبي الفضل الخزاعي ولأبي الحسن الحصري صاحب الحصرية، ولأبي علي الأهوازي، والتوسط لأبي علي الهراس، والأوجه الثلاثة للصفراوي في كتابه الإعلان.

3/ مدّ اللين المهموز:

أضاف وجه التوسط والإشباع للحصري، ولصاحب الهادي، وذكر مذهب أبي الفضل الخزاعي في (شيء) كيف وقعت دون غيرها.

4/ باب سوءات:

أضاف مذهب استثناء تمكين المد لصاحب الهادي، وللأهوازي في كتابه الكبير.

5/ المد في (عين):

أضاف وجه الإشباع لصاحب الهادي.

6/ الهمزتان المفتوحتان من كلمة:

أضاف وجه الإبدال لابن سفيان، وابن الباذش، ووجه التسهيل للأهوازي، والوجهين للصفراوي.

7/ الهمزتان المتفقتان من كلمتين:

أضاف وجه الإبدال لابن سفيان.

8/ حكم "يشاء إلى" ونحوه:

أضاف وجه التسهيل لابن سفيان.

9/ حكم "أرأيت":

أضاف مذهب الإبدال والتسهيل معا من الإعلان.

10/ حكم "هأنتم":

أضاف وجه حذف الألف وتسهيل الهمزة من الإعلان، ووجه الإبدال مدّا من الهادي والإعلان.

11/ حكم إمالة "أراكهم":

أضاف مذهب أبي بكر الأذفوي وهو الفتح، وذكر مذهب الداني في كتاب التمهيد وهو التقليل.

12/ حكم إمالة رؤوس الآي التي تنتهي بلفظ (ها) :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الفتح.

13/ حكم إمالة ذوات الياء في غير رؤوس الآي :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الفتح، وأضاف مذهب الصفراوي وله الوجهان، واستدل بوجه التقليل من كتاب المفردات للداني.

14/ حكم إمالة " والجار" :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الفتح.

واستدل بوجه التقليل من كتاب المفردات للداني.

15/ حكم إمالة " جبارين " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الفتح.

واستدل بوجه التقليل من كتاب المفردات للداني.

16/ حكم إمالة هاء وياء " كهيعص " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الفتح.

17/ حكم إمالة هاء " طه " :

أضاف طريق أبي الطيب من التبصرة وهو الإمالة المحضة.

وأضاف طريق ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق نصا.

18/ حكم الراءات المنونة المنصوبة:

أضاف مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، وأضاف مذهب صاحب الهادي.

19/ حكم راء " إرم " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

20/ حكم راء (سراعا، ذراعا، ذراعيه) :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الترقيق.

21/ حكم راء " وعشيرتكم " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

22/ حكم راء " وزرك، ذكرك ":

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

23/ حكم راء " وزر أخرى " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

24/ حكم راء " حذركم" :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

25/ حكم راء " لعبرة، كبره " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

26/ حكم راء " حصرت " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو تفخيم الراء وصلا.

27/ حكم راء " بشرر " :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

28/ حكم الراءات المضمومة :

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الترقيق إلا في " عشرون وكِبر".

29/ حكم تغليظ اللامات :

أضاف مذهب أبي الطيب من كتاب التبصرة وهو ترقيق اللام مع الطاء.

30/ حكم تغليظ اللام إذا جاءت بعدها ألف ممالة:

أضاف وجهي التفخيم والترقيق من الإعلان.

31/ حكم لام (طال، أفطال، يصالحا):

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الوجهان: التفخيم والترقيق.

32/ حكم اللام وقفا في نحو (يوصل، بطل):

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو الترقيق وقفا.

33/ حكم لام "صلصال":

أضاف مذهب صاحب الهادي وهو التفخيم.

34/ حكم ياء "محياي":

أصاف مذهب الإسكان لصاحب الهادي ولأبي علي الأهوازي.

هذا ما زاده في النشر، وهناك مصادر استدلّ بها في كتاب المسائل التبريزية وهي:

- في جوابه عن المسألة الثانية عشر المتعلقة بالهمز في كلمة (أآلهتنا) استدل ابن الجزري بمذهب ابن الباذش صاحب كتاب الإقناع وبمذهب ابن سفيان صاحب كتاب الهادي.

- في تحرير أوجه الآية: (وقل للذين أوتوا الكتاب) إلى (أأسلمتم) أضاف وجها لصاحب الهادي، ووجهين لصاحب كتاب الإعلان ووجها للأهوازي في كتابه الوجيز.

ومن خلال بحثنا أحصينا الكتب التي زادها ابن الجزري في كتاب النشر وهي: كتاب الهادي لابن سفيان أضافه 28 مرة، وكتاب الإعلان للصفراوي ذكره 6 مرات، وكتب الأهوازي استدل بها 4 مرات، واستدل بطريق أبي الطيب من كتاب التبصرة 3 مرات، وكذلك بكتاب المفردات للداني، واستدل مرتين بمذهب أبي بكر الأذفوي وأبي الفضل الخزاعي، وأبي الحسن الحصري صاحب الحصرية، واستدل مرة واحدة بمذهب

الحضرمي صاحب المفيد في القراءات الثمان وبمذهب أبي غانم وأبي علي الهراس وأبي طاهر بن أبي هشام، وبطريق ابن شنبوذ عن النحاس نصا، وبكتاب الإقناع لابن الباذش والتمهيد للداني.

فأضاف حسب ما أحصيت 57 إضافة – إلا ما سهوت عنه أو ذكرته خطأ – وهذا رقم كبير جدا بالنسبة لطريق واحد، فماذا لو أحصينا ما أضافه من الطرق الأخرى ؟

وعليه فإن الاستدلال بمذاهب هؤلاء في المسائل التي ذكرها لهم ابن الجزري صحيح، فهو من باب المبالغة في توثيق صحة الأوجه وبيان شهرتها، ولا ينبغي القول أن هذه المصادر غير مسندة في النشر فلا يصح الاعتماد عليها، بل قد أثبت المحققون بعد مقابلتهم بين أسانيد بعض الكتب وأسانيد النشر أنها متطابقة، فذكر الدكتور سامي محمد عبد الشكور في بحثه: (ما سكت عنه الإمام ابن الجزري من أصول النشر وطرقه) أن هناك كتبا أودعها ابن الجزري كتاب النشر وأسند إليها وكتبا ذكرها ولم يسند لها شيئا وكتبا سكت عنها لكن أسانيدها مطابقة لأسانيد النشر، فأما ما ذكره من الكتب التي أضفناها سابقا: كتاب الهادي لأبي سفيان و كتاب المنتهى للخزاعي وكتاب الإقناع لابن الباذش وكتاب الموجز للأهوازي، فأسانيدها متطابقة مع أسانيد النشر، قال الباحث لما ذكر كتاب الإقناع: (وعلى هذا يكون كتاب الإقناع أحد أصول النشر المسندة أداء، وعليه فليراجع العادّون للطرق عن الإمام نافع عدّهم ويضيفوا هذا الطريق).

أما الكتب التي وجد الباحث أسانيدها متطابقة مع أسانيد النشر (طريق الأزرق عن ورش) سواء ذكرها ابن الجزري في مقدمة النشر أم سكت عنها فهي: كتاب الموجز للأهوازي (الذي ذكره في النشر هو كتاب الوجيز)، كتاب المستنير لابن سوار، كتاب الاكتفاء لأبي طاهر، كتاب سوق العروس من طريق ابن شنبوذ من طريقين: طريق الشذائي وطريق أبي أحمد البغدادي، كتاب الهادي لابن سفيان، كتاب التبصرة لمكي طريق أبي مروان الشامي، كتاب التذكرة من طريق أبي الحسن عن والده عن أبي مروان الشامي، كتاب الكنز للواسطي، كتاب المنتهى للخزاعي طريق الخزاعي عن أبي عدي عن بن سيف وطريق الأهناسي عن ابن شنبوذ عن بن سيف وطريق الأهناسي عن النحاس، كتاب التجريد طريق ابن غانم عن أبي هلال، كتاب الروضة للمعدل طريق أبي عدي

وابن مروان الشامي عن ابن سيف وطريق الخولاني وأبي غانم عن ابن هلال، هما عن النحاس، كتاب الإقناع لابن الباذش طريق أبي غانم وابن مروان، كتاب الشاطبية طريق الطرسوسي عن ابن عدي.

غير أنه لا بد من التفريق بين الكتب المسندة والكتب غير المسندة، فالكتب المسندة منبع دائم، تؤخذ منها أصول الرواية جميعا ويُعتمد على جميع ما فيها للإثبات، أما الكتب غير المسندة فإنه يُعتمد على بعض ما جاء فيها من أحكام مما استدل به ابن الجزري، أما باقي الأحكام التي لم تُذكر في النشر فلا يُستدل بها.

المبحث الثامن: خلاصة ما زادته طيبة النشر على الشاطبية.

وفي هذا المبحث اعتمدت على منظومة منحة مولي البر للعلامة الأبياري وشرحها للعلامة القاضي رحمهما الله، وهو نظم على بحر الرجز، جمع فيه الأبياري الطرق التي زادها النشر والطيبة للقراء العشر ورواتهم على ما لهم في الشاطبية والدرة.

فأما الذي زاده صاحب النشر والطيبة للأزرق عن ورش على ما له في الشاطبية فهو كالتالي:

1/ القصر في العين من (كهيعص) و(عسق)، وفي الشاطبية الوجهان التوسط والطول فقط.

2/ القصر في اللين المهموز غير (باب شيء) مثل: كهيئة، السوْء، أما في الشاطبية فله التوسط والطول فقط في الجميع، شيء، شيئا، كهيئة، السوء..

3/ التمكين في بدل (إسرائيل) وله في الحرز القصر فقط لأنها مستثناة، ولم يذكر الناظم أيضا كلمة (ايت) ونحوها، لأن الشاطبي استثناها من التمكين وجها واحدا، ورُوي عن غيره الوجهان معا، أو التمكين أو الاستثناء.

4/ الإبدال في (أئمة)، وفي الحرز وجه واحد هو التسهيل.

5/ إظهار النون في (يس والقرءان)، وفي الحرز الإدغام فقط.

6/ إدغام الثاء من (يلهث ذلك) والإظهار في الشاطبية.

7/ إظهار غنة النون الساكنة والتنوين في اللام والراء، وفي الشاطبية هو إدغام كامل بغير غنة.

8/ الفتح في الهاء والياء من (كهيعص) وفي الشاطبية التقليل فقط.

9/ الإمالة في ياء (يس) وفي الشاطبية الفتح فقط.

10/ التقليل في هاء (طه) وفي الشاطبية الإضجاع فقط.

11/ التفخيم في جملة من أقسام الراء رققها الحرز والترقيق في بعض ما فخّمه الحرز.

12/ ترقيق اللام بعد الطاء والظاء، وفي الحرز التفخيم في الحروف الثلاثة جميعا: الصاد والطاء والظاء.

13/ تفخيم اللام الأولى من (صلْصال) وفي الحرز الترقيق فقط.

14/ إثبات ألف (هأنتم) مدّا وقصرا مع التسهيل، وفي الحرز الإبدال أو التسهيل مع حذف الألف.

15/ زيادة التكبير لكل القراء.

فهذه جملة ما زاده النشر والطيبة على الحرز، ولكن بالنظر إلى مصادر الاختلاف نجد الحرز قد جمع كلّ الأوجه إلا قليلا، فتصبح الطيبة مقسّما لهذه الأوجه حسب مصادرها، أو تُنقص بعض الأوجه مما جمعته الشاطبية من باب الاقتصار، أما الأوجه الزائدة حقا فهي قليلة جدا، ولتفهم كلامي أبيّن لك الآتي:

- القصر في (عين) انفرد به صاحب الكافي، وللشاطبي الوجهان: التوسط والإشباع، وتبعه الجمهور بين من قرأ بالوجهين معا أو اختار أحدهما.

- القصر في (كهيئة، واستيأس) ما عدا (شيء، شيئا) كأنه استثناء من باب اللين المهموز على طريقة استثناء (موئلا والموؤودة)، فاختار بعض القراء تمكين شيء وبابه فقط توسّطا أو طولا، واختار بعض تمكين الجميع توسّطا أو طولا، وللشاطبي أوجه التمكين كلها، وله الاستثناء في موئلا والموؤودة.

- التمكين في إسرائيل باعتبارها غير مستثناة على وزن (النبيئين)، والقصر من الشاطبية سببه كما قال العلامة الثعالبي رحمه الله في شرحه على الدرر اللوامع: (فإن قيل لِمَ قصرت ياء إسرائيل ولم تقصر الياء الثانية من نحو " النبيئين " فالجواب أن

إسرائيل اسم أعجمي مركب بلغ الغاية في حروف الاسم وهي سبعة فكان ثقيلا فخُفِّف بحذف المد من الثانية، وليس كذلك "النبيئين")، والقارئ يعلم أن في باب مدّ البدل استثناء كثيرا منه المتفق عليه ومنه المختلف فيه.

وأما (ايت، اوتمن) فمستثناة لأن الهمزة همزة وصل، فمدُّ البدل منعدم في الوصل، ثابت فقط في حال الابتداء، ومن القراء من لم يعتبر بهذا السبب فأجراها مجرى مدّ البدل فمكّنها.

- الإبدال في (أئمة) انفرد به صاحب الهداية والكافي فقط، وباقي مصادر النشر كلها بالتسهيل، وقد ذكر الشاطبي وجه الإبدال عن النحاة.

- إدغام النون في (يس والقرآن) رواه الشاطبي والجمهور، وانفرد صاحب التجريد فقط بوجه الإظهار.

- أظهر الشاطبي والجمهور الثاء من (يلهث ذلك) وكذلك الهذلي في الكامل، وانفرد الهذلي بوجه آخر وهو الإدغام.

- إظهار غنة النون الساكنة والتنوين في اللام والراء من اختيارات ابن الجزري لم يرد في أي مصدر من مصادره لا في الشاطبية ولا في غيره، رواه أداء لا نصّا عن الأزرق.

- أما في باب الإمالة فزاد النشر وجه الفتح في (كهيعص) والإمالة في (يس) والتقليل بين بين في (طه)، أما في ما بقي من المسائل فإن الشاطبي قد جمع الوجوه كلها، ذكر الفتح والتقليل في ذوات الياء غير رأس آية، وذكر التقليل في ما كان رأس آية، إلا ما اتصلت به الهاء ففيه الوجهان ما عدا (ذكراها)، وأما مصادر النشر فانقسمت بين من روى التقليل فقط أو الفتح فقط، إلا رؤوس الآي فكلهم روى التقليل.

الزيادة الوحيدة هي ما انفرد به صاحب التجريد فقد روى كل ما ذكرنا بالفتح ما عدا (ذكراها)، لكنه لم يذكرها في طيبة النشر بل اعتمد على مذهب الجمهور.

أما ذوات الراء فهي ممالة عند الجميع، إلا مواضع (أراكهم) و(الجار) و(جبارين) فجمع فيها الشاطبي الوجهين، والباقون إما لهم فيها الفتح أو التقليل.

- أما الاختلاف الكبير بين الحرز والنشر فهو في باب الراءات، فقد فخّم النشر كثيرا من المسائل رقّقها الشاطبي على خلاف بين مصادره، مثل راء (شاكرا، خبيرا، سِراعا،

افتِراء، تنتصران، عشيرتكم، وِزرك، إجرامي، حِذركم، عِبرة، خبير، كِبر، عِشرون) ورقّق النشر بعض الراءات التي فخّمها الحرز وهي راء (إرَمَ، الاشراق).

- ترقيق اللام مع الطاء أو ترقيقها مع الظاء أو ترقيقها مع الظاء المفتوحة فقط تُعتبر استثناء لمذهب الشاطبي وهو تفخيم اللام مع كل الحروف الثلاثة مفتوحة كانت أو ساكنة.

أما الخلاف في نحو (طال، فِصالا) فجمع الشاطبي فيه الوجهين: التفخيم والترقيق ومثله أبو معشر، والباقون اختلفوا بين من اختار الترقيق، ومن اختار التفخيم، وبين من اختار التفخيم في (فِصالا، يصّالحا) فقط دون طال.

واختلفوا في اللام التي تسكّن للوقف نحو (بطل، يوصل) فللشاطبي فيها أيضا الوجهان ومثله الداني وأبو معشر، والباقون انقسموا بين من اختار الترقيق فقط أو التفخيم فقط.

والخلاف الواضح هو في كلمة واحدة هي (صلصال).

- في (هأنتم) حذف الشاطبي الألف ثم أبدل الهمزة مع المدّ أو سهّل، أما في النشر فزاد وجه إثبات الألف ومدّها أو قصرها مع التسهيل في الهمزة.

- أما التكبير فقال العلامة الضباع في (المطلوب): والجمهور على تركه، والأكثرون من المحررين على ذلك، وهو عام في طيبة النشر لجميع القراء.

فإن علمت - أخي القارئ – كل هذا، وفهمت قصدي من نثر كنانة هذا الخلاف بين يديك، فاعلم أن ما زاده النشر على الحرز حقيقة هو القصر في (عين) من مصدر واحد، والإبدال في أئمة من مصدرين وإظهار النون في (يس والقرآن) من مصدر واحد وإظهار الثاء من (يلهث ذلك) من مصدر واحد وإظهار الغنة في اللام والراء هو زيادة من النشر ليس على الشاطبية فقط بل على مصادر النشر نفسه، والفتح في (كهيعص) والإمالة في (يس) والتقليل في (طه) وتفخيم اللام الأولى من (صلصال) وإثبات ألف (هأنتم) مدا وقصرا مع التسهيل.

والاختلاف الكبير هو في باب الراءات إلا كلمة (حيران) فقد ذكر فيها الشاطبي الوجهين.

أما البقية فكلها استثناءات للحرز حسب كل مصدر، ولهذا السبب لم يقع بين الحرز والنشر خلاف كثير فقد جمع الشاطبي الوجوه التي تفرّقت في مصادر النشر، فهو جمع وجوه البسملة كلها ووجوه مد البدل ووجوه اللين المهموز ووجهي الهمزتين المفتوحتين من كلمة والمتفقتين من كلمتين، و(يشاء إلى) ونحوها، و(أرأيت)، و(كتابيه إني)، و(ن والقلم)، ووجوه الإمالة كما ذكرت لك سابقا، ووجوه تغليظ اللام وغيرها، إلا أن الشاطبي اقتصر في باب الراءات على ما رواه المصريون عن ورش.

فتُعتبر الشاطبية قاعدة النشر والطيبة، وأتمنى أن أكون صائبا لو قلت إن ابن الجزري جمع اختياراته والشاطبية نُصب عينيه، فكَمُلت بها طيبة النشر.

المبحث التاسع: تحرير الكتب مرفوض.

فإن المحررين أحدثوا طريقة جديدة للتحرير، فانطلقوا إلى مصادر ابن الجزري يحررون وجوه الطريق الواحد حسب المصادر، كتحرير قصر البدل لصاحب التذكرة مع تسهيل (أرأيت) مع الفتح في ذوات الياء مع تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء مثلا، وهكذا يفعلون مع كل مصدر، فيمنعون وجوها، أو ربما يزيدون وجوها لم يذكرها صاحب النشر.

والمتأمل فيما بيّنّاه سابقا مما سكت عنه ابن الجزري أو اختلف فيه مع مصادره، يجد أن الاختلاف الكبير بين النشر والمصادر يجعل هذا النوع من التحرير مستحيلا، خاصة أن بعض المصادر مفقودة مجهولة.

وقد شذّ العلامة توفيق النحاس فاختار – في السبع - منهجا تبعه عليه كثير من القراء وطلبة العلم، حيث منع القراءة بما اصطُلح عليه (زيادات القصيد)، وألّف منظومة رواية ورش من طريق التذكرة بقصر البدل، وأخرى من طريق التيسير، والباقي هو من طريق طيبة النشر، فاستأصل الشاطبية كمنظومة وطريق، وقد ردّ عليه الشيخ إيهاب فكري في بحث خاص ختم به كتابه (تقريب الشاطبية) ونصحه بالعودة عن هذا المنهج.

فإذا علمنا أن المصادر إنما اعتمدت على الترتيب (القارئ، الراوي، الطريق) بناء على أن الطريق هو نهاية تحرير الأوّلين لقراءة القارئ، فإن ما قام به أصحاب المصادر هو الأخذ بجميع ما انتهى لصاحب الطريق أو الاقتصار على وجوه معيّنة دون الأخرى، فجاءت الطيبة لتجمع الوجوه المتفرقة في المصادر عن صاحب الطريق، فيستحيل إذن أن نجعل من تنوّع اختيارات صاحب الطريق التي تفرّقت في المصادر طرقا يجب تحريرها، فيقال مثلا: طريق الأزرق من التذكرة، وطريق الأصبهاني من المصباح.

إني أريد أن أبيّن للقارئ أن الكتب ليست طرقا، بل هي مصادر، وتنوّعها مبني على توسّع الأقطار الإسلامية وتنوّع المدارس الإقرائية واختياراتها جمعا أو اقتصارا، والحاذق من عاد إلى الأصل فإنه منتهى الاختيار، ومن التكلّف القراءة رواية بأسانيد الكتب والله المستعان.

وقد اطلعت على ما نقله الشيخ المقرئ علي بن سعد الغامدي، من كتاب سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر، شرح كتاب طيبة النشر للعلامة السمنودي وهو معاصر لنشأة التحريرات ومعاصر للمنصوري والأزميري وغيرهما، قال: (اعلم أنّ ما قاله بعض علماء الروم الأفاضل، وما وضعوه في كتبهم من علم القراءات، وسمَّوه تحريرات لطرق الروايات، ويعزونه للمتقدمين المحققين، ويذكرون أشياء في هذا الشأن زائدة عما تلقّاه القارئ عن مشايخه المحققين، ويمنعون أشياء تلقّاها بالسماع والمشافهة منهم مع السند الصحيح المتصل فلا يجوز الأخذ بما في كتبهم من ذلك بغير مشافهة ولا تَلَقِّي من العلماء النبلاء الثقات.

وأنت خبير بأن القرآن له أركان، وأعظمها التلقي بالسند الصحيح المتصل بسيد ولد عدنان، فلا يُؤخَذ كلام الله من الكتب والأسفار، من غير تَلَقٍ من العلماء المحققين الأخيار، فليس تحريرا للرواية، وإنما هو خلْط على أهل الدراية، وإن كان منقولًا عن كتب العلماء الأفاضل، فلا يقبله عقل عاقل، لأن القارئ لا يعتمِدُ إلا على ما تلقّاه، وما شافهه به شيخُه وما له أَقْراه، وحفظه ووعاه، وليس له اعتمادًا على ما سواه، لأن الدَّرَك فيما أخذه شيخه عليه، وما كان من صواب أو خطأ فهو منسوب إليه).

قلت: وتاريخ القراءات يشهد أن هذا هو فعل السابقين، وانظر إلى كتب المحققين كالداني ومكي وابن سفيان وغيرهم، وانظر إلى شروح الشاطبية.

إن هذا العلم لم يظهر إلا بعد اطلاع الناس على النشر ومصادره، كما أن تحرير النص كعلاقة البدل بذوات الياء مثلا للأزرق لم يظهر إلا بعد أن جمع ابن الجزري مصادره، فظهر له من ذلك قياس بعض الأحكام على ما في المصادر كقوله في مدّ اللين المهموز: " فإني لا أعلم أحدا روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوءات) "، فلما ربط بعضها ببعض ظهر له وجود علاقة بين بعضها كعلاقة البدل بذوات الياء، وهو الذي لم يرد في الشاطبية ولا في شروحها، وهو الذي لا يصحّ قياسا، ولازال المغاربة يقرؤون بغيره، غير أننا ملزمون باتباع تحريرات ابن الجزري التي صرّح بها لأننا نقرأ بمضمن طيبة النشر.

قاعدة: التحرير ليس في الطريق، والجمع أولى من التفريق.

الشرح: كان على علماء القراءات أن يهملوا المصادر التي اقتصرت على أحد الوجوه (في الرواية لا في الدراية)، وأن يعتمدوا فقط على الطيبة التي ذكرت كل الأوجه، وتبقى دراسة المصادر واختلافها داخلا في باب الدراية، لكنهم عمدوا إلى ما سمّوه بتحرير الكتب كما ذكرنا.

جاء في شرح تفصيل عقد الدرر للعلامة محمد السحابي حفظه الله:

قال الناظم:

والعتقـــي كيوســـف فـــي الـــلام	مـــن بعـــد صـــادها بـــلا إعجـــام
ومثـــلُ ذا لابـــن هـــلال نُقـــلا	وطـــاهرٌ أهمـــل طـــاءً مُهمـــلا

ذكر الشيخ أن عبد الصمد العتقي أحد الطرق الثلاثة عن ورش قد فخّم اللام بعد الصاد فقط، والأزرق فخّمها بعد الصاد والطاء والظاء، لكن نُقل عن ابن هلال عن أبي يعقوب مثلُ وجه العتقي، أي تفخيمها بعد الصاد فقط، ونُقل عن أبي الحسن طاهر بن غلبون – وهو ممن روى عنهم الداني وأسند إليهم – أنّه قرأ بتفخيم اللام بعد الصاد والظاء فقط دون الطاء.

وطريق ابن هلال لا يُقرأ به اليوم إلا عند المغاربة في العشر النافعية، والفرق بينه وبين طريق ابن سيف قليل جدا، فالمغاربة يقرؤون ببعض الوجوه التي رواها ابن هلال عن أبي يعقوب عن ورش، وكذلك أسند الداني في كتاب التعريف طريق الأزرق عن ابن غلبون.

قال الشيخ: فيكون للأزرق ثلاثة أوجه، تفخيم اللام بعد الحروف الثلاثة طريق ابن سيف، وتفخيمها بعد الصاد فقط طريق ابن هلال، وتفخيمها بعد الصاد والظاء طريق ابن غلبون.

وأضاف: لكننا لا نقرأ بالوجهين الثاني والثالث، ونقتصر على الوجه الأول، وهذا لا يعني أن الأوجه الأخرى غير صحيحة، كلا، ولكنْ من حيثُ القراءة تركها الأئمة واقتصروا على الوجه الأول.

قلت: وهذا الذي ينبغي العمل به مع أوجه طيبة النشر عن الأزرق، وهو هدف الشاطبي وابن الجزري من تأليف الحرز والطيبة، وإنما اقتصر المغاربة على الوجه الأول لأنه جمع كل الوجوه التي صحّت عن صاحب الطريق، أما الوجهان الباقيان فإن راوياهما اقتصرا على بعض الأحكام، والجمع أولى من التفريق، هذا من باب الرواية، لكن من باب الدراية وجب تبيين ذلك ودراسته وتعليمه، ونسبة كل حكم لصاحبه سواء جمع أو فرّق.

وهذا هو المنهج الذي اعتمد عليه العلامة المارغني في النجوم الطوالع، فكم من وجوه اقتصر عليها ابن بري، بينما اختيار صاحب الطريق وهو الأزرق فيه وجوه أخرى صحيحة، فمثلا: اختار ابن بري القصر والتوسط في البدل ولم يذكر الإشباع، قال المارغني: (والأوجه الثلاثة في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا، وبالثلاثة قرأت على شيخنا رحمه الله، مع تقديم القصر ثم التوسط ثم الطويل).

وكذلك لما اقتصر ابن بري على التوسط فقط في اللين المهموز، زاد المارغني الإشباع، ثم قال: (والوجهان في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا، وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم التوسط).

هذا هو المنهج الصحيح، العودة إلى أصل الاختيار، أما ما اقتصر عليه المحققون في كتبهم فيُترك لعلم الدراية، تُثبت به الوجوه والأحكام.

ومثل هذا الذي فعله المارغني ينبغي أن يؤخذ به في طيبة النشر، ففي (عين) مثلا لدينا التوسط والطول في الشاطبية فقط، أما في الطيبة فلدينا (القصر والتوسط والطول) فالقارئ بمضمن الشاطبية يقرأ بالوجهين فقط، أما القارئ بمضمن الطيبة فيقرأ بالوجوه الثلاثة كلها اختيارا، وهذا ما سيدفعني لاحقا إلى طرح الإشكالية التالية ثم الإجابة عنها: هل يمكن الاستغناء عن القراءة بمضمن الشاطبية والدرة بوجود الطيبة؟ مع العلم أن الشاطبية مصدر من مصادر الطيبة.

قاعدة أخرى: هل ينبغي ترك العمل بالشاطبية ؟

حمل القراء أمانة نقل القرآن الكريم صحيحا كما تلقّوه عن كبار التابعين عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، واختلفت اختيارات الصحابة، وكان للقراء العشرة دور كبير في تأصيل قواعد القراءة، وكان لمهارة الرواة عنهم دور كبير أيضا في حصر القراءات القرآنية وتحديد أصول اختلافها، وكان الناس يطلبون التيسير، فألّف القراء في علم القراءات كلٌّ حسب ما تلقّى عن شيوخه، فمنهم من اختار كل ما قُرئ عن الشيخ ومنهم من اقتصر على أوجه ومنع أخرى، فلما ألّف الشاطبي حرز الأماني لقيت قبولا واسعا لدى القراء وطلبة العلم وعامة الناس، فالمنظوم أسهل من المنثور، وهي تجمع أصول القراءات السبع وفرشها، واختار الشاطبي القراءات السبع واختار راويين وطريقا واحدا عن كل راو، وترك كثير من الناس القراءات الثلاث للقراء الثلاث المشهورين، وتركوا طرقا صحيحة عن صاحب الرواية، واكتفوا بما في الشاطبية، وتسابقوا لحفظها والقراءة بمضمن ما جاء فيها، وكادت تندثر قراءات صحيحة وطرق وأوجه أخرى صحيحة موجودة في كتب أخرى.

ليست الشاطبية وحدها هي من نالت هذا القبول، ففي بلاد المغرب الإسلامي كان الناس يفردون قراءة نافع بمضمن القصيدة الحصرية، فلما كتب العلامة ابن بري رحمه الله منظومته الدرر اللوامع، ترك الناس العمل بالحصرية، فهم يعملون بالدرر إلى

يوم الناس هذا، وهكذا توقّف العمل بالحصرية وبكثير من الأوجه التي فيها خاصة في باب الراءات.

وهكذا كان مصير كتب التجريد والتبصرة والغاية والمصباح والتلخيص والهادي وغيرها لولا أن منّ الله عز وجل على هذه الأمة بابن الجزري رحمه الله، فقد بلغت القراءات في زمنه الغاية، ثم اطّلع على كثير من كتب القراءات، وقرأ على كثير من الشيوخ بأسانيدها، فنظر إلى ما حوت هذه الكتب من القراءات والروايات والطرق وأوجهها، فوجد أن القراءة قد بلغت المنتهى بصاحب الطريق، وأن الطريق الواحد قد تنوّعت فيه أوجه القراءة، وأن الشاطبية قد حوت معظم أوجه القراءات السبع لكنها لم تحو القراءات الثلاث، ولم تحو طرقا كطريق الأصبهاني، ولم تحو أوجها معينة، وكلها صحيحة موجودة في كتب الثقات بالأسانيد الصحيحة.

وهذه الكتب التي اشتهرت وحوت أصول القراءات قد تأثرت بما تلقّاه أصحابها وتوجهاتهم القرائية، وبالمكان والزمان الذي كُتبت فيه، فلما اجتمعت بين يدي ابن الجزري ورآها بعين المحقق الواسع الأفق الغزير العلم الواسع الاطلاع الذي لا يتعصّب لمدرسة قرائية ولا لمنهج أدائي قرّر من باب التيسير على الأمة أن يعمل عملا لم يسبقه إليه أحد من القراء.

فألّف ابن الجزري طيبة النشر، ضمّنها كل الأوجه الصحيحة عن صاحب الطريق، ثم أتمّ كتاب النشر ليكون موثّقا لما جاء في الطيبة، سواء من خلال ما بيّن فيه من الأحكام، وما وثّق فيه من الأسانيد، ومن بين الكتب التي أسند إليها (منظومة الشاطبية)، فإنه جعلها مصدرا من مصادر كتابه النشر فيما يخص علم الدراية، ومصدرا من مصادر منظومته طيبة النشر التي هي أساس التلقي والرواية، فالشاطبية هي جزء من الطيبة، كان ينبغي أن لا تُفضّل على سائر المصادر، فإن ابن الجزري قد ألّف الطيبة وهو يرى أن الناس قد فضّلت الشاطبية والتيسير على غيرهما، وذلك أشبه بتوهّم الناس أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة وذلك بعد أن سبّع ابن مجاهد رحمه الله كتابه السبعة في القراءات.

وبقي هناك عمل لم يقدّر الله عز وجل لابن الجزري أن يتمّه، وهو أن يضيف كتاب التعريف للداني إلى مصادره، ويضيف طرق نافع العشرة وأوجهها الصحيحة إلى طيبة النشر، وهذا كان مشروع حياتي، فإني لما اطّلعت على قراءة نافع من طريق طيبة النشر ومن طريق الشاطبية ومن الطرق النافعية، تمنيت لو أني وجدت من أقرأ عليه القرآن الكريم ختمة كاملة لقراءة نافع من هذه الطرق الثلاثة بالسند المتصل، ثم أؤلف مستدركا على طيبة النشر وعلى كتاب النشر أضيف فيه راويي نافع إسماعيل وإسحاق بطرقهما، وأضيف طريق العتقي عن ورش، وطريقي الواسطي والجمال عن الحلواني عن قالون وطريق القاضي عن قالون، وأضيف أوجه الخلاف كقراءة (نسلكه) للأصبهاني فيصير فيها الوجهان (نسلكه) بالنون و(يسلكه) بالياء، وكالمدّ في (ءالِدُ) من طرق نافع العشرة للأزرق عن ورش، وهكذا، ولكني أتأسّى بقول المقرئ أبي حفص عمر الدوري: (قرأت على إسماعيل بن جعفر بقراءة أهل المدينة ختمة وأدركت حياة نافع، ولو كان عندي عشرة دراهم لرحلت إليه) والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

غير أني أظنّ أن اقتصار ابن الجزري على رواية قالون واستبعاد روايتي المسيّبي والأنصاري إنما كان لتشابه هذه الروايات كثيرا عن نافع، فاقتصر على الأشهر منها وترك غير ذلك.

والصحيح أن العبرة بالأركان الثلاث، فأما موافقة الرسم والعربية فإنها محسومة، فيبقى الركن الأساسي الذي به تستمر الرواية وهو الإسناد، فالشاطبية وطرق نافع العشرة والطيبة لا تزال أسانيدها مستمرة والحمد لله فمَن يجرؤ على قطعها؟ حتى ولو كانت الشاطبية مصدرا من مصادر الطيبة وكان الجمع أولى من التفريق.

فإن كنت أرى بأن الشاطبية قد مُزجت في طيبة النشر، إلا أني لا أنكرُ على من رأى البقاء على الأمر السائد، وهو العمل بالشاطبية وبالدرر اللوامع وتفصيل عقد الدرر وغيرها من منظومات الجمع والإفراد كمقدمة المتولي وغيرها، خاصة في رواية ورش فإن هناك فرقا كبيرا يميّز بين ما في الشاطبية والطيبة خاصة في باب الراءات.

المبحث العاشر: لا ينبغي تحرير الطريق الواحد.

بناء على ما ذكرنا من سكوت ابن الجزري والاختلاف الكبير بين النشر ومصادره، وأن طيبة النشر أحصت الوجوه، أما المصادر فهي للإثبات، وأن الشاطبية والدرّة هما قاعدتا الطيبة، فإنّ أصل التحرير هو **القراءة** التي تحرّر حسب **الرواة**، ثم **الرواية** التي تحرّر حسب **الطرق**، فإذا بلغنا الطريق فقد بلغنا **الغاية** في التحرير **والنهاية** في الاختيار، ولهذا اكتفى الشاطبي بذكر الراوي دون صاحب الطريق، لأن الاختيار تمّ بصاحب الرواية، وكذلك فعل ابن بري في الدرر اللوامع، وكذلك فعل ابن الجزري في الطيبة وإن كان في نشره قد ذكر طريقين أو أربعا لكل راو.

فلما ظهرت اختيارات أخرى عن الراوي بدَت الحاجة ماسّة إلى ذكر صاحب الطريق، فذكر صاحب الطيبة صراحة طريقي الأزرق والأصبهاني، فالقارئ والراوي وصاحب الطريق لهم حقّ (الاختيار)، أما من جاء بعدهم فلهم حق الأخذ بالجميع أو (الاقتصار).

فإذا بدت الحاجة إلى تحرير الطريق ذكر المحقق ذلك صراحة، كطريق الحلواني عن قالون في العشر النافعية، الذي ينقسم إلى طريقين: طريق الجمّال وطريق أبي عون الواسطي نظرا للاختلاف البيّن الشديد بينهما.

وقد سمّاه العلماء طريقا ليسير فيه القارئ مهتديا على بصيرة، غير محتاج إلى توجيه ولا تحرير، فإذا وجد نبْعي ماء في مكان واحد جاز له الشرب منهما أو من أحدهما ثم يمضي، فإن الزيادة في أوجه الحكم الواحد هي زيادة تنوّع لا زيادة اختلاف.

وإذا لزم تحرير الحكم ذكره العلماء في كتبهم، كمذهب حمزة وقفا في نحو "من آمن" "الآخرة" ففيها الوجهان: النقل أو السكت، والتحقيق من غير سكت في نحو "من آمن"، هذا هو التفصيل الذي في كتب الأوّلين – مع مراعاة الاختلاف بين الراويين عنه-.

ولن تجد مثلا تفصيلا لعلاقة البدل بذوات الياء من طريق الأزرق، ولا تحرير (فصالا) مع البدل ولا غير ذلك، ولو كانت لازمة في باب الرواية لذكرها الأولون.

ولم يكن مشكل التحرير بمفهومه الجديد مطروحا في الشاطبية، رغم أنها حوت اختيارات عديدة، ذلك لأنّ مصادرها مجهولة، ولأنّ الأوّلين اشتغلوا بتلقين القرآن

رواية، ودراسته دراية، فقرؤوا وأقرؤوا وألّفوا، وربطوا القراءات بما يتعلّق بها من عربية وتفسير وفقه وعقيدة وغيرها، وبأسانيدها ومصادرها وتاريخها، فكان القارئ جامعا لكل هذا، فلما ظهر علم التحريرات بعد ابن الجزري اشتغل الناس بتحرير الطرق، وجعلوا ما اقتصر عليه الأئمة في كتبهم – عن صاحب الطريق – طرقا وجب عدم التلفيق والتركيب بينها، رغم أن كثيرا من المصادر جمعت كل أوجه صاحب الطريق، وغلب على التحرير الظن والاحتمال، والخلط والزيادة والنقصان، ولعلّ من فتح باب هذا العلم معذور باطلاعه على مصادر ابن الجزري، فظنّ أن هذا العلم يحتاج إلى تحرير، **وهذا العلم في الأصل قد بلغ غاية التحرير من زمان بعيد**، واختلاف الوجوه في الطريق الواحد هو تنوّع لصاحب الطريق قرأ به على الراوي.

وهذه المصادر التي جمع بعضها كل أوجه صاحب الطريق وبعضها اقتصر على وجه معين، سكت ابن الجزري عن بعضها، فإذا رجع المحررون إلى المصدر – كما ذكرنا سابقا – اختلفوا في إثبات الحكم، أو وجدوا غموضا في المصدر، أو وجدوا صاحب النشر ذكر وجها وفي المصدر الوجهان، أو ذكر وجهين وفي المصدر وجه واحد، أو ذكر وجها من اختياراته لا يوجد في المصادر كلها، إلى غير ذلك مما ذكرناه في بحثنا، ما يجعل مهمة التحرير مستحيلة، خاصة إذا علمنا أن بعض المصادر مفقودة.

والعجيب أن هدف ابن الجزري كان القراءة بأوجه الطيبة، وأن هدف المحررين كان القراءة بمصادر الطيبة، وهذا أمر مستحيل، إذ لا يمكن القراءة بثلاثة عشر طريقا في طريق واحد.

والأعجب منه كيف يتم التعامل مع الوجوه على أنها طرق، وقد كان لأصحاب المصادر أسبابهم في الاقتصار على أوجه معينة دون الأخرى، فاختار ابن غلبون قصر البدل وأنكر المدّ، واختار الحصري الإشباع، ودافع ابن سفيان ومكّي والمنتوري عنه، وجمع الشاطبي الأوجه كلها وقدّم بعضها على بعض، إما لشهرتها عن صاحب الطريق، أو لأنّ أحد الوجوه هو أكثر تلقّيا من الآخر، بل إن المنتوري وشيخه القيجاطي يختاران التسهيل على الإبدال في الهمزة الثانية من المفتوحتين في كلمة والمتفقتين من كلمتين،

رغم أن المنتوري يصرّح أنه قرأ بالإبدال على أكثر شيوخه، فلكلٍّ أسبابه في الأخذ بوجه معيّن دون الآخر أو جمع الوجوه كلها.

قال العلامة السيوطي في الإتقان: (وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه: فليس للقارئ أن يدع منها شيئا أو يخل به فإنه خلل في إكمال الرواية إلا الأوجه، فإنها على سبيل التخيير فأي وجه أتى به أجزأه في تلك الرواية)، وهذا هو الصحيح، فالأوجه التي وردت عن صاحب الطريق هي من باب التخيير لا في باب التحرير.

***تحرير النص:**

أما عن تحرير بعض الأوجه كعلاقة مدّ البدل بذوات الياء، فلم يأت في كلام الأولين ما يثبته، ألم يكن الشاطبي يستطيع أن يضيف بيتا يذكر فيه أن للبدل علاقة بذوات الياء؟ ولم يغامر ابن الجزري بذكرها في الطيبة أيضا رغم أنه ذكر بعض الأحكام في كتبه كما جاء في باب (سوءات).

والدليل على أن هذه الوجوه صناعة أصحابها اعتمدوا فيها على الاختيار والاجتهاد، أنّ المغاربة كانوا إلى زمان ابن الجزري وما بعده يقرؤون بعدم التفريق بينها، وأن كل الأوجه مسموح بها، مثل أوجه العارض للسكون، وذلك قبل أن يؤسس الشيخ سلطان المزاحي مدرسته في المشرق ويتأثّر المغاربة بها، وقبل أن يصل كتاب النشر إلى المغرب مع كتب المحررين المشارقة، فتغيرت مفاهيم التحرير في المغرب، وإن كان بعض المغاربة المتأخرين تأثروا بالمشارقة إلا أن التاريخ يؤكد أنهم مزجوا بين المدرستين المشرقية والمغربية، ولم يسلّموا تراثهم المغربي.

بل لم نجد بيان هذه العلاقة في أي مصدر من مصادر المتقدمين، ولا في شروح الشاطبية.

وقد قال ابن الجزري في كتاب النشر: (فخذ تحريرات هذه المسائل بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها)، فالأوجه والطرق واضحة، وما جاء بعدها فهي تقديرات، والدليل على ذلك أنها لم تكن قبله، أما ما كان بعده فهي زيادات وتوسّع ليس من القراءة في شيء، وسنبيّن ذلك قريبا إن شاء الله.

والعجيب وضوح تحريرات ابن الجزري والتي بيّنها بعض العلماء كالمقرئ علي بن سعد الغامدي في كتابه (تحريرات ابن الجزري)، ثم نجد توسّعا في التحريرات لتبلغ مبلغ الإرهاق.

والأعجب من ذلك تحرير (الغنة) في الراء واللام للأزرق رغم أنها رُويت أداء لا مصدر لها، حتى أن العلامة المتولي في ردّه على القائلين بالغنة أعاب على أصحاب التحرير ربطهم الغنة بالأحكام الأخرى، ذكره الأستاذ أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله في كتابه " غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة ": (ثم ما ذكره الميهي من تخصيصها بقصر البدل ومدّه مع توسيط (شيء) وترقيق الراء المضمومة فيهما، يدل على أنها وردت من طريق معينة فيلزم بيانها، وما حجة الميهي في ذلك) وأضاف المتولي: (وأما قول المنصوري: يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل في البدل من الكامل مع توسط (شيء) والفتح والإمالة... فقد أبعد فيه، لأن القرآن لا يُقرأ بالاحتمال، وأن الكامل لا غنة فيه للأزرق كما في النشر).

ونفس الكلام يردّ به أتباع المدارس الأخرى على المتولي والأزميري وغيرهما، بأن تحريراتهم هي أيضا مبنية على الظن والاحتمال ومنع أوجه صحيحة وزيادة أوجه يزعمون أنها صحيحة، أليس هذا وحده كافيا لمنع هذه التحريرات؟

ولو أخذ المحررون الغنة في اللام والراء للأزرق على أنها وجه من الأوجه، يُقرأ بها اختيارا، فلم يربطوها بأي تحرير، مع تقديم وجه عدم الغنة لأنه في الشاطبية، ما كان هذا الذي كان من الخلاف.

وقد منع الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله الأخذ بالتحريرات كلها جملة وتفصيلا، قال رحمه الله: (وإذ علمت مما قد بسطناه لك أن قراءة أي قارئ من القراء العشرة لم ينقلها القارئ كلها من أول القرآن إلى آخره عن إمام واحد قبله، بل هي مجموع اختيارات متعددة عن شيوخه اختار من قراءة بعضهم حروفا ومن البعض الآخر حروفا، وجمع من هذه وتلك قراءة خاصة به نسبت إليه ونقلها الرواة عنه وتلقّوها من فيه مشافهة.

إذا علمت ذلك وجب أن تعلم أن التحريرات التي يطنطن بها بعض علماء القراءات وبخاصة المحدثين منهم ويحملون الناس على التزامها والوقوف عندها ما هي إلا اختيارات للمصنفين في علم القراءات، انتقى كل مصنّف من قراءة الإمام وروايته ما استحسن منه وراق في نظره من الأوجه فالتزمها ووقف عندها وأقرأ بها، وهذا لا يعني أن يلزم الناس بما ألزم به نفسه وأن يمنعهم من القراءة بغير ما اختاره واستحسنه، أجل إذا كانت القراءات نفسها مجمع اختيارات، وكان الإمام من القراء لا يلتزم في قراءته قراءة شيخ معيّن من شيوخه، بل كان يختار من بين ما سمعه من عامة أئمته قراءة خاصة هي مزيج مما رواه وسمعه، كانت التحريرات كذلك مجموع اختيارات للمصنفين في هذا الفن اختار كل مصنّف وجوها معينة للقارئ أو الراوي فصار عليها ولقّنها لغيره، فحينئذ لا يكلّف أي إنسان بالتزام هذه الوجوه، بل يجوز له أن يأخذ من هذا المصنّف ومن الآخر وجها آخر وهكذا، متى كان هذا الوجه صحيحا عن القارئ أو الراوي مشهورا عند أئمة هذا الفن، متلقى عندهم بالقبول، فالعبرة بصحة الوجه وشهرته لا باختياره ونسبته، وخذ مثالا لذلك: اختار الإمام أبو عمرو الداني - مصنّف كتاب التيسير في مذاهب القراء السبعة - في مدّ البدل لورش التوسط، واختار في ذوات الياء لورش التقليل، فهل معنى ذلك أن القارئ إذا قرأ لورش بتوسط البدل يتحتّم عليه أن يقرأ له بتقليل ذوات الياء تبعا لاختيار الداني؟ يقول المحررون: يتعيّن عليه ذلك، لأن من اختار التوسط وهو الداني اختار معه التقليل، وأنا أقول: لا يتعيّن ذلك، بل يجوز له أن يقرأ بالتوسط في البدل وبالفتح في ذوات الياء، واختيار الداني التقليل في ذوات الياء مع التوسط في البدل لا يلزم القارئ بهذا الوجه، لأن كلا الوجهين: التقليل والفتح صحيحان عن ورش مقروء بهما له، ولم يرد عن ورش نصّ يدل على وجوب التقليل مع التوسط، فحينئذ يكون القارئ مخيرا بين الإتيان بهذا الوجه أو ذلك).

هذا كلام نفيس، رغم أن كثيرا من المحررين رفضه، وما الخلط الذي يحصل اليوم في التحريرات إلا دليل على صحة كلام الشيخ، ولهذا يمكن القراءة لورش من طريق الأزرق من الطيبة الراءات المنونة المنصوبة نحو (شاكرا، خبيرا) بالوجهين، مثل قراءتنا

(حيران) بالوجهين من الشاطبية، مع تقديم الترقيق في الأداء في نحو (شاكرا) لأنه الذي زادته الطيبة ليتميّز عن الشاطبية.

وفي معنى ما ذكره الشيخ القاضي ورد سؤال في باب مد البدل إلى العلامة أبي العباس المنجور: هل هذه الأوجه الثلاثة طرق عن ورش أم أنها مجرد أوجه؟ وقد ذكر السؤال وجوابه الشيخ عبد الهادي حميتو فقال: هل تعتبر هذه الأوجه طرقا عن ورش أم مجرد أوجه؟ والفرق بينهما أنها إذا كانت طرقا فهي من الخلاف الواجب الذي لا تتم الرواية إلا باستيفائه – أعني في الأخذ بطريقة الجمع – وإن كانت من قبيل الأوجه فبأي وجه أتى القاريء أجزأه ولا يكون ذلك نقصا في الرواية... وَرَدَ سؤال في هذا الموضوع من مدينة قسنطينة بالجزائر من الأستاذ المجود أبي العباس أحمد بن محمد الميسري إلى مدينة فاس وأجاب عنه الشيخ أبو العباس أحمد بن علي المنجور فقال: وجوابه أنها أوجه لورش وروايات عنه.

فهي أوجه يمكن للقارئ القراءة بأيها شاء دون أن يكون هناك خلط أو تركيب، وقد علّق العلامة ابن القاضي المغربي على جواب ابن المنجور قائلا: (فكلامه موافق للنصوص التي شرحنا بها كلام الناظم حرفا بحرف).

وقال ابن القاضي رحمه الله في باب اجتماع البدل مع ذوات الياء: (فيجيء إذن في نحو " آتى " ستة أوجه: ثلاثة في الألف الأولى مع فتح الأخيرة، وثلاثة أخرى مع إمالتها) أي المد في " آتى " يكون القصر والتوسط والطول، كلها مع الفتح والإمالة فهي ستة أوجه.

وهكذا قرؤوا عن شيوخهم، فلا ينبغي لمن سمع هذا أو قرأه أن ينكره.

ومن الأدلة أيضا ما ذكره العلامة يوسف أفندي زادة في أجوبته على عدة مسائل مما يتعلق بوجوه القرآن، حققها الدكتور عمر حمدان، حيث أنه ذكر أوجه البدل المتعلقة بالفتح والتقليل، حيث نسب ابن الجزري الإشباع لصاحب التبصرة في النشر، ولعل ابن الجزري فعل ذلك بناء على قياسه على قاعدة عدم جواز الفتح مع التوسط لأن مذهب صاحب التبصرة في ذوات الياء هو الفتح، قال صاحب التبصرة: " فقرأ ورش

بتمكين المدّ فيما روى المصريون عنه، وقرأ الباقون بمد متوسط، كما يخرج من اللفظ، وكذلك روى البغداديون عن ورش، وبالمد قرأت له."

قال العلامة يوسف أفندي: " فالظاهر من هذه العبارة أن المراد بتمكين المدّ هو ما دون الإشباع، وهو المعبر عنه في هذا الفن بالتوسيط" .

ومن الأدلة على أن ابن الجزري اجتهد ها هنا واختار، ما نقله يوسف أفندي عنه أن أبا شامة ذكر أن مكيّا ذكر كلا من الإشباع والتوسط، قال: " فلم نجده في شرح القصيد لابي شامة، وعلى تقدير وجوده فهو وهم منه " وذكر أيضا أن الفاسي ذكر له القصر في شرحه للشاطبية، والسخاوي ذكر له في شرحه الإشباع.

وذكر العلامة الضباع الخلاف في (المطلوب) ووصل إلى أنه (لا مانع من الأخذ بالأوجه الثلاثة إذ الكل ثقات).

فإن كان الفرار من التوسط إلى الإشباع، والفرار من التوسط إلى القصر أُريد به إثبات أن الإشباع والقصر يتناسبان مع الفتح في ذوات الياء، فقد جاءت عبارة الضباع لتجعل من القصر والتوسط والإشباع كلها متناسبة مع الفتح في ذوات الياء.

ومما يدل على أن تحرير هذه الأوجه اجتهاد واختيار من المروي"، قول العلامة يوسف أفندي: (وهنا وجه خامس، وهو الفتح مع التوسيط، ولم نأخذ به وإن كان محتملا من الشاطبية، واردا من طريق التلخيص لابن بليمة، لقلة آخذيه، بل لانفراد ابن بليمة به كما قيل، لكن الظاهر من عبارة التبصرة أن يكون ذلك منه أيضا على ما مرّ، ولكن لم نأخذ به عنه، لأن كثيرا من المؤلفين فهموا من عبارته التطويل والقصر).

قلت: هذا قياس واجتهاد وتقدير، إذ كيف يؤخذ بالأحكام من المصادر فإذا بلغنا مصدرا قلنا: لا نأخذ به لانفراده، وقد انفرد ابن شريح بقصر (عين) وانفرد صاحب التجريد بإظهار (يس والقرآن) وتغليظ لام (صلصال) والهذلي بإدغام (يلهث ذلك) وقد قرأنا بذلك ؟

ثم إنه أضاف: (وينقدح وجه سادس وهو التقليل مع القصر، وهذا الوجه وإن كان محتملا في الشاطبية أيضا، لكن نقل عن ابن الجزري أنه قال: " لا أعلمه ولا آخذ به، فإني لا أقرأ إلا بما أتحقق).

قلت: قد روي عن ابن بليمة القصر في مد البدل، والتقليل في ذوات الياء بناء على ما حرره المحررون خلافا لظاهر النشر، فهل هو سبب مخالفة ابن الجزري له في النشر؟ فإن كان كذلك فيجوز القصر مع التقليل والتوسط مع التقليل أيضا، فإن كان الأمر كما ذكر ابن الجزري في النشر وهو ذكر اختيار التوسط في البدل لابن بليمة مع وجه ثان وهو القصر، مع الفتح في ذوات الياء، فيكون لابن بليمة إذن التوسط مع الفتح، والوجه الثاني وهو القصر مع الفتح.

وعلى هذا فإن وجه التقليل مع القصر جائز، وكذلك وجه الفتح مع التوسط، بناء على الأوجه الواردة في الكتب، وبناء على قول الضباع في المطلوب، وبناء على ما جاء في الشاطبية وهي الأساس، ومنع هذه الأوجه اختيار لابن الجزري لقوة غيرها على قول يوسف أفندي: (وهذه الوجوه الأربعة هي التي أخذنا بها، لقوتها وكثرة آخذيها).

أما الوجهان المتبقيان فلهما نفس قوة الوجوه الأخرى، فإن التوسط في البدل لم يروه إلا الداني والشاطبي وابن بليمة، ومع ذلك فهو قوي، رغم قلة الآخذين به، وأخذ الكثير بالإشباع رغم إنكار هذا الوجه من طرف جماعة من القراء، والقياس في أحكام الهمز للأزرق التسهيل، والإبدال أقوى أداء رغم كثرة من اختار وجه التسهيل.

وما لفت انتباهي عبارة (محتمل في الشاطبية)، وهذا المعنى إن صحّ ينطبق على كل الوجوه، فكلها محتملة، لكن الميل من الثبوت إلى الاحتمال بناء على قياسات كالتي ذكرنا يجعل مذهب الآخذين بظاهر الشاطبية هو المذهب الصحيح الصريح، ما دام صاحب الشاطبية لم يصرّح بغيره.

ومن الأدلة الواضحة أيضا: أن الإجماع على تقليل ذوات الياء في رؤوس الآي جاء بالنص صريحا، وكذلك جاء الخلاف في غير رؤوس الآي بالنص صريحا، فقراءة الفتح قراءة بالأصل، والإمالة عارضة، وبهما قرأ الأزرق عن ورش.

ومن الأدلة الواضحة أيضا أن الإمالة موجودة في قراءات أخرى، فحمزة وخلف والكسائي وأبو عمرو يميلون، وليس لهم في البدل إلا القصر، ولو كان الأمر كما ذكر أصحاب التحرير لوجب عليهم توسيط مدّ البدل أو إشباعه.

وأزيدك أيها القارئ من الأدلة لتفهم أن هذه التحريرات اجتهاد وقياس من المحررين، فقد جاء في كتاب (تحريرات النشر بين مدرسة الإمام الأزميري ومدرسة الإمام المنصوري للشيخ أنور صبحي عابدين) أن العلامة الزيات يرى أنه لا علاقة بين البدل وذوات الياء، فمنهجه كالذي ذكرنا للمنجور وابن القاضي، أما العلامة الخليجي فيمنع فقط وجه القصر مع التقليل، فهو يجيز وجه التوسط مع الفتح، لعل ذلك بناء على ما ذكرنا من التبصرة.

وعلى هذا فإنه كان ينبغي الأخذ بكل الأوجه، أما الاعتماد على القياس والاجتهاد والتقدير والقلة والكثرة والضعف والقوة لا يصحّ ها هنا، فكل هذه وجوه رُويت عن صاحب الاختيار، فلا مجال للتفريق بينها بحجة أن القراء أصحاب الكتب اقتصروا على أحدها دون الآخر، بل إنه تبيّن أنه لا يمكن استعمال هذه القاعدة أيضا، مثلما نقلنا عن صاحب التبصرة وصاحب تلخيص العبارات.

وكذلك في باب " سوءات " ففيها الوجهان مع ثلاثة البدل، ففيها التوسط والإشباع في اللين مع ثلاثة البدل، والقصر على أنها مستثناة مع ثلاثة البدل، ففيها تسعة أوجه، وقد نقلت لك قول ابن المجراد: (فإذا جمع ما لورش في ألف سوءات وواوها من الخلاف تصور للقاريء في ذلك تسعة أوجه: مدهما معا، وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما).

فهذا يدلّ على أن القراءة بجميع الأوجه دون تحرير صحيحةٌ ورد النصّ بصحتها، فإن كان اعتماد المحررين في هذا على قول ابن الجزري: (فإني لا أعلم أحدا روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوءات) فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه، وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيها طريق الداني، والله تعالى أعلم).

قلت: فإنه قد قال ابن الباذش في باب (عين): (ولا أعلم أحدا ترك مدّ (عين) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئا)، ومدّه لـ (شيء) يوجب مدّه لـ (عين)).

ورغم ذلك فقد ثبت وجه قصر (عين) من طريق الكافي وهو وجه صحيح مقروء به.

والقاعدة التي تقول بأن كل من روى الإشباع في اللين المهموز استثنى (سوءات) قاعدة مضطربة، فإن من روى الإشباع العام في اللين المهموز صاحب الهداية فقط، وأما الشاطبي وصاحب التجريد على ما في النشر وصاحب الكافي فقد رووا الوجهين: التوسط والإشباع.

بالإضافة إلى أن صاحب التبصرة استثنى التمكين في واو (سوءات) وهو من أصحاب التوسط.

ورواية التوسط مع عدم الاستثناء انفرد بها الداني وحده اقتصارا منه، سواء في اللين المهموز أو في البدل.

غير أني أعيد وأذكّر بأنّ هذا اختيار وتحرير من ابن الجزري ونحن ملزمون بالأخذ بتحريراته واختياراته.

والإشباع والتوسط الخاص في باب (شيء) لا يُعتدّ به فهو اقتصار من الاختيار.

والحكم في سوءات المذكور معناه: أن الاستثناء يعني قصر الواو مع ثلاثة البدل، وعدم الاستثناء يعني التوسط في الواو مع ثلاثة البدل والطول في الواو مع ثلاثة البدل.

هذا ما وجدناه في شروح الشاطبية الأولى، وهو ما ذكره العلامة السمين الحلبي في شرحه المعروف " العقد النضيد في شرح القصيد ": (وإذا ضممت الخلاف في واو " سوءات " إلى هذا الخلاف الذي في الألف جاء فيها تسعة أوجه، بيانها أن في الواو خلافا، وهو وجود المدّ وعدمه، وإذا وجد فإما مشبع وإما متوسط، كما تقدّم تحريره ونقله عن الأئمة، وقد سبق لك، وأما بعد الهمز ففيه ثلاثة أوجه، تضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، وقلّ من يتقن ذلك ويستخرجه من نظم القصيدة).

كما يمكن للقارئ الاطلاع على كتب المحررين، أو يطّلع على كتب الخلاف بينهم ككتاب (تحريرات النشر بين مدرسة الإمام الأزميري ومدرسة الإمام المنصوري للشيخ أنور صبحي عابدين) ليدرك أن التحريرات صناعة المحررين، مبنية على القياس وعلى قواعد مضطربة يختلف بعضهم فيها عن بعض، وأن موقف الشيخ عبد الفتاح القاضي منها موقف سليم لو تم تعميمه، والله المستعان.

المبحث الحادي عشر: التحريرات الواجب الأخذ بها.

هي ما نصّ عليه ابن الجزري نصّا صريحا في الطيبة وفي النشر وفي المسائل التبريزية، وهي قليلة، كنصّه في باب الإدغام الكبير:

أدغمْ بخلف الدور والسوسي معا لكن بوجه الهمز والمدّ امنعا

وعليه: فالالتزام بنصّ ابن الجزري في منع بعض الأوجه وتحريرها واجب ولازم، ولو كان يريد ما في النشر لاقتصر عليه، وإنما ألّف الطيبة ليُفهم منها أنه يريد الأوجه وإتمام الشاطبية، لا أن يحرّر الطرق كما يُفعل اليوم.

ومن الأمثلة عدم ذكره في الطيبة لوجه الفتح في رؤوس الآي رغم صحته من طريق التجريد وذكره في النشر، وقد قرأ بعض المحررين بالفتح، والصواب الأخذ بالتقليل فقط لأنه هو الذي في الطيبة، وعلى هذا الأساس ينبغي التعامل مع الأحكام التي جاءت فيها.

إنّ كلام ابن الجزري واضح في الطيبة، فها هو يقول:

وهمز وصل من كآاللهُ أذِنْ أبدل لكلٍّ أو فسهّل واقصُرنْ

فلكل الرواة الوجهان: الإبدال والتسهيل، ورغم ذلك تجد بعض المحررين يحررون للأزرق وجه الإبدال على طرق معينة ووجه التسهيل على طرق معيّنة، رغم أنه من الرواة من روى الوجهين وهم الشاطبي والداني في التيسير وجامع البيان والهذلي في الكامل.

المبحث الثاني عشر: نظرة على بعض تحريرات طريق الأصبهاني.

هناك كثير من المسائل منعها ابن الجزري في الطيبة ولكنّ المحررين أجازوها من طريق الأصبهاني، فبعودتهم إلى كتاب التلخيص – مثلا - أجازوا التقليل له في الهاء والياء من (كهيعص) و(يس) والطاء والهاء معا من (طه) والطاء من (طسم) و(طس) والحاء من (حم)، رغم أن عبارات صاحب النشر واضحة بيّنة.

خاتمة:

كان للشاطبي منهج خاص في تأليف حرز الأماني، اعتمد على أصل كبير ثم زاد عليه زيادات كلها صحيحة، فصارت الشاطبية أصل القراءات السبع، فأخذ تلاميذ الشاطبي عنه ذلك وظهر لدى شارحيها العناية بالأحكام لا بالمصادر، وعلى ذلك سار الأولون من كبار المقرئين، إلى أن ظهرت فئة من المقرئين عبثوا بالشاطبية وبمنهج مؤلفها، فمنعوا القراءة بما اختار من الأوجه وهي كثيرة، وأضافوا أوجها أخرى، وساعد في ذلك قلة العاملين في هذا المجال، وقلة المحققين فيه، وتحوّل علم القراءات من علم دراية ورواية إلى تلقين الطلاب، وصار الجمع التقليدي والتباهي بالتحريرات هو أقصى الأماني.

وقد نشأتُ في بيئة أحمد الله أني ظفرت فيها برواية ورش عن نافع، ثم عزمت متوكلا على الله أن أغوص في قراءة نافع وفي رواية ورش من طريق الأزرق خاصة، وقد أتعبني ما يسمّى: علم التحريرات، أطّلع على كتب الأولين فلا أجد أثرا لتلك المسائل، ثم أطلع على أقوال بعض المتأخرين فيصعب علي الأمر ويختلط، وكنت أسأل نفسي: لماذا كل هذا التكلّف؟

واطلعت على كتاب فيه تحرير لنظم (الدرر اللوامع) وسبب تحريره أن ناظمه قال في بدايته: (سلكت في ذاك طريق الداني)، فمنع المحرر أوجها بحجة أنها ليست طريق الداني.

ثم أطلع على النجوم الطوالع للمارغني رحمه الله فأجده يثبت الأوجه كلها، وأنه قرأ بها على شيوخه (وبذلك جرى العمل) وهو الذي تطمئن إليه نفسي، إذا أن القراءات اختيارات وفيها الحذف والزيادة التي لا تصح إلا لأهل الاختيار كالشاطبي وابن الجزري وغيرهما من الأئمة.

ثم إني لما اطلعت على دروس شرح تفصيل عقد الدرر للشيخ العلامة محمد السحابي حفظه الله تعلمت منه أن أصل طرق نافع العشرة هو كتاب التعريف، ولكن الطرق التي يُقرأ بها حاليا تحتوي زيادات هي نتاج اختيارات القراء التي تدور في دائرة ما رووه عن شيوخهم من صحيح الأوجه التي كان ينبغي حفظها.

فهذه الاختيارات وإن لم يقرأ بها الداني في التعريف كالإبدال في نحو (أأنذرتهم) والقصر والإشباع في البدل والإشباع في اللين المهموز والإشمام في (تأمننا) وغير ذلك، إلا أنه قد ثبت عن الأزرق صحتها كلها، فهي وجوه عدة تفرّقت في كتب القراء اقتصارا منهم على ما قرؤوه على شيوخهم، أو لأنهم اختاروا المقدّم في الأداء، وفي هذا المعنى يردّ الشيخ مكّي القيسي على من رفض وأنكر رواية الإشباع في البدل: (إننا لسنا ننكر على من ترك مدّه برواية نقلها، إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مدّه عن ورش، ولكننا نفضّل مدّه لأنّ عليه الجماعة من الأمصار، وعليه نصّ أكثر الكتب من كتب المتقدمين، وإنما ننكر على من روى رواية ما ثم أخذ يعيب ويعترض على كل من خالف روايته، فليس هذا حقّ العلم ولا وجه الإنصاف.

ويخاطب المعترض على هذا المدّ قائلا: عليك بما رويت وما نقلت فالزمه وذُبّ عنه، واحبس لسانك عن الطعن على ما لم ترْوِ، فليس كلّ العلم وصل إليك، ولا كل الروايات ضبطها حفظك، ولا أتاك نبي ولا صاحب أن القرآن نزل بروايتك ونصّ على قراءتك).

(إذ وقع في بعض الكتب) هذا هو معنى الاقتصار على أحد الوجوه، وهو دلالة على صحة القاعدة التي أريد أن أثبتها في بحثي هذا وهي: (**الطريق نهاية التركيب والتلفيق)**، فبالطريق بلغت الرواية غاية الاختيار عن الراوي، ولو احتاج الطريق إلى تحرير لتمّ تقسيمه من طرف السابقين، كما فعلوا في طريق الحلواني عن قالون، لمّا احتاج إلى تحريره قُسّم إلى طريق أبي عون الواسطي عن الحلواني، وطريق الجمّال عن الحلواني.

ولما وصلت إلينا كل الأوجه الصحيحة عن الأزرق عن ورش كان ينبغي العمل بها كلها، لكن أهل التحرير جعلوها طرقا فقسّموها وحرروها.

وأظن أن هذه الطرق العشر النافعية قد سلمت من التحرير، على الأقل فيما أعلم، وإلا لتمّ تحريرها على أساس أن أصلها كتاب التعريف للداني ولا يجوز الخروج عن الأصل.

وخلاصة القول أنا نقرأ بكل ما جاء في الشاطبية وفي الطيبة، بل إن عمل المغاربة وغيرهم بل وهو عمل بعض المحررين: القراءة بكل ما جاء في الشاطبية ونبذ التحريرات

حتى تلك التي تختص بالوجوه فقط كعلاقة البدل بذوات الياء مثلا، وقد دافع عن ذلك المقرئ أبو العباس المنجور رحمه الله كما ذكرنا سابقا، ورأى أن الإشباع والتوسط والقصر في مد البدل والفتح والتقليل في ذوات الياء غير الرائية كلها أوجه يجوز الجمع بينها، ولا يُمنع منها شيء، ولا أدري هل مازال يُعمل بذلك في بلاد المغرب اليوم، وقد سألت شيخي المقرئ الجامع حسين بن بخمة الجيجلي المورغاني عن المسألة فأخبرني أن هناك من يرى جواز القراءة بالوجوه كلها، لكنه قرأ بتحريرات الوجوه كما أخذ عن شيوخه وعمدتهم في ذلك العلامة سلطان المزاحي ومن اقتفى أثره، وجرى العمل على ذلك عند أهل الصنعة.

والمغاربة اعتمدوا فيما ذكرت لكم على طريقة الجعبري رحمه الله، رغم أن الأستاذ مقسم مختار ذكر في بحثه (علم التحريرات بين الطريقة المغربية والطريقة المشرقية) أن طريقة الجعبري لا يعوّل عليها، وذكر كلام الشيخ سلطان المزاحي رحمه الله: (الجعبري ليس بصدد بيان تحرير الطرق، والعمدة في تحريرها على ابن الجزري في نشره).

قلت: ولا يزال المشارقة يغمطوننا حقّنا، فهم منذ قرون يتّهمون العشر النافعية بالشذوذ، وهي روايات صحيحة، ولا أدري على أي أساس بنى الشيخ سلطان كلامه، والجعبري سبق ابن الجزري، وتلقى ذلك عن شيوخه، وهو ليس الوحيد في هذا المنهج، بل كل شراح الشاطبية الأوائل عليه، ولم تظهر تحريرات الشاطبية إلا بعد ابن الجزري، وهذا عجيب وغريب، وإنما قال الشيخ سلطان ذلك لأن المغاربة كانوا يعتمدون كثيرا على مؤلفات الجعبري وآرائه ومنهجه، فأرادهم أن يميلوا إلى ابن الجزري ومنهجه، وقد بيّنا أن ابن الجزري نظر وتفحّص بدقة في المصادر وأوجهها وبنى قواعد تحرير الأوجه كتحرير (سوءات) مثلا، والذي بيّنّاه أن العمل الصحيح هو الأخذ بكل الأوجه دون تفريق.

ولم تتعرض الشاطبية للتحرير – كما ذكرت - إلا لما كتب ابن الجزري رحمه الله كتاب النشر واستعمل مصطلحات وألفاظا ظن بعض المحررين أنه يضعف بها زيادات الشاطبي ويمنع القراءة بها، ولم تكن عبارات ابن الجزري سببا في الاستدراك على

الشاطبية وحدها، بل كانت سببا في الاستدراك على النشر وطيبة النشر، فصنعوا بها ما صنعوه بالشاطبية بل وأكثر.

وقد كنت أردّد دائما أن طيبة النشر هي استمرار لمنهج الشاطبية، وأنها اختيار ابن الجزري، ولماذا يُتعب نفسه فيؤلف كتاب النشر وطيبة النشر؟ أو لم تكن تكفيه رسالة صغيرة يصرّح فيها بأسانيده ثم يقول: هلمّ إلى الكتب التي أسندت إليها فاقرؤوا بها !!!

وقد قرأ ابن الجزري الكتب التي في زمانه، وأخذ عن شيوخه، واطّلع على وجوه الخلاف وما اشتهر منها، فما كان قراءة زاده (القراءات الثلاث) وما كان طريقا زاده (طريق الأصبهاني عن ورش) وما كان وجها زاده ثم وثّق مصدره، إذ لم تكن الناس تعرف من القراءات الصحيحة إلا ما في الشاطبية والتيسير.

ولذلك تراه لا يسند طريق الأزرق من كتاب الهادي لابن سفيان، لكنه يختار منه وجوها كثيرة كما بيّنت لكم في البحث، وهذا من الأدلة على امتناع التحرير، فإنه لا ينبغي تحرير كتاب الهادي نظرا لأن ابن الجزري اختار إثبات بعض الأوجه منه فقط لا كلها، وذلك مقصده وهدفه من الاختيار من هذا الكتاب.

وقد رأيتم في البحث كيف سكت عن وجوه كثيرة، وكيف خالف مصادره في وجوه عديدة سواء مخالفة صريحة أو إتيانه بالوجهين فيما ذكر فيه المصدر وجها واحدا أو إتيانه بوجه واحد وفي المصدر وجهان، وكيف أضاف وجوها لا توجد في المصادر، كما أنه أضاف مصادر أخرى للاستدلال بها لم يسند إليها في مقدمة كتابه وهي كثيرة، هذا بالإضافة إلى المصادر المفقودة التي لا يمكن الرجوع إليها، وهذا وحده يثبت (العجز) في التحرير، وأن الاختيار اختيار وجوه لا اختيار طرق، وكل جهود المحررين في العودة إلى المصادر لم تخرج عن دائرة الوجوه الصحيحة بل بقيت تدور في (دائرتها).

وكلُّ هذا الذي رأيتموه **من طريق واحد** من بين أكثر من أربعين طريقا أخرى مسندة، بينما لم يكتشف المحررون شيئا جديدا، وكان أقصى ما وصلوا إليه ما مثاله: أن صاحب النشر نسب التقليل لصاحب المصدر الفلاني والصحيح هو الفتح، فلم يخرجوا بذلك عن دائرة ما أباحته الطيبة.

فإذا كان هذا الكَمُّ الهائل من الاختلاف بين النشر ومصادره فعن أي تحرير يتكلّم المحررون؟ هذا إذا أضفنا فقدان بعض المصادر وغموض عبارات بعضها.

ولم تختلف الطيبة عن الشاطبية (في طريق الأزرق) إلا في وجوه قليلة بيّنتها في موضعها، وقد بيّنت أن الشاطبي قد جمع كثيرا من الأوجه تفرّقت في مصادر النشر، كوجوه البسملة الثلاثة ووجوه البدل ووجوه الإمالة، وأحيانا يقتصر مصدر من المصادر على وجه واحد كترقيق اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة أو الساكنة، بينما يفخّم الشاطبي اللام المفتوحة مع الحروف الثلاثة المعروفة، وأهم ما اختُلف فيه هو أحكام الراء، ولا أجد في ذلك غرابة ما دامت مدارس رواية ورش كثيرة، والمصادر التي أسند إليها ابن الجزري تختلف حسب مدارسها: مصرية وعراقية ومغربية وأندلسية، بينما اختار الشاطبي المقدّم عن الأزرق الذي رواه عنه المصريون في أحكام الراء.

والشاطبي ذكي، وكذلك ابن الجزري، فهو لما رأى الناس قد اعتمدت على التيسير وحده، ألّف الشاطبية واعتمد فيها على التيسير وصرّح بذلك، ثم صرح بالزيادة، تلك الزيادة الداخلة في باب المروي، فزاد وجوها كثيرة ليست في التيسير، فرضيت الأمة بذلك وتلقّته بالقبول.

وذلك صنيع ابن الجزري، فإنه اعتمد على الشاطبية ثم صرّح بالزيادة في قوله: (بل به قد كملت)، لكنّه – عكس الشاطبي – بيّن مصادره وألّف كتابا يجمع فيه الأدلة التي تثبت الزيادات التي زادها، لعل الزمن الذي كان يعيش فيه هو الذي دفعه على فعل ذلك، خاصة أنه صرّح بأن الهمم قد قصرت وأن القراءات كادت تقتصر على ما في الشاطبية والتيسير فقط، خاصة أنه أضاف ثلاث قراءات لم تكن مشهورة حينها.

وإني أسأل الله عز وجل أن يوفّق علماءنا وأئمتنا ومقرئينا إلى إنهاء هذا الانقسام الذي أنهك الطالب وأضاع وقته وذلك بتأليف كتاب جامع على منهج واحد هو منهج الأولين، وترك ما استدركه المتأخرون، وإني أميل في ذلك إلى تقليد شيخنا عبد الفتاح القاضي في منعه التحريرات جملة وتفصيلا، أي أن ابن الجزري لما ألّف النشر وطيبته لم يعد هناك (كامل وتلخيص وتذكرة وو) إنما هي للإثبات، ودراستها تدخل في علم الدراية.

ولقد بلغ الأمر ببعض المحررين أنهم قسموا الشاطبية إلى أقسام: الشاطبية بمضمن التيسير، والشاطبية بمضمن التذكرة لابن غلبون، فالشيخ النحّاس يؤلّف رسالته (فيض الآلاء في الوجوه المقدمة في الأداء) والرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء ومنظومة قصر البدل لورش من الشاطبية، وفيها جعل على قصر البدل التسهيل فقط في الهمزة الثانية من المفتوحتين من كلمتين وقصر مدّ اللين كله ما عدا (شيء) وفتح (جبارين) و(الجار) وغيرها من المسائل، والتي تعتبر وجوها ويعتبرها هؤلاء طرقا لا يجوز التركيب بينها، ونحن نقرأ بقصر البدل مع الوجهين في الهمزة الثانية من المفتوحتين مع الوجهين في (جبارين) و(الجار)، والأدهى من ذلك أن عبارة الشاطبي واضحة في اللين المهموز، لكنهم يتقوّلون على الشاطبي ما لم يقل فيقسمون اللين المهموز إلى عام وخاص !!! وإن هذا لشيء عجيب، فما نفع تأليف الشاطبية إذن ؟

وهذا هو نفسه منهج محرري الطيبة، ونحن ندعو إلى احترام اختيار الشاطبي في الشاطبية وابن الجزري في الطيبة لا أكثر ولا أقل، وندعو إلى القراءة في الطريق الواحد بالوجوه اختيارا لا على أن للطريق الواحد طرقا يجب تحريرها.

وعلى ذلك نقيس فنقول: وما نفع تأليف النشر وطيبته إذن؟

وعلى قياس ما فعله أولئك، إذن لا نقرأ برواية ورش عن نافع، بل نقرأ بطريق نافع عن شيبة بن نصاح، أو بطريق نافع عن عبد الرحمن ابن هرمز وغيرهما، مع العلم أن نافعا قرأ على سبعين من التابعين !!

فإذا اتبعنا منهجهم فنقول: نقرأ بقراءة نافع من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أو عبد الله بن عباس رضي الله عنه... فإذا فعلنا ذلك فما الفائدة من الاختيار؟

وها هو المحقق أبو عمرو الداني رحمه الله يسند طريق الأزرق في التيسير من قراءته على ابن خاقان، لكنه يقرأ بأوجه أخرى من قراءته على أبي الفتح والحسن ابن غلبون، بل إنه يقتصر على أوجه ليست من طريق ابن خاقان كالتسهيل في باب الهمزتين المتفقتين من كلمتين فإنه طريق ابن غلبون، بل إنه ذكر في التعريف التسهيل في الهمزتين المتفقتين من كلمة ومن كلمتين فقط، رغم أنه أسند قراءته في التعريف إلى ابن خاقان أيضا فلم يذكر وجه الإبدال، فإن قلنا لعله سهو منه، أجبنا أنه ذكر وجه

إبدال الهمزة الثانية ياء من (هؤلاء إن) و(البغاء إن) وصرّح أنه طريق ابن خاقان، فهل يُعتبر هذا تركيبا وتلفيقا لابد من تحريره؟ أم أنه اختيار جائز في باب المروي ؟

وقد أخذ نافع عن سبعين من التابعين، وأخذ أبو عمرو بن العلاء على شيبة بن نصاح وعاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير والحسن البصري وسعيد بن جبير وغيرهم، فاستخلص من قراءة هؤلاء قراءة على نحو ما صنع نافع في قراءته، وكذلك الكسائي – كما ذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه: أبحاث في قراءات القرآن الكريم.

فإذا كانت قراءة هؤلاء مزيجا مما تلقوه عن شيوخهم فصارت قراءة واحدة لا خلط فيها، فلماذا نعقّد الأمر ونجعل من قراءة مجموعة من الرواة عن نفس القارئ طرقا لا يجوز الخلط بينها، فكلٌّ من أسند إليهم ابن الجزري إنما قرؤوا على شيوخهم من طريق الأزرق عن ورش، أي أن كل تلك الوجوه ثابتة عن ورش من طريق الأزرق، ولو لاحظتم فإن طريق الأزرق لا يشبه طريق الأصبهاني إطلاقا، لهذا وجب التفريق بينهما وعدم التركيب.

لذلك نقول: إن ما قرأ به هؤلاء المحققون هو اختيار منهم، وكلٌّ مروي عن صاحب الطريق، ولهذا كان اختيارهم كالآتي: القارئ، الراوي، الطريق ولو شاؤوا لزادوا ما بعد الطريق، لكن الطرق امتازت عن بعضها، فما وقع في الطريق من خلاف فهو أوجه كلها صحيحة عن صاحب الطريق، أما التلفيق فهو خلط طريق بطريق أو رواية برواية.

فالقارئ تدفّقت منه أنهار، فأخذ الراوي عنه نهرين فسقاهما لأصحاب الطرق، فأخذ صاحب الطريق نهرا وفجّر سواقيه فكلّها تنبع من مصدر واحد، فورد أصحاب المصادر على النهر فشربوا من سواقيه كلها أو اقتصروا على بعضها، فهذا هو المعنى الذي أريد أن يصل إلى القارئ.

ولنضرب مثالا، فقد روى بعض المحررين عدم جواز ترقيق راء ذكرا مع توسط البدل وردّ بعضهم ذلك، قال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية: (منع الشيخ سلطان المزاحي ترقيق باب ذكرا على توسط البدل لورش لاختلاف الطرق، وردّ ذلك المتولي بكلام نفيس، وهو من باب زيادة الشاطبي على طرقه، وقد قطع الداني في التيسير

بالتفخيم، فكان الأولى لمن يحرر أن يمنع الترقيق مطلقا، لا أن يمنعه على التوسط فقط، فالصواب هو ما ذكره الإمام المتولي، ولا يُحرّر بمنع الترقيق المذكور).

وهو منهج صاحب الفريدة، حيث أنه أجاز كل وجوه البدل مع الترقيق والتفخيم، لكن العلامة الخليجي منع أيضا ترقيق ذكرا ونحوها على توسط البدل، ومنع العلامة الزيات في شرح تنقيح فتح الكريم وجه التفخيم في ذكرا على القصر في البدل مع التقليل في ذوات الياء.

والصحيح الأخذ بكل الأوجه فكلها مروية عن ورش، وإنما اختلاف الكتب هو اقتصار من الأئمة، بعضهم أكثر كالشاطبي وبعضهم قلّل.

فإذا كان هذا مع (ذكرا) وبابه، فهو إذا جائز في طيبة النشر في باب الراءات المنصوبة والمضمومة وغيرها، فتُقرأ بالوجهين ولا حاجة لتحرير الأوجه على أنها طرق.

وذكر الشيخ إيهاب فكري كذلك مسألة الفتح في رؤوس الآي في السور الإحدى عشر، وأن ابن الجزري وتبعه عبد الرحمن اليمني رحمهما الله اختارا أن قول الشاطبي:

ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها....

يفيد أن فيها خلافا بين الفتح والتقليل، ولكنّ التقليل أكثر من الفتح، ومنه – حسبه – يُفهم لماذا قرأ الشيخ المتولي بفتح رؤوس الآي لورش وكذلك الشيخ عامر.

لكن الشيخ إيهاب جنح إلى رأي من رأوا وجوب التقليل فقط في رؤوس الآي كأبي شامة وسلطان المزاحي، وأن ابن الجزري لم يضمن فتح رؤوس الآي لورش في طيبته.

قلت: وفتح رؤوس الآي صحيح مروي عن صاحب التجريد، وذكر ابن الجزري ذلك في النشر، لكنه لم يذكره في طيبة النشر، أما شراح الشاطبية فإني لما عاينت كتبهم لم أجد فيهم من أثبت الخلاف في رؤوس الآي، بل كلهم متفقون على أنّ معنى (قلّ فتحها) هو التقليل وجها واحدا، عكس ما قرأ به المتولي والشيخ عامر، وهذا دليل على أن كل القواعد التي يضعها المحررون تُنسف بما يظهر من اختلافهم وتناقضهم في التحرير.

ومن الأمثلة أيضا أن العلامة الخليجي والعلامة العبيدي ذكروا أنه إذا اجتمع مدّ بدل مع (فصالا) فإنه يمتنع وجه قصر البدل مع تفخيم اللام، أما العلامة الزيات فقرأ بالوجوه كلها دون امتناعات، بل ذكر الأستاذ أنور صبحي عابدين أن ما ذكرناه للخليجي

مختص بـ (فصالا) فقط، ولم يمنع الخليجي شيئا في (طال) (أفطال) (فطال) (يصالحا)، وقال الأسقاطي في " أجوبة المسائل المشكلات ": وبالأوجه الستة قرأت.

وهذا دليل أيضا على أن اختلافهم داخل في باب القياس والاجتهاد، وأن الصحيح هو القراءة بالوجوه الستة كلها.

إن الطريق هو منتهى الاختيار، وبه يُغلق باب التحرير، وليس في الطريق تركيب ولا تلفيق، وإن هذا كان عمل القرون الأولى، والدليل على ذلك شروح الشاطبية، والدليل الثاني ما ذكرت لك أيها القارئ من كلام علماء المغاربة الذين لم تصلهم نسخ من كتاب النشر، ولا وصلتهم تحريرات القراء التي بدؤوا يؤسسون لها في المشرق.

قال العلامة القاضي: (وإني لأنصح لكل من يروم علم القراءات وتحصيله، ويريد أن يتصدى لقراءته وإقرائه وتعلّمه وتعليمه، أن يطّرح التحريرات جميعها جانبا، سواء منها تحريرات المنصوري ومن اقتفى أثره، وتحريرات الإزميري ومن ترسم خطاه، وأن يعنى العناية كل العناية بحفظ متون القراءات واستظهارها كالشاطبية والدرة والطيبة، والوقوف على دقائقها وأسرارها، ومعرفة وجه كل قراءة وسرها من لغة العرب، بحيث إذا قرأ بآية قراءة أو رواية أو سئل عنها أو عن توجيهها لا يتعثّر ولا يتردد بل يكون دائم الاستحضار قوي الاستبصار، فإن ذلك أجدى له وأنفع، والله تعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم).

هذا كلام نفيس، والمتأمل في علم القراءات وفي تراثه الضائع ومخطوطاته المهملة والأخذ بالجمع وإهمال الإفراد، يدرك معنى قول العلامة القاضي، وبين فريق من القراء حملوا هذا اللقب فقط لأنهم سجلوا القرآن الكريم بأصواتهم، وفريق لازال يخوض معركة الجمع والتحرير، يبقى فريق وسط من القلة العاملين نسأل الله التوفيق لهم.

أسأل الله أن يأجر المجتهدين سواء أصابوا أم أخطؤوا، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة جديدة في رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق بعنوان: التحقيق النافع

على بعض مسائل المختار من الجوامع للثعالبي

تأليف: القارئ عثمان بن علي بندو

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

قال الله عز وجل (والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ثلة من الأولين وقليل من الآخرين).

لقد سبق علماء المسلمين الأولون في كل مجال، وأبدعوا، ولم يتركوا شاردة ولا واردة إلا وبيّنوها، واجتهدوا في ذلك الاجتهاد العظيم، رغم قلة الإمكانيات وفقر الكثير منهم، بل وتعرّضهم إلى المطاردة والحبس ومواجهتهم لمؤامرات الحاسدين التي لم تمنعهم من خدمة كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وكلّ الخَلَف عالة على السلف، وما من دلو يُسحب علما إلا ولحافر بئره نصيب من الأجر والسّبق، غير أن لبعض الخلَف مواهب امتازوا بها، كما قال ابن مالك في مقدِّمة كتابه "تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد": "وإذا كانت العلومُ مِنَحًا إلهية، ومواهبَ اختصاصيةً فغير مستبعَدٍ أن يُدَّخَر لبعض المتأخِّرين ما عسُرَ على كثير من المتقدِّمين ".

وعلوم القراءات كغيرها من العلوم الدينية، نالت نصيبا وافرا من اهتمام العلماء والقراء والنحاة والمفسرين وغيرهم، حتى استوى عود هذا العلم وبلغ المنتهى في الاختيار، واجتمعت الأمة على قراءة العشرة الأخيار، وتفرّق الآخذون عنهم في الأمصار، فانفرد كلّ مِصر بقراءة قارئ معيّن، فكان في المدينة نافع وأبو جعفر، وفي مكة ابن كثير، وفي العراق عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وأبو عمرو وخلف، وفي الشام ابن عامر.

وبناء على قول للشافعي رحمه الله: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به، فإن كل قراءة نالت حظها ونصيبها من الاهتمام، فألّف فيها المؤلفون وأبدعوا، وحفظها أهل الرواية جيلا بعد جيل.

أما المغاربة فقد كان لهم في هذا الفنّ شأن عظيم، وفي قراءة نافع كانوا هم السابقين المتميزين، وانفردوا عن سائر الأمصار بالمحافظة على طرق نافع العشرة من كتاب التعريف، أما رواية ورش فإنها نالت الحظّ الوافر من الاهتمام، ولمّا كان إفراد القراءات هو صنيع أصحاب الهمم العالية ألّف المؤلفون الكتب والمتون في كل قراءة، وكان من نصيب قراءة نافع (نظم الحصرية) الذي اهتم به المغاربة أيما اهتمام، لكن سرعان ما تصدّر أبو الحسن علي بن بري رحمه الله الإقراء، وألّف منظومته التي لم تنل أي منظومة ما نالت من الشهرة والاهتمام العلمي، وهي التي سمّاها الدرر اللوامع في نظم مقرأ الإمام نافع، فلا زالت إلى يومنا هذا دررا لامعة ونجوما ساطعة، بعباراتها البسيطة وأسلوب ناظمها السهل الميسّر، المليئة بالفوائد في قراءة نافع من طريقي الأزرق عن ورش والمروزي عن قالون.

وأول من شرح المنظومة هو العلامة الخراز رحمه الله، ثم تتابع الشراح إلى زمننا هذا، ومن أشهر الشروح: شرح المنتَوري وشرح ابن القاضي وتحصيل المنافع للسملالي والنجوم الطوالع لمقرئ تونس العلامة المارغني رحمهم الله جميعا.

ولأن الجزائر جزء من المغرب الإسلامي، فقد كانت حاضنة لقراءة نافع وخاصة رواية ورش عنه، ولها في فنّ القراءات علماء وقراء أجلاء كالهذلي البسكري والبوجليلي صاحب التبصرة وغيرهم كثير، ومنهم شارح الدرر اللوامع العلامة عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله، وكتابه هذا قليل الشهرة عند طلاب القرآن في أيامنا هذه، رغم شهرة صاحبه والفوائد التي جاءت في الكتاب، الذي تميّز بالاختصار وسهولة العبارة، ولم ينَل حظّه الوافر من الاهتمام، لهذا توكّلت على الله عز وجل واستعنت به للعناية ببعض المسائل الخاصة بطريق الأزرق التي اعتمد فيها الثعالبي على منهج ميّز فيه بين رواية ورش من طريق المصريين والبغداديين، وهو في ذلك متّبع لمنهج العلامة الخراز صاحب أول شرح للدرر اللوامع، مع التنبيه أيضا إلى بعض الاختيارات الصحيحة على شرط المغاربة، التي

قد يتوهم القارئ خطأها، والعناية بهذه المسائل والاختيارات مما يفيد العالم والقارئ وطالب العلم، وكم نحن في هذا الزمان بحاجة إلى الحفاظ على تراثنا الإسلامي والعناية به وإحياء مخطوطاته التي لا تزال حبيسة الرفوف والخزائن، بينما اشتغل القراء بالتوسع في التحريرات، والاختلاف في الرواية التي تمّت بالطريق واكتملت، وتركوا علم الدراية، وخلطوا علم الرواية بعلم الدراية خلطا عجيبا، والقارئ الذي يجمع بين إتقان الرواية وإتقان علم الدراية بمصادرها واختلاف اختيارات أهل الأداء فيها نادر جدا.

الدافع إلى تحقيق مسائل الكتاب برواية ورش :

- هذا الكتاب هو الشرح الوحيد المشهور للدرر اللوامع لعالم جزائري من المتقدمين، اشتهر شهرة شرح المنتوري والسملالي والمارغيني، فحُقّ له أن ينال نصيبا كبيرا من الاهتمام والعناية.

- النسخة الوحيدة الواضحة للكتاب التي يعتمد عليها العلماء وطلبة العلم مطبوعة في المطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1324 هجرية الموافق لـ 1906 ميلادية، وهي نادرة ورقيا، ومتوفرة إلكترونيا، وهناك نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية ونسختان بالمكتبة الوطنية الجزائرية، وللكتاب تحقيق واحد - حسبما وصلت إليه من نتائج بحثي - قام به الأستاذ عبد الكريم حمدوش، لكن التحقيق اعتمد على تصحيح الأخطاء والتصحيف الموجود في النسخ وإخراج نسخة صحيحة يُعتمد عليها، لكنه لم يقم بتبيين ما أنكره الثعالبي من وجوه صحيحة للأزرق، وما زاده من أحكام صحيحة عند أهل المغرب ينكرها المشارقة، ومن جهة أخرى فإن التحقيق اقتصر على المسائل من أول الكتاب إلى فصل الاستفهام المكرر من باب الهمز.

- من الدوافع لتحقيق الكتاب كما ذكرت الاهتمام بمنهج الثعالبي الذي اتّبع فيه منهج العلامة الخراز في القصد النافع، حيث نسبوا وجوها صحيحة للأزرق إلى طريق عبد الصمد، ووافقهما السملالي في تحصيل المنافع لكنه أضاف لطريق العتقي طريق الأصبهاني، ففرّقوا بين طريق البغداديين وطريق المصريين، وهو ما ردّ عليه العلماء وبيّنوه منهم العلامة عبد الرحمن ابن القاضي.

من جهة أخرى تظهر في الكتاب جليّا اختيارات المغاربة في قراءة نافع، والتي لا يوافقهم فيها المشارقة، بل ويتهمون هذه الاختيارات الصحيحة بالشذوذ، وسأبيّن في هذا التحقيق هذه الاختيارات وبيان صحتها.

- القارئ الحقيقي هو من جمع بين الرواية والدراية بعلم القراءات، وقد غلب في هذا الزمان لقب القارئ على أصحاب الأصوات الجميلة بالقرآن، بينما كان يُطلق لقب القارئ قديما على من علِم القراءات وعلّم وألّف المؤلفات وجمع بين القراءة والعربية واطّلع على مؤلفات السابقين الغزيرة بالعلم وشرب من مائها حتى ارتوى.

واهتم القراء والطلبة بالجمع التقليدي للقراءات، وتركوا الإفراد، فترى المقرئ الجامع للعشر لا يستطيع أن يؤصّل مسألة، ولا يستطيع أن يورد الخلاف بين أهل الأداء فيها، بل لا يعرف القراءَ ومؤلفاتهم، وقد كان هناك قديما سببٌ لجمع القراءات، غير أني أرى أن لدينا أسبابا عديدة للعودة إلى إفراد القراءات.

منهجي في تحقيق مسائل الكتاب:

- الاقتصار على رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، دون رواية قالون عن نافع من طريق أبي نشيط، فإنها هي الأخرى تحتاج إلى بحث مستقل، لعلّ الله يرزقني أو أحد الباحثين العناية به.

- الاعتماد على النسخة المطبوعة في المطبعة الثعالبية، ومقارنة شرح الثعالبي بشرح الخراز فإنه إليه أقرب، مع مقارنته بباقي الشروح، فإن الشراح متفقون على أغلب المسائل، وإن اختلفوا في بعضها كما ذكرنا سابقا.

- الاعتماد أكثر على شرح العلامة المارغني وتحريره للمسائل، ومنهجه في التقريب بين الدرر والشاطبية، إلا في مسائل نادرة كنقله إنكار إشباع مدّ البدل، خاصة أنه لا يوجد خلاف كبير بين الدرر والشاطبية، ولأن أصول الطريق قد اجتمعت، وكذلك فعل المغاربة في العشر باعتمادهم على تفصيل العقد وما جاء فيه من زيادات، رغم أن الأصل هو كتاب التعريف.

- الاستدراك على ما نسبه الثعالبي للبغداديين من طريق عبد الصمد، فإن طريق الدرر عن ورش هو طريق الأزرق فقط، وكل ما ذكره في الدرر هو من طريقه فقط لا من طريق عبد الصمد ولا الأصبهاني.

- بيان بعض الاختيارات التي اختص بها المغاربة عن المشارقة والدفاع عن صحتها.

المبحث الأول: باب البسملة.

1/ الفصل بين السورتين:

قال صاحب الدرر:

القول في استعمال لفظ البسملة	والسكت والمختار عند النقلة
قالون بين السورتين بسملا	وورش الوجهان عنه نقلا

قال الثعالبي في شرحه: (هو عبد الصمد، قوله وورش الوجهان عنه نقلا: أي نقل عنه أبو الأزهر البسملة مثل قالون، ونقل عنه أبو يعقوب يوسف بن عمر الأزرق ترك البسملة وهو الأشهر).

وقد نقل هذه العبارة عن الشيخ أبي الربيع سليمان بن عيسى بن أبي بكر التجاني.

ومن هذه العبارة يتوهم القارئ أن الدرر اللوامع منظومة خاصة برواية ورش من طريقين: طريق الأزرق وطريق العتقي، ولا أرى الثعالبي في هذا إلا مقلّدا لمنهج الشارح الأول العلامة الخراز، قال في القصد النافع: (واختلف عن ورش في ذلك، فروي عنه استعمالها مثل قالون، وهي رواية أبي الأزهر عبد الصمد، نص على ذلك أبو عمرو في المفردة وغيرها.

وروي عنه تركها، وهي رواية أبي يعقوب الأزرق، ونص على ذلك في إيجاز البيان، وقال: هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد).

والصحيح أن البسملة وتركها بين السورتين وجهان صحيحان ثابتان من طريق الأزرق عن ورش.

وقد يسأل القارئ: أليس قول الثعالبي: (وهو الأشهر) دليل على أنه يرى صحة البسملة من طريق الأزرق غير أنها على غير المشهور ؟

والجواب: أن عبارة (الأشهر) يُقصد بها الوجهان جميعا أي عن ورش، لا الوجهان عن أبي يعقوب، أي البسملة من طريق عبد الصمد وجه وتركها من طريق أبي يعقوب وجه، هذا هو المشهور عنده، وهو ما بيّنه العلامة السملالي في تحصيل المنافع صراحة بقوله: (وورش نقل عنه: أي عن ورش الوجهان في استعمال البسملة، فأحد الوجهين وهو المشهور ترك استعمالها فهو رواية أبي يعقوب عن ورش، والوجه الآخر استعمالها كقالون وهو رواية عبد الصمد والأصبهاني عن ورش).

فزاد السملالي طريق الأصبهاني، وهو ما يعبر عنه بطريق البغداديين عن ورش، أما طريق أبي يعقوب فهو طريق المصريين عن ورش.

ومما يدل على عدم صحة هذا التفسير قول الناظم: (الوجهان) والفرق بين الطريق والوجه واضح، ولهذا قلنا غير مرة أن الطريق هو منتهى الاختيار وما بعد الطريق أوجه تُقرأ اختيارا لا تحريرا.

هذا وقد ردّ العلماء هذا التفسير للخراز والثعالبي والسملالي وغيرهم من الشراح، قال العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع: (قوله: الوجهان عند الشراح، المراد بالوجهين استعمال البسملة وعدم استعمالها، فاستعمالها رواية عبد الصمد، وعدم استعمالها راوية أبي يعقوب.

كذا وقع لهم، وفيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق لأن الشيخ رحمه الله لم يتعرض في الدرر إلا لرواية الأزرق فقط عن ورش، وأبي نشيط عن قالون، بل الصواب أن استعمالها وعدم استعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب، وبتركها رواية أبي بكر عبد الله ابن سيف عنه، واستعمالها رواية أبي جعفر أحمد ابن هلال الأزدي عنه).

وما ذكره العلامة ابن القاضي من (تخليط الطرق) هو ما ذكرنا لكم من الفرق بين الطريق والوجه، فتخليط الطرق لا يجوز، أما الطريق الواحد فيتميز بتنوع الوجوه، والقراءة بينها قراءة على سبيل الاختيار لا على سبيل التحرير، والبسملة وتركها منقولان عن أبي يعقوب، ولكن الأشهر هو ترك البسملة، ولهذا اقتصر كثير من النقلة عن أبي يعقوب على الفصل بغير بسملة، والاقتصار الذي ورد من الجمهور لا يعني أن نترك القراءة بوجه صحيح اختاره صاحب الطريق.

ولهذا قال العلامة المنتوري في شرح الدرر: (وأن ورشا روي عنه الوجهان: الفصل وتركه) أي الفصل بالبسملة وترك ذلك، ثم قال: (واعلم أن المشهور عن ورش ترك الفصل، وعلى ذلك اقتصر الداني في التيسير).

وجاء في المختصر الجامع للعلامة ميلودي: (أما ورش فروي عنه الوجهان: الإتيان وعدمه).

وقال صاحب النجوم الطوالع: (وأن ورشا نقل عنه وجهان: إثباتها كقالون وتركها).

وقد بيّن العلامة عبد الهادي حميتو أن هذا الخلاف خلاف وجوه لا خلاف طرق فقال: (وقد درج أكثر الشيوخ على ذكر وجه واحد من الوجهين المذكورين في طريق الأزرق وهو ترك الفصل بالبسملة) وحجتهم في ذلك (لأنه الأكثر الشائع).

وشيوعه واضح، وهو اختيار أكثر من نقل عن الأزرق، فقد ورد في طرق طيبة النشر وجه البسملة عن صاحب التبصرة والكافي والتجريد والكامل والشاطبية، بينما ورد ترك البسملة من الكتب الباقية.

وأغلب الآخذين عن الأزرق يختارون عدم الفصل بالبسملة، لاقتصار الداني عليه، ولذكره الإجماع عن المصريين أنه هو الوجه المختار، قال العلامة الودغيري في التوضيح والبيان: (وأما حكم ورش، فاعلم أنه حذف كل بسملة أثبتها قالون بين السورتين على الوجه المذكور في المشهور عنه، ثم إن حذف البسملة بين السورتين لورش صادق بوجهين:

الوجه الأول: السكت اليسير...

الوجه الثاني: هو وصل آخر السورة الأولى بأول الثانية.

والعمل عندنا لورش على هذين الوجهين معا بين السورتين مع تصدير السكت).

هذا هو العمل، أي هذا هو المقدّم أداء، وهذا لا يعني أبدا إنكار وجه البسملة وصحته، وقد وجدت في كتاب الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق قولهم عن وجه الفصل بالبسملة: (وقد روي وجه البسملة عن الأزرق من طريق ابن هلال) ولم يختر الداني ذلك (ونفى الداني وجه البسملة من طريق الأزرق، لأن عمدته فيها طريق ابن سيف).

فالداني لم يأخذ بما أخذ به ابن هلال عن الأزرق واعتمد على طريق ابن سيف عن الأزرق.

ولهذا قال صاحب أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف: (اعلم أن عدم البسملة للأزرق إنما هو من طريق ابن سيف والنحاس الأكبر، وتفرع عليه السكت والوصل، وبهما قرأت مع تقديم السكت، وله البسملة من طريق ابن هلال ولم آخذ به).

فوجه الفصل بالبسملة من غير طريق ابن سيف، لا من غير طريق الأزرق، هذا عند المغاربة، لكن عند غيرهم هو ثابت رواية بأسانيد صاحب التجريد والكامل والشاطبية من طريق النحاس، وأسانيد صاحب الكافي والتبصرة من طريق أبي عدي عن ابن سيف، وهو دليل على صحة هذا الوجه عن الأزرق.

يقول العلامة عبد الهادي حميتو: (وبهذا يُعلم أن الفصل بالبسملة بين السورتين ثابت عن ورش من طريق الأزرق أيضا ثبوت ترك الفصل، إلا أنه خلاف المشهور، وبذلك يكون الفصل له بالبسملة كما أصبح العمل عليه اليوم في قراءة الحزب وغيرهما عند المغاربة لا يصادم الرواية، وإن كان فيه مخالفة المشهور الذي كان عليه العمل وما يزال في البوادي ومدارس القراءة).

وهنا يظهر جليّا أن القراءات العشر فيها من الأحكام ما تميّزت به وانفردت، وفيها من الأحكام ما اشترك فيه العشرة أو ما اشترك فيه بعض القراء دون الآخرين.

ومن القراء من رأى أن بعض هذه الأحكام المشتركة إنما هي خروج صاحب الطريق عن طريقه، فقط لأنها أشبهت حكْما في قراءة أخرى، كفتح الياء من طريق أبي يعقوب عن ورش في كلمة (محياي) فإن المشهور عن نافع الإسكان، فقيل أن الفتح خروج من ورش عن طريقه، وذلك خطأ، فإن ما امتازت به قراءة نافع هو الإسكان في الياء وله الفتح أيضا رواه عنه ورش ولكنه غير مشهور، والقراء يحبّون الأخذ بالمشهور العزيز من الأوجه، ويجعلون غير المشهور في المرتبة الثانية حتى ظنّ البعض أنه متروك لا يُعمل به، وكذلك حدث لوجه البسملة من طريق الأزرق، فلو أنه ما كان مشهورا عن ورش ما قرأ به الأصبهاني، ولكن الأزرق اشتُهر بالتّرك فشاع عنه وذاع.

ألست ترى أنّ ابن غلبون اختار القصر في مدّ البدل وأنكر المدّ، وأن الداني أنكر الإشباع واختار التوسط لأنه المقدّم عند المصريين؟ ثم ألست ترى أن كل الأوجه صحيحة باجتماع المصادر والطرق عن صاحب الطريق؟ فإذا عرفت ذلك فالزم.

ومن الأمور التي أُنكرها على بعض القراء، تحرير الطريق الواحد، والاقتصار على الاقتصار، أوافقك الرأي لو قلت لي: أنا أقتصر على هذا الوجه لأنه المقدم أداء، أو لأني قرأت به على شيخي، لكني أرفض أن تلزمني بالقراءة بوجه واحد، وتمنع عني القراءة بوجوه أخرى صحيحة بحجة أنك (تحرّر) الطريق.

ولهذا – ومن وجهة نظري – أرفض كثيرا من المسائل التي حررها الشيخ محمد يحي شريف في كتابه إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع، وهي مسائل كثيرة أسأل الله أن يوفقني للرد عليها وتبيانها، مع احترامي وتقديري لمنهج الشيخ ومجهوداته في خدمة كتاب الله، إلا أن منهجي هو التعامل مع الوجوه على أنها وجوه لا طرق، وأني أختار القراءة بما أشاء دون أن تحرّرها لي، وأنّي إن اخترت القصر في البدل والتوسط في اللين المهموز ومد (آالذكرين) وقصر (آلان) معا والتقليل في (أراكهم) والفتح في (محياي) والتفخيم في (ذكرا) فأنا أقرأ من طريق الأزرق قراءة صحيحة.

ومن عجيب ما ذكره الشيخ هو تحريره باب اللين المهموز على ضربين: التوسط في اللين الخاص بباب (شيء) من قراءة الداني على أبي الحسن بما أن الناظم اختار القصر في البدل، والتوسط في اللين المهموز عامة من قراءة الداني على ابن خاقان، وظاهر الدرر على التوسط العام في اللين، وقراءة أبي الحسن اقتصار من الاختيار، كاقتصاره الأخذ بالسكت دون غيره من الأوجه بين السورتين، والجمع بين الوجوه كلها أولى وهو الصحيح في الرواية، ولا ينبغي جعل الاقتصار طريقا يحرّر به، بل ينبغي العودة إلى أصل الاختيار الذي هو الطول والتوسط في اللين المهموز معا، قال العلامة المارغني في النجوم الطوالع: (والوجهان في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا، وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم التوسط).

والعلامة النحاس صاحب فيض الآلاء والرسالة الغراء اعتمد هذا المنهج كله في الشاطبية فشطرها نصفين، شاطبية التيسير، لأن التيسير هو الأصل فلا يجوز الخروج

عن طريقه، ومنع القراءة بكل الأوجه الأخرى التي ليست في التيسير، وشاطبية التذكرة، حيث ألّف منظومة وسماها منظومة قصر البدل لورش من الشاطبية، ومنع فيها كل الأوجه في اللين المهموز ما عدا التوسط في باب (شيء)، وأمثلة هذا كثيرة، وموضع الرد عليها غير هذا الموضع.

أما الكلام في ما يخص البسملة، فهو قول الشيخ في إبراز المنافع: (فأما البسملة فإنها غير ثابتة عن الداني رواية، وإنما نقلها حكاية عن أبي غانم) ثم أضاف: (وعليه يتضح أن البسملة وإن صحت عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش، فإنها لا تصح رواية عن الداني).

قلت: قد بيّنّا سابقا أن البسملة عن الأزرق رواية لا حكاية، ثم هل صُنّفت كتب القراءات ومنظوماتها لسرد الحكايات؟

وهل ذنب الناظم أنه قال في بداية النظم: سلكت في ذاك طريق الداني؟

أليس الشاطبي قال في الحرز: وفي يُسرها التيسير رُمت اختصاره؟

ومع ذلك زاد عليه كثيرا، فكأن الشيخ هنا يحاول أن يحرّر النظم حسب طريق الداني، والحقيقة أن المحررين يهملون قاعدة مهمة في علم القراءات تسمى (الاختيار) والاختيار كما قال العلماء داخل في (دائرة المروي) وأفضل دليل على ذلك الشاطبية نفسها، فقد جمع الشاطبي كثيرا من الوجوه عن صاحب الطريق عن الراوي، مع تعدّد الأسانيد، لكن القاعدة تقول أن هذا الوجه داخل في دائرة المروي عن صاحب الطريق، وإذا صحت الوجوه عن صاحب الطريق مع صحة أسانيدها – ولو تعددت – فتجوز القراءة بها جميعا، وخير مثال على ذلك: الطرق العشر النافعية، إذ أن أصلها كتاب التعريف، وعليه زيادات، وأسانيدها صحيحة جميعا، والعمل على القراءة بما جاء في التعريف وما زيد عليه.

ثم إن الشاطبي وابن بري كانا أقرب إلى الداني منا، ولعلهما قرآ بأسانيدهما إلى الداني ما انقطع بجمعه مع أسانيد أخرى في سند المنظومة الواحد، فظاهره الانقطاع وباطنه الاستمرار، فإن كنا نثق في هؤلاء الشيوخ وأسانيدهم فلماذا نحرّر منظوماتهم كما نشاء نحن لا كما قرؤوا هم؟

وأكبر دليل على ما أقول: طيبة النشر، فقد تضمنت الشاطبية والتيسير وكثيرا من المصادر غيرها، وتعددت أسانيد ابن الجزري عن الأزرق، وبيّن من خلالها الاختلاف الموجود بين الطرق والوجوه، فكل ما نقله من الشاطبية والتيسير والكافي والكامل والتبصرة والعنوان وغيرها هي وجوه تنتهي إلى أبي يعقوب الأزرق، فينبغي الأخذ بها جميعا بمضمن طيبة النشر، أما القول أن هذا طريق صاحب التبصرة ثم نحرر الوجوه التي جاء بها، وهذا طريق صاحب العنوان ثم نفعل كذلك، فهو الخطأ الذي أحاول التنبيه عليه واستدراكه والتراجع عنه، فإن الطريق منتهى الاختيار ونهاية التحرير.

كما أن صاحب إبراز المنافع أمر بالاقتصار على وجه السكت فقط دون الوصل، وذلك لأن الوصل ثابت عن الداني على غير المشهور والمختار، والسكت هو الثابت عنه بالرواية عن شيوخه، ثم قال: (وعليه فإن السكت هو الذي ينبغي أن يُقتصر عليه من طريق الداني في رواية أبي يعقوب عن ورش).

قلت: القاعدة التي بُني عليها العمل بين السورتين هي: الفصل والوصل، فالفصل هو التفريق بين السور، والوصل جعل القرآن الكريم كله كالسورة الواحدة، فأما من اختار البسملة فلأنها تحتمل المعنيين جميعا، فالفصل ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: بسم الله الرحمن الرحيم، زاد البزار: فإذا نزلت، عرف أن السورة قد ختمت، واستقلت، أو ابتدأت سورة أخرى، وعليه لا ينبغي وصل آخر السورة بالبسملة ثم الوقف على البسملة.

أما معنى الوصل فهو وصل آخر السورة بالبسملة بأول السورة، فهو وصل السورة بالسورة.

وأما من اختار ترك البسملة، فإنه اختار: السكت أو الوصل، فالسكت يحمل معنى الفصل بين السورتين، والوصل وصلهما.

والسكت والوصل ثابتان عن الإمام الداني، وهما في الأصل اختيار من أهل الأداء حين تركوا الفصل بالتسمية بين السورتين، والصحيح كما ذكره العلامة الودغيري وهو الأخذ بالوجهين جميعا مع تقديم السكت، هذا بين السكت والوصل، أما من ناحية

القراءة فالأصل جمع الوجوه الصحيحة كما ذكرت مع تقديم أرجحها، كما في قول المارغني: (فتلخص من كلامه ثلاثة أوجه لورش بين كل سورتين عدا براءة، الأول السكت، الثاني الوصل، وكلاهما على ترك البسملة، الثالث البسملة، وكلٌّ من الثلاثة مقروء به، والعمل عندنا على تقديم السكت في الأداء لأرجحيته ثم الوصل ثم البسملة).

وهذه هي قاعدة العمل: (**المقروء به**) وهي كل الأوجه الصحيحة الثابتة عن صاحب الطريق، والجمع بين ما اختاره صاحب الطريق أولى من تحرير الأوجه التي اقتصر عليها الناقل عنه على أساس أنها طرق لا يجب التلفيق بينها.

2/الأربع الزهر:

يقول الناظم:

وبعضهم بسمل عن ضرورة　　　في الأربع المعلومة المشهورة

هذا الحكم مخصوص بالفصل بين سورتي المدثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة، لِمَن مذهبه الفصل بغير التسمية، والسبب في ذلك قبح اللفظ حين الوصل، فمنعوا الوصل وأخذوا بالبسملة، وقد قال الداني في التيسير: (وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ).

قال ابن الجزري في النشر: (والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد وابن سفيان صاحب الهادي وأبي الطاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي وصاحب المستنير والإرشاد والكفاية وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحققين، والله تعالى أعلم).

وعدم التفرقة بين هذه السور هو لأن حجتهم في ذلك ضعيفة، وهو ما أشار إليه العلامة الثعالبي بقوله: (والسكت أولى مما ذهب إليه هؤلاء لأن قبح اللفظ إنما يعرض عند وصل آخر السورة بأول الأخرى، فإذا سكت زال الوصل فزال القبح).

وهذا هو الرأي السديد، لأن الذي لا يفصل بالبسملة لديه خياران: السكت والوصل، فإذا أراد أن يتفادى قبح اللفظ قرأ بالسكت فقط دون الوصل.

وقد اختار شيخنا الثعالبي هذا المنهج اتباعا لصاحب الدرر في قوله:

والسكت أولى عند كل ذي نظر لأن وصفه الرحيم معتبر

أي أن الذي يريد أن يتحاشى قبح اللفظ فيفصل بالبسملة، سيجد نفسه واصلا بين (الرحيم) وبداية السور الأربع، فسيقع في ما قد حاول الفرار منه من القبح.

واختاره أيضا، لأن الثعالبي يرى أن البسملة ليست رواية عن الأزرق – كما بيّنا سابقا -، فكيف ندع الرواية إلى الاختيار؟ قال: (فالانتقال إلى السكت أولى لأنه مروي، وليست البسملة فيهن رواية، فالمصير إلى وجه مرويّ أولى، ولأن قبح اللفظ موجود أيضا مع البسملة.، لأن وصفه الرحيم معتبر)، والصحيح أن البسملة رواية وإن كان الفصل بها بين الأربع الزهر للواصل اختيارا.

وقد زاد في النشر نقلا عن الهذلي وأبي الكرم زيادة موضع (الأحقاف والقتال) وعن صاحب التذكرة زيادة مواضع (الأنفال وبراءة) و(الأحقاف والقتال) و(القمر والرحمن) و(الواقعة والحديد) و(الفيل وقريش).

وبيّن العلماء أيضا وجود مواضع أخرى تقع في وسط السورة، مثل: (وكان الله شاكرا عليما* لا يحب الله الجهر بالسوء) فكيف نفرّ من هذا القبح لو وصلنا؟

فالعمل عند أهل الأداء هو الأخذ بعدم التفرقة بين هذه السور وغيرها كما نقله ابن الجزري، غير أن أهل الأداء المتأخرين أخذوا بهذا الاستحسان، قال العلامة الودغيري في التوضيح والبيان: (وجرى عمل الناس اليوم على ذلك، وإن كان الاستحسان فيها ضعيفا).

وهو اختيار صاحب النجوم الطوالع لكن بضوابط، حيث قال: (والحاصل أن التفرقة بين هذه السور وغيرها بما ذكروه ضعيفة، ومذهب الأكثرين عدم التفرقة، لكن الذي استقرّ عليه أمرنا في الإقراء اعتبار قبح اللفظ في السور الأربع تبعا للقائلين به، إلا أنا لا نفصل بالبسملة، بل الساكت يجري على أصله، والواصل له السكت فقط، والمبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة، وهذا هو الذي يقتضيه كلام الناظم وهو المأخوذ به كما يعلم من غيث النفع).

والذي أختاره وأنصح به إخواني القراء هو القراءة بدون تفرقة بين هذه السورة وغيرها، فمن اختار التفرقة وجب عليه اتباع ضوابط المارغني لأنها أقرب للصحة ولأنها تشمل وجه البسملة ولا تمنعه.

وهنا تظهر فطنة القارئ، فهو – والحمد لله – يملك ثلاثة وجوه، فيقرأ بأيها شاء، فإذا بلغ مثل هذه المواضع وأراد أن يتفادى قبح اللفظ اختار السكت أو البسملة ووقف عليها.

كما أنصح نفسي وإخواني بقراءة أوجه الفصل بين السورتين كلها على سبيل الاختيار، فهي وجوه لا طرق، وعدم ربطها بأي أحكام أخرى على سبيل ما يسمى بالتحرير، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

المبحث الثاني: أحكام المد.

1/ مدّ البدل:

قال الناظم:

وبعـــــدها ثبتـــــت أو تغيـــــرت فاقصـــر، وعـــن ورش توسّـــط ثبـــت

وفي هذا الباب أيضا سار العلامة الثعالبي على نفس النهج، فنسب القصر في البدل إلى عبد الصمد عن ورش، ونسب التوسط إلى الأزرق عن ورش، قال: (وقوله " فاقصر " أي لورش وقالون، وأراد بالقصر مدّ الصيغة وهو المدّ الطبيعي قدر ألف، مما لا يجوز تركه في اللغة العربية بحال.

فأما قالون فمن جميع طرقه، وأما ورش فمن رواية عبد الصمد، وعن ورش رواية ثانية بالتوسط وهي رواية أبي يعقوب عنه).

وقد ذكرنا أن الثعالبي متبع في هذا لمنهج الخراز، فحين ذكر الخراز وجهي القصر لعبد الصمد والتوسط لأبي يعقوب، بيّن أن العمل في هذا النظم على طريق أبي يعقوب فقط: (وقد تقدّم أن العمل على رواية أبي يعقوب، فالعمل إذن على التوسط).

وعلى نهجه أيضا فرّق السملالي بين وجه القصر من طريقي العتقي والأصبهاني، ووجه التوسط الخاص بأبي يعقوب الأزرق.

والصحيح أن الوجهين اللذين ذكرهما الناظم ثابتان من طريق أبي يعقوب الأزرق، قال المنتوري في شرحه: (فأما ورش فأخذ له بعض أهل الأداء بالقصر في ذلك كسائر القراء).

وقال صاحب النجوم الطوالع: (وقد استُفيد من كلام الناظم أن لورش في هذا النوع وجهان: القصر والتوسّط).

غير أن الناظم اقتصر على القصر والتوسط فقط ولم يذكر الإشباع، قال شيخنا الثعالبي نقلا عن الخراز: (وعن ورش وجه ثالث وهو الإشباع وأنكره الداني) وهو نفس كلام صاحب النجوم الطوالع: (ولم يذكر الطويل لأن الدانيّ أنكره).

غير أن هذا الوجه صحيح أيضا، واقتصار الناظم ها هنا على القصر والتوسط لعله اقتصار على المشهور، فالقصر هو الأصل وبه قرأ جميع القراء، والتوسط هو المشهور عن الداني، وفعل الناظم مثل ذلك في باب اللين المهموز فاختار التوسط فقط دون الإشباع، وحين نطّلع على الكتب التي أسند إليها ابن الجزري في النشر نجد أن الإشباع هو أكثر الطرق رواية، ولهذا قال ابن القاضي في الفجر الساطع: (وتحصّل من هذا كله: أن القصر والتوسط والإشباع أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب، وليس من طريق غيرها إلا القصر).

قال أستاذنا أحمد رحماني رحمه الله في كتابه " درة المتون في قراءة الإمام نافع ": (والذي عليه العمل في مدّ البدل لورش ثلاث كما تقدّم: القصر فالتوسط فالطول).

قلت: لعل الخلاف الواقع في هذه المسألة يكمن في عدم اتفاقهم على تلك الزيادة التي ينبغي أن تكون في مدّ البدل، فبعضهم رأى أن إشباع المدّ ها هنا يعني التوسط، وبعضهم يرى أن زيادة المد في البدل تعني الطول، والراجح أنهما وجهان ثابتان: أولا بالرواية والنقل، وثانيا لأن الداني لم يُنكر الطول لكنه جنح إلى التوسط وهو ما يفسّر اختياره للتوسط أيضا في اللين المهموز، وثالثا لأن المطّلع على مصادر النشر سيجد أن وجه الإشباع هو أكثر الوجوه رواية.

وقد ذكرت في بحث خاص كيف دافع مكّي وابن سفيان صاحب الهادي والمنتوري عن شيخه القيجاطي في شرحه للدرر اللوامع عن وجه الإشباع، وقال المنتوري عن وجه الإشباع: (وبذلك قرأت وبه آخذ)، وهو مذهب المدرسة القيروانية فقد جاء في القصيدة الحصرية:

وإن تتقــــدم همـــــزة نحــــو آمنـــــوا وأوحـي فامـــدد لـــيس مـــدّك بـــالنّكر

وإنما كان اختلافهم اختلاف تنافس، كل مدرسة ترى أنها أحقّ باختيار الأزرق عن ورش، أو لعل بعض القراء لم تصله الأدلة التي تثبت صحة الوجوه التي أنكرها، فلما زالت أسباب الاختلاف، وبلغتنا كل الاختيارات، وتبيّن من المصادر أن هذه الوجوه كلها ثابتة صحيحة عن ورش، جاز القراءة بها كلها جميعا، قال صاحب النجوم الطوالع: (والأوجه الثلاثة في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا، وبالثلاثة قرأت على شيخنا رحمه الله، مع تقديم القصر ثم التوسط ثم الطويل).

ولهذا تميّزت الشاطبية عن غيرها من الكتب، وحظيت بذلك القبول، لأن الشاطبي اهتمّ بجمع كافة الوجوه الصحيحة المروية عن صاحب الطريق ليُقرأ بها جميعا، فترك الناس ما أَلِفوه في المصادر الأخرى لاقتصارها على أوجه دون أخرى وأخذوا بالشاطبية.

وعلى منهج الشاطبي سار ابن الجزري في تأليف طيبة النشر، فزاد وجوها أخرى لم تصل الشاطبي، وزاد طرقا أخرى لم يقرأ بها الشاطبي، وزاد قراءات أخرى لم يقرأ بها الشاطبي، فجمع الصحيح من الوجوه وضمنه طيبة النشر فجاءت طيبة مقبولة بإذن الله عز وجل.

2/المستثنيات من البدل:

في هذا الباب ننبّه فقط على مسألتين: الأولى وهي أن الثعالبي ذكر كلمة (يواخذ) مع المستثنيات التي فيها خلاف، ولم يستدرك هذا الخطأ الذي وقع فيه الناظم، قال: (وفي يواخذ الخلاف من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش حيث ما وجد في القرآن).

وهذه المسألة معروفة لا ينبغي الإطالة فيها، وقد بيّنها العلماء، ومنهم من أنصف الإمام الشاطبي، وأنه لم يقصد ذكر الخلاف فيها، وباب (يواخذ) مستثنى من المد

بإجماع، قال الداني في جامع البيان: (أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: لا يؤاخذكم حيث وقع).

أما المسألة الثانية فمتعلّقة بكلمة (آلان) والمدّ الثاني فيها هو المعني بالاستثناء، فيُمدّ حسب مدّ البدل قصرا وتوسطا وطولا، لكن إذا استُثني يُقرأ بالقصر فقط مهما كانت قراءة مدّ البدل في غيره.

قال أبو شامة مستدركا على الشاطبي:

وما بعد همز الوصل بدءا كإيت مع   يؤاخذ زاد البعض آلان قصر (لا)

ولم يذكر الثعالبي تفصيلا عن المدّ الأول في (آلان) سوى أنه ذكر أنه لابد من المد فيه (إذ هي من باب ما توالى عليه سببان)، وفي باب (همز الاستفهام مع همز الوصل) ذكر أنه (لابد من المد المشبع) و(إبدالها ألفا لجميع القراء هو المشهور، ومقابل المشهور هو رواية بتسهيلها بين الهمزة والألف)، ولكنه لم يذكر أن المد هو لعدم الاعتداد بالعارض وأن هناك وجه القصر حالة الإبدال اعتدادا بالعارض، وأن هناك أوجها أخرى على لزوم الإبدال وهي القصر والتوسط والطول، وقد فصّل ذلك صاحب النجوم الطوالع فقال: (لكن اختلف في وجه الإبدال لورش، فقيل بلزومه، وقيل بجوازه، فعلى القول بلزومه يلتحق بباب حرف المد الواقع بعد همز فيصير حكم الألف المبدلة من همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام في آلان كحكم ألف آمن، فيجري فيها للأزرق عن ورش القصر والتوسط والطويل، وعلى القول بجوازه يلتحق باب آنذرتهم وآلد للأزرق، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر كـ " آلد " وعدم الاعتداد بالعارض فيمدّ كـ " آنذرتهم " ولا يجري فيها على هذا القول التوسط).

وهذه الزيادات نقلها المارغني عن ابن الجزري في النشر، وما كان ينبغي له الأخذ بها من هذا الطريق كما سنوضّح إن شاء الله، غير أن المارغني أقرب إلى المدرسة المشرقية منها إلى المدرسة المغربية في شرحه للدرر اللوامع.

ولم يذكر الثعالبي أوجه قراءة (آلان)، لأنه لم يختر إلا الإبدال أو التسهيل في (ءا)، وقد ذكرها المارغني بقوله: (فيتحصل للأزرق في همزة الوصل من آلان أربعة أوجه: ثلاثة

على الابدال وهي الطويل والتوسط والقصر، والرابع تسهيلها مع القصر، فإذا ضربتها في ثلاثة الثانية وهي همزة آن حصل اثنا عشر وجها، ثلاثة منها ممنوعة قراءة وتسعة جائزة مقروء بها، وهي الطويل في " ءا " مع الثلاثة في " لان " والتوسط في " ءا " مع القصر والتوسط في " لان " والقصر في " ءا " مع القصر في " لان "، فهذه ستة على الإبدال ويأتي له على تسهيل " ءا " الثلاثة في " لان ").

وهذا القياس في آلان حيث تجوز وجوه وتمتنع أخرى لم نجده في كتب السابقين خاصة شراح الشاطبية، ولو كانت بهذه الأهمية لذكرها شراح الدرر الأوائل ولذكرها العلامة الثعالبي، والحقيقة أن هذه الكتب لم تذكر في (ءا) الأولى إلا وجهين: الإبدال والتسهيل بين بين، ولهذا تجد في الأوجه التي ذكرنا: الإبدال في (ءا) مع ثلاثة البدل في (لان) والتسهيل في (ءا) مع ثلاثة البدل في (لان)، فلما أضافوا وجهي القصر والتوسط على أنها بدل، قالوا القصر مع القصر فقط، والتوسط مع التوسط والقصر فقط في (لان)، والحقيقة أننا لو سلمنا بأن (ءا) الأولى مدّ بدل، فإنه تصح الأوجه التالية فقط: إشباع مع إشباع، وتوسط مع توسط، وقصر مع قصر، وذلك باعتبارهما معا مدّ بدل، فمن استثنى كان له: إشباع مع قصر، وتوسط مع قصر.

وقد قال ابن الجزري في النشر: (وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا، لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل فيكون على مذهب من لم ير المدّ بعد الهمز كطاهر ابن غلبون فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض كظاهر ما يخرج من الشاطبية، فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى، فيمتنع إذا مع قصر الأولى مدّ الثانية وتوسّطها).

قلت: وهذا قياس غير عادل، ففي جواز البدل في (ءا): القصر اعتدادا بعارض الحركة بسبب النقل والأصل السكون، فجاز القصر فيها، أما الاعتداد بالعارض في الثانية فعلى أي أساس؟ هل لأنه اعتُدّ بعارض الحركة في الأولى وجب الاعتداد بالثانية؟ والعارض في الثانية هو بسبب النقل، ولا فرق بين مدّ ثابت أو متغير، كما أن القصر في الثانية استثناء والأصل أن يؤتى فيها بالأوجه الثلاثة.

والهمزة الأولى همزة وصل وقعت بعد همز استفهام، أما الثانية فهي مدّ بدل تجب فيه الوجوه الثلاثة ولا يُعتدّ إذن بعارض النقل، مع قصره أيضا للاعتداد بالعارض الذي هو **الاستثناء**، فتكون إذن الوجوه الثلاثة كلها في البدل مع الإبدال في (ءا) قصرا، لأنه لا توجد أي علاقة بين المدّين، وإنما صُنعت هذه العلاقة ووقع هذا الخلط في (آلان) لما جعلوا المد في (ءا) كمد البدل، فإنهم لو تركوا المد فيها كالمد في نحو (ءاالذكرين) و(ءالله) لما صار في هذه الكلمة مثل هذه المشكلات.

ولهذا منع العلامة المتولي توسط الألف الأولى في (ءالان) لصاحب التيسير، فالصحيح هو الإشباع في الأولى والتوسط في الثانية لأن الأولى مدّ فرق، والثانية مدّ بدل، والاختيار في الفرق هو الإشباع واختيار الداني في البدل هو التوسط، وإضافة التوسط في الأولى على أساس أنها مدّ بدل (غير صحيح) بالنسبة للعلامة المتولي، وهو الذي آخذ به وأقلّده.

ولما نقل ذلك العلامة توفيق النحاس في الرسالة الغراء علقّ بقوله: (ومع تقديرنا لهذا التخريج لإمامنا المتولي رحمه الله والذي ذكره في روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط في الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس).

قلت: ثبت عن ابن خاقان بالرواية التوسط في مد البدل لا في مدّ الفرق، وثبت عن الداني عدم استثناء (لان) فتُقرأ بالتوسط، أما (ءا) فقد روى ابن الجزري في النشر أن فيها الوجهين في التيسير: الإبدال مدا لازما والتسهيل، وأما أن تكون (ءا) مدّ بدل فهذا مرفوض، ألم تر كيف يرفض المشارقة وجه التوسط للمغاربة في نحو (آلد) ونحوها وهو وجه صحيح، ولا يجيزون فيها إلا القصر رغم أن الإبدال وقع لهمزة قطع ثابتة (أألد)؟ ثم تراهم يجيزون مدّ البدل في نحو (آلان) وهي همزة وصل وقعت بعد همزة استفهام؟ وهذا غريب.

فهمز الفرق إما هو همز فرق أو هو همز بدل، والرواية ما كان عليه الأولون وما حرره العلامة المتولي في الروض النضير.

وعليه: لا يصح في (ءا) إلا الإبدال والتسهيل فقط من طرق الطيبة والشاطبية، ولا علاقة لها بمدّ البدل في (لان)، والإشباع أولى في الإبدال كما ذكره العلامة الثعالبي، أما

مدّ البدل في (لان) ففيه وجهان: وجه القصر (لمن قصر) ووجها التمكين توسطا وإشباعا (للممكّنين) على أنها مدّ بدل، ووجه القصر فقط على أنها مستثناة (لأصحاب التمكين) مهما كان وجه المد في البدل عندهم.

فتكون الأوجه في (آلان) كالآتي:

الإشباع والقصر والتسهيل في (ءا) مع القصر والتوسط والطول في (لان) على أنها مد بدل، والإشباع والقصر والتسهيل في (ءا) مع القصر فقط في (لان) على أنها مستثناة، وهذا الذي ينبغي الأخذ به، ونبذ كل تلك القياسات والتحريرات، وهكذا نقرأ سواء في الشاطبية أو الدرر أو الطيبة وذلك على أساس أنه القصر والتوسط والطول أوجه للأزرق عن ورش، لا طريق كما يدّعي المحررون، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

قال العلامة الثعالبي في إبدال همزة الوصل بعد همز الاستفهام: (لأن من أصله أن يدخل بين همزة الاستفهام وألف القطع، وهذه همزة وصل لا تقوى قوة همزة القطع لأنها تسقط في الوصل).

هذا على مذهب المشارقة، أما مذهب المغاربة فإن لهم في (ءا) الأوجه الثلاثة كما في (أألد) و(أأمنتم) و(جاء أحد) وهو ما سنوضّحه بالتفصيل في موضعه إن شاء الله، ولهم في (لان) الأوجه الثلاثة على أنها مدّ بدل، ويقدّمون القصر في (لا) لأنها مستثناة، قال صاحب أنوار التعريف: (وأما الألف التي بعد اللام فليس لنا فيها رواية إلا بالقصر).

3/ مد اللين المهموز: الخلاف في سوءات.

قال الناظم:

..... وفـــــــي ســـــــــوءات　　　　خلـف لما في العـين مـن فعـلات

ذكر الثعالبي الخلاف في باب (سوءات) وهو ترك التمكين، أو التمكين وإجراؤها مجرى نظائرها وهو طريق الداني، لكنه لم يذكر أوجه هذا الخلاف عن ورش من طريق الأزرق إجمالا، والحاصل أن القراء انقسموا في هذا إلى قسمين:

أ/ المحققون الأوائل الذين سبقوا ابن الجزري، فقرؤوا (سوءات) كالتالي:

التوسط في الواو مع ثلاثة البدل، الإشباع في الواو مع ثلاثة البدل، ثم وجه الاستثناء: القصر في الواو مع ثلاثة البدل.

وهذا ما وجدته في شروح الشاطبية الأوائل، قال العلامة السمين الحلبي في "العقد النضيد في شرح القصيد": (وإذا ضممت الخلاف في واو "سوءات" إلى هذا الخلاف الذي في الألف جاء فيها تسعة أوجه، بيانها أن في الواو خلافا، وهو وجود المدّ وعدمه، وإذا وجد فإما مشبع وإما متوسط، كما تقدّم تحريره ونقله عن الأئمة، وقد سبق لك، وأما بعد الهمز ففيه ثلاثة أوجه، تضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، وقلّ من يتقن ذلك ويستخرجه من نظم القصيدة).

وهذا هو المنقول أيضا عن جلّة علماء المغاربة، كالعلامة ابن المجراد والعلامة ابن القاضي حيث ذكروا أنه (فإذا جمع ما لورش في ألف سوءات وواوها من الخلاف تصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه: مدهما معا، وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما).

وهو مذهب أقرب المقرئين إلينا العلامة البوجليلي رحمه الله حيث ذكر في كتاب التبصرة: (وقوله تعالى "سوءات" حيثما كان بلفظ الجمع للأزرق فيه تسعة أوجه بتفريع الهمزة على الواو بأن يؤتى في الواو بالتوسط وهو المقدّم في الأداء وفي الهمزة ثلاثة التوسط كذلك فالإشباع فالطبيعي، ثم الإشباع في الواو والثلاثة في الهمزة، ثم الحذف أي عدم الطبيعي والثلاثة في الهمزة).

2/ ابن الجزري ومن تبعه: فهو يرى بناء على قياسه على مصادره في النشر أن الخلاف في سوءات مبني على قاعدته: (فإني لا أعلم أحدا روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوءات) فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه، وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيها طريق الداني، والله تعالى أعلم).

وابن بري سبق ابن الجزري، ولم يعمل بهذه القاعدة، بل لم يعمل بها أحد من المشارقة أو المغاربة إلى أن اتّبع الناس ابن الجزري في تحريراته، كما قال العلامة سلطان

المزاحي ردّا على منهج الجعبري: (الجعبري ليس بصدد بيان تحرير الطرق، والعمدة في تحريرها على ابن الجزري في نشره).

قلت: الجعبري مجتهد، وابن الجزري مجتهد، والاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، ولكن الرواية المتواترة تنقض المنقطعة، فصار لزاما علينا أن نقرأ باختيارات ابن الجزري في (سوءات) ما دمنا نقرأ بمضمن طيبة النشر، لكنا لسنا ملزمين بذلك ما دمنا نقرأ بمضمن الشاطبية أو كتاب التعريف.

ولهذا أعاب الشيخ محمد يحي شريف في إبراز المنافع على ابن بري ذكر الخلاف هنا، ورآه تخليطا للطرق، ولكنّ ابن بري ومن سبقوه لم يكونوا يرون بما جاء به ابن الجزري بعدهم، بل كانوا يعملون بظاهر الشاطبية والتيسير، وبما تلقّوه عن شيوخهم، فالتمكين عندهم بكل الأوجه، والاستثناء يعني قصر الواو مع بقاء كل الأوجه في البدل، ولما كان اختيار الداني في التيسير التوسط في البدل واللين المهموز، ولم يستثن (سوءات) كان له فيها هذا الوجه الوحيد (اقتصارا) منه، والشاطبي روى الثلاثة في البدل والوجهين في اللين، فالتمكين عنده بالوجوه جميعا، والاستثناء قصر الواو مع ثلاثة البدل، هذا هو الصحيح الذي وجب التنبيه عليه، لا ما اعتمده صاحب النجوم الطوالع بقوله: (فيكون في سوءات أربعة أوجه لا غير: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة والرابع التوسط فيهما).

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة في سورة الأعراف، " سوءاتهما " و" سوءاتكم ": (اجتمع فيها لورش اللين وهو الواو والبدل، فأما البدل فورش على أصله من إجراء الأوجه الثلاثة فيه، وأما اللين فقد اختُلف فيه عنه، فمن العلماء من استثناه من حكم اللين ولم يُجز فيه إلا القصر فألحقه بحرف اللين الذي لا همز بعده، ومنهم من ألحقه بغيره من أمثاله فأجرى فيه التوسط والإشباع.

وعلى هذا يكون لورش في الكلمة تسعة أوجه حاصلة من ضرب الثلاثة التي في الواو في الثلاثة التي في البدل).

هذا كان أول كلام الشيخ، ثم أضاف: (ولكنّ الذي حققه إمام الفن ابن الجزري واستصوبه أن الخلاف في الواو دائر بين القصر والتوسط فقط ولا إشباع فيها، وذلك

لأن من مذهبه الإشباع في اللين يستثني واو سوءات ويقصرها، وأن ورشا ليس له إلا أربعة أوجه فقط).

وكلام الشيخ إنما يدل على أن الأوجه الأولى هي الصحيحة، هكذا يُفهم منه، وهكذا قرأ الأولون، وأن الاقتصار على الأوجه الأربعة اختيار من ابن الجزري وقياس منه بناء على ما جاء في مصادره من أوجه، فإن عبارة الاستثناء معناها الإخراج من نطاق الحكم أو القاعدة، لكن عبارة الشاطبية تفيد وجود الخلاف لا الاستثناء مطلقا (وفي واو سوءات خلاف لورشهم).

إذن، تصطدم قاعدة ابن الجزري التي بناها على مصادره بأحكام الشاطبية، واختيار الداني إنما هو اقتصار منه، وها هو صاحب التبصرة رغم أنه روى التوسط في اللين المهموز إلا أنه استثنى واو (سوءات)، فهذا يدل على أن الاقتصار غلب على الاختيار، والأخذ بجميع الأوجه هو المروي عن الأزرق عن ورش، وهو الذي يجب الأخذ به ها هنا، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

المبحث الثالث: أحكام الهمز.

1/ الهمزتان المفتوحتان من كلمة:

قال الناظم:

فنافع سهّل أخرى الهمزتين	بكلمة فهي بذاك بين بين
لكن في المفتوحتين أبدلت	عن أهل مصر ألفا ومُكّنت

قال الثعالبي في شرح البيتين: (والحاصل مما ذكره أن ورشا له في المفتوحتين وجهان: التسهيل وهو طريق البغداديين عن عبد الصمد عن ورش، والبدل وهو طريق المصريين عن أبي يعقوب عن ورش).

والوجهان ثابتان من طريق أبي يعقوب الأزرق عكس ما ذهب إليه الثعالبي، بل إن العلامة المنتوري في شرحه على الدرر رجّح وجه التسهيل رغم أنه أقرّ بأنه قرأ بالإبدال على كثير من القراء: (وقرأت الثانية من المفتوحتين على أكثر من قرأت عليه بإبدالها

ألفـا، وكـان شـيخنا الأسـتاذ أبـو عبـد الله القيجـاطي رضـي الله عنـه يأخـذ في الثانيـة بالتسـهيل بين بين لـورش كابن كثير وبذلك قـرأت عليه وبه آخذ، وكان رحمه الله يحتجّ لذلك بأن التسـهيل قد اتفق معه قالون على روايته عن نـافع، وأكثر رواة ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد فحملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين على غير شرطيهما، قال: فالأخذ له بشيء متفق على روايته سائغ في العربية – وهو التسهيل – أولى).

وفي هذه المسألة خلاف، وبعض النحاة كالزمخشري ضعّفوا وجه الإبدال وأنكروه، أما بعض القراء فقدّموا وجه الإبدال وآخرون قدّموا وجه التسهيل لأنه قياس العربية وضعّفوا وجه الإبدال، والوجهان صحيحان، والأخذ بهما واجب، وفي هذا المعنى يقول الداني: (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها).

وعليه فالإبدال والتسهيل ثابتان عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش، والإبدال مما انفرد به الأزرق والتسهيل مما اتفق عليه رواة ورش سواء عبد الصمد أو الأصبهاني.

قال العلامة أبو زيد بن القاضي ردا على الشّراح: (ذكر الشارح وتابعوه أن البدل من طريق الأزرق والتسهيل من طريق غيره، وفيه نظر، بل التسهيل مروي عن أبي يعقوب من طريق ابن سيف في الثانية من المفتوحتين ذكره صاحب التذكرة).

ونقل كلام الإمام الخباز في شرح تفصيل عقد الدرر، حيث كرّر ابن غازي ذكر الإبدال للأزرق رغم كونه مذكورا في الدرر: (وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا خلاف ما عند شرّاح الدرر الذين يقولون أن التسهيل من طريق البغداديين والبدل من طريق المصريين، ظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس له تسهيل، وكأن الشيخ إنما أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم والرد عليهم، وإلا لاستغنى عنه بقوله: وإن عزا لواحد خلافا... البيت، وليس المراد هنا خصّه بالبدل وليس له غيره، بل المراد أنه ليس لأحد غيره البدل وأما التسهيل فيؤخذ من عموم ابن بري في قوله: فنافع سهّل، وقال سيدي

الحسن الدرعي في شرحه: ورُوِي عن أبي يعقوب البدل كما رُوي عنه التسهيل، قال أبو العباس أحمد الزواوي: وافق أبو يعقوب صاحبيه وزاد البدل).

ملاحظة: ذكر الثعالبي أنه روي لورش وجه الإدخال كقالون في المفتوحتين (وروي عن ورش الإدخال مثل قالون في المفتوحتين خاصة رواه عنه عبد المنعم، نصّ على ذلك ابن مطروح وغيره، ولكنها ليست بشهيرة).

وهذا الوجه لا أعرفه إلا من هذا الطريق، وهو غريب من طريق الأزرق، والصحيح ما ذكرنا.

2/ مقدار المدّ بين المشارقة والمغاربة في وجه الإبدال:

يقول العلامة الثعالبي عن وجه الإبدال هنا في نحو (آنذرتهم) و(آلد): (هذا التمكين على ضربين ": تمكين بزيادة وتمكين بتوسط، وذلك بحسب ما يقع بعدها، فإن وقع بعدها ساكن كان التمكين بزيادة وذلك نحو: آنذرتهم، وآتّخِذ من دونه وآشفقتم... وكلها بعدها ساكن إلا موضعين: آلد وأنا عجوز، وآمِنتم من في السماء، فإن المد في هذين الموضعين متوسط وقيل مشبع ليجري الباب مجرى واحدا).

وهذا اختيار المغاربة الصحيح وبه لازالوا يقرؤون، وقد اختار المارغني في النجوم الطوالع منهج المشارقة فقال: (فليس إلا القصر لعدم الساكن بعدها، وليس كألف آمنوا لعروضها بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط، هذا هو التحقيق الذي قرأنا به وبه نقرئ خلافا لمن جعلها كألف آمنوا فجوّز فيها الأوجه الثلاثة).

وهو في ذلك متّبع لابن الجزري، بل لجمهور المشارقة، سئل ابن الجزري عن كيفية قراءة أألد وأأمنتم لورش؟ فهل تمدّ وتوسّط للأزرق أم لا يجوز ذلك؟

فأجاب في المسائل التبريزية: بل الذي في ذلك وجه واحد وهو المدّ قدر ألف وهي الألف المبدلة كما بيناه في النشر، وكذلك الحكم في نحو (إذا جاء أحدكم) في وجه الإبدال للأزرق.

ومثل هذا تجده عند شراح الشاطبية، ذكر العلامة الضباع في الإضاءة: (وزاد في المفتوحة وجها ثانيا وهو إبدالها مدا مشبعا إن أتى بعده ساكن كأأنذرتهم وإلا قصر كأألد).

قلت: عند اختلاف الأوجه لا ينبغي أن ينكر أحد على أحد إذا تبيّن سبب الاختلاف، وصحّت الوجوه جميعا، فالقصر هو الأصل، والتوسط عارض لسبب، ونحن لا ننكر على المشارقة أخذهم بوجه القصر، ووجب عليهم عدم إنكار هذا الوجه وتصنيفه بأنه وجه شاذ.

والأدلة على ثبوت هذا الاختيار كثيرة، بل إن في نحو (أألد) الأوجه كلها: القصر والتوسط والإشباع، جاء في الدليل الأوفق ردّا على مذهب صاحب النجوم الطوالع: (وخالفه في ذلك المغاربة المتقدمون طردا للباب على نسق واحد فأجروه مجرى مدّ البدل في جواز الأوجه الثلاثة فيه لورش من طريق الأزرق، وعليه حملوا قول ابن بري إذ لم يستثن من هذا الأصل شيئا في الباب، قال الشيخ السملالي عند قول ابن بري:

لكـــن فـــي المفتــــوحتين أبـــــدلت   عـــن أهـــل مصـــر ألفـــا ومكّنـــت

قوله ومكّنت معناه مدّت الألف، لكن لابد من التفصيل في مدّها بحسب ما يقع بعدها، فإن كان بعدها ساكن مدّت مدّا مشبعا، وإن كان بعدها حركة مدّت مدّا متوسطا على المشهور ويجوز القصر والإشباع).

قلت: معنى (فأجروه مجرى مدّ البدل) قياس صحيح هنا، والهمزتان همزتا قطع، ومع ذلك رفضه ابن الجزري وجمهور المشارقة، ثم إنه أجاز المد في الألف الأولى من (آلان) وأجراها مجرى البدل قياسا، رغم أن الهمزة الأولى همزة قطع والثانية همزة وصل، وهذا غريب.

3/حكم الهمزة الثانية من (أئمة):

العبارة التي ذكرها العلامة الثعالبي مبهمة، قال: (أما حكم القراءة في " أئمة " فاتفق ورش وقالون فيه فروي عنهما البدل والتسهيل بين بين، قال ابن مجاهد: في أئمة بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة يعني بين الهمزة والياء، وهي التي عبروا عنها بالياء المختلسة).

فظاهر عبارة الشراح هو أن لورش وقالون وجهان: الإبدال ياء والتسهيل بين بين، ثم قلت: لعله يقصد وجه الإبدال لعبد الصمد، لكنه لم يصرّح بذلك كعادته، لكنه لم يرد في كتاب التعريف للداني سوى وجه التسهيل لورش من طرقه الثلاثة: (كان ورش يسهّل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ولا يدخل بينهما ألفا، وسواء كانت المسهّلة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو قوله: "أأنذرتهم" و"أأنتم أعلم" و"أئمة" و"أئذا متنا" و"قل أؤنبئكم" و"أأنزل عليه" و"أأُشهدوا" و"أأُلقي").

فليس الإبدال مذهب الأزرق ولا العتقي ولا الأصبهاني في طرق نافع العشرة، ونجد الإبدال ياء من طريق الأصبهاني بمضمن طيبة النشر، قال الأستاذ عبد الواحد الصمدي في نظمه المسمى " القول المشرق في الخلف بين أصبهاني المغرب والمشرق":

وسهِّلنْ أئمة لا تزد	إبدالها ياء وإدخالا قد
ثم لأهل مشرق فسهّلا	وأبدلن ياء كما قد نُقلا
وسهِّلَنَّ مدخلا وأبدلا	في سجدة وثان قَصٍّ مسجلا

والإبدال صحيح لدى الأزرق لكن من طيبة النشر، قال في:

أئمة سهل أو ابدل حط غنا ــــــ حـــــرم.....

والتسهيل مذهب الجمهور، والإبدال مذهب صاحب الكافي فقط، وهو مذهب صاحب الهداية بناء على ما حرره الشيخ محمد يحي شريف في السبيل الأوثق خلافا لظاهر النشر، ولم يصرّح به العلامة الضباع في المطلوب بل اكتفى بالعمل على ما جاء في النشر.

و نحن نأخذ بالتسهيل للأزرق وجها واحدا في الشاطبية، وإن كان ذكر خلافا عن النحاة، إلا أنه على سبيل التبيين، ليبيّن للقارئ أن هذا الوجه إنما هو اختيار النحاة، ووجه الإبدال صحيح كما ذكرنا لكنه ليس من طريق الدرر اللوامع ولا من طرق العشر لنافع ولا من طريق الشاطبية، بل من طريق طيبة النشر فقط، قال في الحرز:

وآئمة بالخلف قد مدّ وحده ــــ وسهّل سما وصفا وفي النحو أبدلا

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي في كتاب الوافي: (وقوله في النحو أبدلا، بيان لمذهب بعض النحاة وهو إبدال الهمزة الثانية ياء محضة، وهذا الوجه وإن ورد عن أهل (سما) أيضا ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يُلتفت إليه ولا يُقرأ به).

ولهذا وجب التنبيه على عبارة العلامة الثعالبي، وأنه إن صحّ معنى الإبدال ياء وجب عدم الأخذ به، وإن كان يقصد بالبدل التسهيل نفسه فذلك صحيح، جاء في شرح العلامة الخراز: (واقتصر الناظم فيها على التسهيل، وإن لم يكن بقياس، لأنه المأثور عن أهل الأداء).

فإن ذكرنا الاختلاف بين الإبدال والتسهيل وذكرنا ما كان قياسا على العربية وما لم يكن بقياس، لابد من إلقاء نظرة على منهج العلامة المنتوري في شرحه، وهو ما نقله عنه العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع، قال: (قال المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ من طريق الداني في أئمة لنافع بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التحقيق من طريق الداني بالإبدال وهو قد نصّ على التسهيل بين بين وأخبر أنه مذهب القراء؟ فقال لي: نصوص المتقدمين من القراء في " أئمة " محتملة، فينبغي أن تُحمل على الإبدال كما حملها كثير من المتأخرين، لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين).

وحسب ابن القاضي لم يكن المنتوري وشيخه وحدهما من اختارا الإبدال بل سبقهما العلامة ابن الباذش صاحب الإقناع، وأبو بكر القرطبي وبرهان الدين الجعبري، وحسم الخلاف عنده بقوله: (وبالتسهيل بين بين الأخذ عندنا بفاس، كما نص عليه الداني وغيره، وهو المأثور عن أهل الأداء، وإن كان ليس بقياس، وما لقياس في القراءة مدخل).

قلت: ووجه الإبدال صحيح جائز لمن قرأ بطيبة النشر، أما من قرأ بمضمن الشاطبية أو بقراءة نافع إفرادا أو جمعا للطرق العشر لأهل المغرب فيقرأ بالتسهيل فقط وجها واحدا، وهذا الذي عليه العمل.

4/الهمزتان المتفقتان من كلمتين:

وهي أنواع ثلاثة المتفقتان بالفتح والمتفقتان بالضم والمتفقتان بالكسر، قال الناظم:

فصـــل وأســـقط مـــن المفتـــوحتين أولاهمــــا قــــالون فــــي كلمتــــين
كجــــــاء أمرنــــــا وورش ســــــهّلا أخراهمــــا وقــــيلا لا بــــل أبــــدلا

ثم قال:

وســــهّل الأخــــرى بــــذات الكســــر نحــــو مــــن الســــماء إن للمصــــري
وأبــدلن يــاء خفيــف الكســر مــن علـــــى البغـــــاء إن وهــــــؤلاء إن

ثم قال:

وســــهّل الأخــــرى إذا مــــا انضــــمتا ورش وعــــن قــــالون عكــــس ذا أتــــى
وقيــــل بــــل أبــــدل الاخــــرى ورشــــنا مــــــدّا لــــــدى المكســــــورتين وهنــــــا

وخلاصة الحكم في هذه الأنواع سواء في المفتوحتين نحو: السفهاء أموالكم، جاء أجلهم، أو المضمومتين نحو أولياء أولئك، ولا يوجد في القرآن غيرها، أو المكسورتين نحو من السماء إن، من السماء إلى، هو الوجهان للأزرق عن ورش: الإبدال والتسهيل، وهو الصحيح من الدرر اللوامع وطرق نافع العشرة والشاطبية وطيبة النشر.

لكن العلامة الثعالبي اتباعا لمنهجه فصّل، فذكر أن التسهيل (مذهب البغداديين عن ورش) والإبدال (مذهب المصريين عن أبي يعقوب عن ورش، أي يبدلها ألفا محضة من جنس حركة ما قبلها).

وهذا هو منهجه في المكسورتين ثم المضمومتين، التسهيل طريق عبد الصمد والإبدال طريق الأزرق.

قلت: وقد اختار العلامة المنتوري الأخذ بوجه التسهيل وقدّمه على وجه الإبدال، وله في ذلك أدلة طويلة ليس هذا موضع تفصيلها، ولم ينكر أنه قرأ أيضا بوجه الإبدال، لكنه كان يرى أن التسهيل أقوى وأقيس، والوجهان صحيحان مقروء بهما.

وفي مسألة إضافة وجه الإبدال ياء في موضعين خاصين فقط رُويا عن ورش أداء هما (هؤلاء إن، والبغاء إن) ذكر العلامة الثعالبي الوجهين عن الداني: إبدالها ياء خفيفة الكسر أي مختلسة الكسر، وإبدالها ياء مشبعة الكسر أي ياء خالصة.

وقد اختلف المحررون في ذلك، فالذي ذكره العلامة المارغني في النجوم الطوالع: (ورُوي عنه إبدالها ياء مشبعة الكسر وليس بمقروء به من طريقنا).

وذكر أيضا صاحب الإيجاز والبيان فيما اختصت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان: (معناه أبدل الثانية من " هؤلاء إن كنتم " في البقرة و" البغاء إن " في النور ياء خالصة مكسورة من غير خلاف)، ومثله ذكر العلامة توفيق النحاس في الرسالة الغراء.

وقد ذكر المنتوري سبب هذا الخلاف بأنه راجع إلى الأخذ والتلقي من أفواه الشيوخ: (وهذا من البدل الذي لا يجوز أن يقدم عليه إلا بالسماع من الثقات لخروجه عن القياس، فلذلك صير إليه في هذين الموضعين فقط لعدالة من رواه فيهما ومكانه من الإتقان والضبط).

قال الشيخ محمد السعيد بن بردي في كتابه المعين على نيل الإجازة برواية روش: إبدالها ياء محضة مكسورة هو ما قرأت به وبه أقرئ، وجاء عن ورش أيضا إبدالها ياء خفيفة الكسر، والوجهان من طريق الشاطبية، وكلٌّ يقرأ في مقام الإقراء بما تلقّى.

5/ مسألة الهمز في "جاء آل":

لم يتعرض الثعالبي لهذه المسألة كما تعرّض لها باقي الشراح في هذا الباب، وأوجه قراءة (جاء آل) عند ورش خمسة حسب جميع المصادر التي اطلعت عليها كلهم يأخذ بها:

-إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ مع القصر أو الإشباع.

- تسهيل الهمزة الثانية مع القصر والتوسط والطول في مد البدل.

قال العلامة المارغني في النجوم الطوالع: (ففي الثانية فيهما الوجهان على التحقيق المقروء به خلافا لمن منع الإبدال وعيّن التسهيل في الموضعين، لكن يقدّم فيهما التسهيل لأنه الأشهر والأقيس).

إلا أن المغاربة في العشر الصغير يأخذون فقط بوجه التسهيل ويمنعون وجه الإبدال ويضعّفونه.

قال صاحب أنوار التعريف: (" فلما جاء آل لوط المرسلون " في الحجر، " ولقد جاء آل فرعون " في القمر، فللأزرق فيهما وجهان: أحدهما تسهيل الهمزة الثانية بين بين ومدها مدا متوسطا ثم مدّا مشبعا ثم طبيعيا على قاعدته في باب " ءامن "، والثاني إبدالها حرف مدّ، **وبالأول أخذت، ولم آخذ بالثاني لضعفه).**

ولعل المغاربة ضعّفوا وجه الإبدال لمشقّة ذلك بوجود همزتين وحرف مدّ، فتُبدل الثانية ألف مدّ فتُمدّ الهمزة الأولى مشبعة، أو تُحذف الألف الثانية فتُمدّ الهمزة بألف واحدة قصرا.

6/ مقدار المدّ بين المشارقة والمغاربة في وجه الإبدال :

فالمشارقة على ما ذكرنا من الإشباع فيما كان بعده ساكن والقصر فيما كان بعده متحرك ووافقهم في ذلك المنتوري والمارغني من المغاربة، أما المغاربة فيرون الأخذ بسبب المد وفي ذلك يقول العلامة الثعالبي في شرحه: (وإن كان متحركا كان مده متوسطا على المشهور إذ لا سبب إلا الهمز المتقدم على حرف المد واللين وقد تقدم حكمه، وذلك نحو: جاء أجلهم وجاء أحدكم الموت وشبهه).

وهذا هو المشهور عند المغاربة كما ذكرنا، وهو صحيح، قال العلامة محمد الشريف السحابي حفظه الله في شرحه لتفصيل عقد الدرر لابن غازي:

(نقرأ في نحو شاء أنشره بالإشباع كالمدّ اللازم، وفي نحو جاء أجلهم على ثلاثة أوجه: المقدم هو التوسط ونقرأ بالإشباع والقصر، وهذا فقط إذا قرأنا بطرق نافع العشرة، أما إذا أفردنا ورشا وحده فنقرأ بالتوسط فقط، أما إذا قرأنا بالعشر فنقرأ بالترتيب: التوسط ثم الإشباع ثم القصر، هذا الذي جرى عليه العمل ونصّ عليه الأئمة وأخذوه عن مشايخهم في بلاد المغرب، ولا فرق بين الهمز في آدم والهمز هنا فالذي فرّق بينهما ما عنده دليل، وحجة من قال أن الكلمتين منفصلتين يعقّب عليه أنّ جاء أمرنا كذلك تُقرأ بالقصر وليس بالإشباع، ثم ذكر الشيخ الإبدال في المكسورتين والمضمومتين ثم قال: والحاصل أن الأنواع الثلاثة من الهمزة يجري فيها الأنواع الثلاث لمدّ البدل).

وأضاف الشيخ: بما أن عمدة الطرق العشرة هو كتاب التعريف فنأخذ بالتسهيل وجها مقدّما ثم نأخذ بالإبدال.

7 /همزة الوصل التي بعد همز الاستفهام :

وهي في ستة مواضع في القرآن الكريم: (آالذكرين) موضعان في سورة الأنعام، (آلان) موضعان في سورة يونس، (آالله) موضعان، موضع في سورة يونس موضع في سورة النمل.

قال الناظم:

فصـــل وأبـــدلْ همـــز وصـــل الـــلام   مـــــدا بعيـــــد همـــــز الاســـــتفهام

والحكم هنا أن لجميع القراء وجهان: الإبدال مدّا مشبعا، والتسهيل، وقد ذكرنا في حكم (آلان) سابقا اختيار الثعالبي للإبدال طولا، ولم يذكر وجه الإبدال مع القصر في (آلان) لوجود عارض تحرّك الحرف بسبب النقل.

وقد اقتصر الناظم ابن بري على وجه الإبدال فقط ولم يذكر وجه التسهيل، قال العلماء أنه اقتصر على المشهور فقط، قال العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع: (والظاهر أنه اقتصر على البدل لشهرته وكثرة الأخذ به ولأولويته).

والوجهان –أي الإبدال والتسهيل– صحيحان، وأصحاب كتب القراءات منهم من أخذ بالوجهين معا كالشاطبي ومنهم من اقتصر على وجه واحد، والوجهان في طيبة النشر وفي طرق نافع العشرة، على خلاف بين المغاربة في ذلك، ذكر الشيخ محمد السحابي حفظه الله في شرحه لتفصيل عقد الدرر أنّهم في الجمع بطرق نافع العشرة يقدّمون التسهيل على الإبدال لأنّه الذي في التعريف، وفي إفراد رواية ورش من طريق الأزرق يقرؤون بالإبدال فقط، وقد ذكر الشيخ البوجليلي في كتاب التبصرة في قوله تعالى (آالذكرين): (التسهيل ثم البدل لكلهم).

وقال الشيخ عبد الهادي حميتو: (والعمل اليوم في التلاوة المغربية على البدل لا غير).

ومن قرأ بالوجهين واختار التسهيل العلامة المنتوري في شرحه، قال: (وبالبدل قرأت على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين خاصة، به قرأت عليه وبه آخذ).

أما في مسألة اقتصار الناظم على وجه الإبدال فقد ذكرنا أنه لشهرته، لكن من الشراح من رأى أنه اقتصر على ذلك لأن وجه التسهيل داخل في قول الناظم: (فنافع سهّل أخرى الهمزتين)، وشيخنا الثعالبي ممن قال بذلك : (وذكر الناظم البدل وسكت عن التسهيل لأنه مرجوح، ويؤخذ حكم هذا الوجه من قوله "فنافع سهل أخرى الهمزتين")، وذكر مثله الشيخ السملالي في تحصيل المنافع: (روي عنهما التسهيل في الثانية كسائر المفتوحتين وهو مفهوم من قوله قبل: فنافع سهّل أخرى الهمزتين).

وهذا التفسير مردود ردّه العلماء، لأن البيت واضح في همزتي القطع إذا التقتا، أما ها هنا فالحكم خاص بهمزة الاستفهام التي هي همزة قطع بعدها همزة وصل، قال العلامة المارغني في النجوم الطوالع: (والوجهان جيدان صحيحان مقروء بهما نصّ عليهما غير واحد كالداني والشاطبي والإبدال مقدّم في الأداء، واقتصر الناظم على الإبدال وكان حقّه أن يذكر التسهيل أيضا، لأن الإبدال وإن كان أولى وأرجح من التسهيل كما ذكره الشاطبي لكن أولويته لا تقتضي الاقتصار عليه بل تقتضي تقديمه على التسهيل أداء، ولو قال:

ومدّا ابدل همز وصل اللام ... أو سهّلن بُعيد الاستفهام

لأفاد الوجهين، ولا يُقال وجه التسهيل يؤخذ من قوله المتقدم: فنافع سهّل أخرى الهمزتين، لأنّا نقول: ذاك إنما هو في همزتي القطع كما تقدّم).

المبحث الرابع: أحكام نقل الحركة.

قال الناظم:

القول في أحكام نقل الحركة ... وذكر من قال به وتركه

حركة الهمز لورش تنتقل ... للساكن الصحيح قبل المنفصل

أو لام تعريف، وفي كتابيه ... خلف ويجري في ادّغام ماليه

هذا الباب خاص بإلقاء حركة الهمزعلى الساكن قبله فيتحرّك بحركته، ويسقط الهمزلفظا، وذلك في كلمتين، في نحو (من ءامن) (الارض) وفي (كتابيه إني) و(ماليه هلك).

والمسألة التي تحتاج إلى دراسة في هذا الباب هي النقل والتحقيق في (كتابيه إني) والإظهار والإدغام في (ماليه هلك).

والخلاف في (كتابيه) مبني على الهاء، لأنها هاء سكت فهي ليست بلازمة كسائر الحروف، إلا أن من القراء من جعلها كبقية الحروف لثبوتها في الرسم فنقلها، ومنهم من اعتبر أنها هاء سكت فروى التحقيق فيها.

وقرأ الأزرق عن ورش بالوجهين معا وهما صحيحان والإسكان مقدّم، قال العلامة عبد الفتاح القاضي في شرحه للشاطبية: (فيكون له الوجهان) أي الإسكان والنقل، (وإنما كان الوجه الأول أصحّ لأن هاء كتابيه هاء سكت، والأصل فيها أن تكون ساكنة، ولكن الوجه الثاني صحيح لوروده عن أئمة القراءة، ولا يخفى أن هذين الوجهين في حال الوصل أي وصل "كتابيه إني").

غير أن العلامة الثعالبي – كما فعل العلامة الخراز- نسب وجه النقل إلى عبد الصمد العتقي عن ورش ووجه التحقيق إلى الأزرق عن ورش، وهو الذي اقتصر عليه الحافظ الداني في التعريف: (واختلف الرواة عنه في قوله تعالى في الحاقة " كتابيه إني " فروى أبو يعقوب عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها).

غير أن المغاربة يقرؤون من طريق ابن هلال عن الأزرق بالنقل، فقد ذكر العلامة ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

قالون في الواو بالاولى النجم	ويوسف كتابيهْ كالحرمي
رواه عنه نجل سيف وتلا	دانٍ به وابن هلال نقلا

قال العلامة السحابي في شرحه: (بمعنى أنه سكّن الهاء وحقّق الهمزة، رغم أن هذا ليس هو مذهب أبي يعقوب، لكن هنا لم ينقل بل قرأ بالتحقيق، ولهذا قال: ويوسف كتابيه كالحرمي، أي خالف قاعدته في النقل وقرأ كالحرمي.

وهذا الذي رواه عنه عبد الله ابن سيف وبه قرأ الداني في جميع كتبه، لكن هناك طريق آخر عن الأزرق وهو طريق ابن هلال الذي قرأ بوجه النقل، وهذا هو مذهب ورش في جميع القرآن، فابن هلال سار على القاعدة العامة.

أما توجيه التحقيق في القراءة الأولى هي أن الهاء هاء سكت لا تحرّك فهي ساكنة، ونحن نأتي بهذه الأوجه لابن هلال –وهي قليلة جدا– إذا قرأنا بالعشر الصغير).

هذا فيما يخص (كتابيه إني)، أما فيما يخص (ماليه هلك) فقد اعتمد الأئمة على القياس في الاظهار والادغام في الهاء نظرا لعدم ورود النص، فمن حقق هاء "كتابيه إني" أظهر هاء "ماليه هلك"، ومن نقل الحركة في" كتابيه إني" أدغم "ماليه هلك".

لكن العلامة الثعالبي لم يقتنع بهذا القياس، فقد رأى أنه قياس خاص بمكّي صاحب التبصرة، وهو غير لازم، والادغام أصحّ، والعلة في ذلك ما نقله عن الشيخ علي بن عبد الكريم: (والاظهار في " ماليه هلك " مشكل مخالف للقياس، لأنهما حرفان متماثلان، فكان القياس الادغام مثل سائر المتماثلين... ومن جهل هذا الإشكال كان الوقف عليهما أحسن لوجهين: الأول أنه يخرج بذلك من هذا الإشكال، والثاني أنه يبقيها على أصلها للمعنى الذي جاء بها إليه الذي هو الوقف والاستراحة وهو مذهب النحويين).

ويمكن الردّ على منهج العلامة الثعالبي بأن الهاء في (كتابيه) و(ماليه) هاء سكت، فكما كانت سببا في النقل في (كتابيه) رغم أن وجه الإسكان أصحّ، فكذلك كانت سببا في الإظهار في (ماليه) رغم أن وجه الإدغام أصحّ، هذا وقد ورد في باب الإدغام استثناءات كثيرة عن القواعد الأصلية ليس هذا موضع بيانها.

قال العلامة المارغني: (والوجهان مقروء بهما للكل، والاظهار هو المقدم في الأداء).

ولا يمكن القول أن هذا قياس مكّي فقط، فقد ورد عن غيره من المحققين، قال الشيخ محمد يحي شريف في إبراز المنافع: (وهذا القياس صحيح لا غبار عليه قال به الكثير من الأئمة المعتبرين كمكّي وابن شريح وابن الباذش وغيرهم، قال أبو عمرو الداني: " فمن روى التحقيق لزمه أن يقف على الهاء في قول " ماليه هلك " وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنه واصل بنية واقف فيمتنع بذلك من أن تدغم

في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها، لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي).

غير أن العلامة بن آجروم ذكر في شرحه للشاطبية أنه لا يلزم من النقل في (كتابيه إني) الإدغام في (ماليه هلك) والعكس، قال: (قلتُ: القياسُ يَقتَضي أن لا يكونَ (مَالِيَه هَّلَكَ) في رواية وَرشٍ كـ(كِتَابِيَهْ إِنِّي)، أعني أنَّ مَن حقق (كِتَابِيَهْ إِنِّي) أظهر (مَالِيَه هَّلَكَ)، ومَن نَقَلَ أَدغَمَ، بل يلزمُ في (مَالِيَه هَّلَكَ) الإدغامُ ليس إلا، وإنْ حقَّقَ (كِتَبِيَهْ إِنِّي).

وهذا هو منهج المغاربة الذي ساروا عليه، قال العلامة البوجليلي في التبصرة: (وقوله تعالى " ماليه هلك " يدغم للجميع).

وخلاصة القول أن الاسكان والنقل في (كتابيه إني) والاظهار والادغام في (ماليه هلك) وجهان صحيحان ثابتان عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

المبحث الخامس: الابتداء بهمزة الوصل أو باللام.

قال الناظم:

ويبـــدأ الــــلام إذا مـــا اعتـــدّا بهـــا بغيـــر همـــز وصـــل فـــردا

والبيت خاص بكيفية الابتداء بلام التعريف المنقول إليها حركة همز القطع نحو " الآخرة " و" الأولى " و" الإيمان " وغيرها، ففيها الوجهان: الابتداء بهمزة الوصل أو الابتداء باللام مجردة من همزة الوصل، قال العلامة المارغني: (والوجهان صحيحان مقروء بهما عند الابتداء على وجه التخيير) والمقدّم هو الابتداء بهمزة الوصل ورجّحه الحافظ الداني، لهذا قال العلامة الثعالبي: (وكان حقّ الناظم أن يقدّم هذا الوجه أو يقتصر عليه لأنه هو المعروف، وأما سقوط ألف الوصل فغير مألوف).

أما الداني في جامع البيان فذكر الوجهين: الأول الابتداء بهمزة الوصل، والثاني الابتداء باللام والاستغناء عن همزة الوصل، ثم قال: (والوجه الأول أوجه وأقيس وعليه العمل).

قال المنتوري: (وبالابتداء بهمزة الوصل في ذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ).

هذا ولم يذكر العلامة الثعالبي مسألة هامة، وهي مدّ البدل عند الابتداء بنحو: " الآخرة " و" الأولى " و" الإيمان "، فالقراءة فيها عند القراء بوجهين كما نقل العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع عن الحلفاوي قوله: (فإن قيل: هل يمد القارئ لورش هذه الحركة المنقولة أم لا؟ فالجواب: أنه إن اعتدّ بالنقل ابتدأ باللام مفردا وقصر المدّ، وإن لم يعتدّ ابتدأ بهمزة الوصل ومدّ متوسطا على المشهور وعليه العمل).

والمدّ المتوسط هو المشهور عند المغاربة، وهذا لا يعني أن القصر والتوسط غير مقروء بهما، لكن المقدّم هو التوسط.

فالمبتدئ بنحو (اَلُولى) له في البدل الوجوه الثلاثة على الأصل، والمبتدئ بنحو (لُولَى) له القصر فقط، والعلة في القصر ما ذكره العلامة المارغني: (فليس له إلا القصر لقوة الاعتداد في ذلك، لأنه لما اعتدّ بحركة اللام صارت كأنها أصلية وكأنه لا همز أصلا فلا مدّ).

فالابتداء هكذا: (لُولَى) كأن الكلمة تتكون من لام وواو ولام وألف مقصورة، وكأنه لا همز في الكلمة، فلهذا سقط المدّ.

وهذا الذي عمل به المتأخرون وبه يعمل القراء في زمننا هذا.

قلت: لكن هذا الذي يحدث –أيضا- حين الوصل في نحو (خير لك من الاولى) فتقرأ (مِنَ لُولَى) كأنّ لا همز فيها ومع هذا يقرأ البدل بالوجوه الثلاثة ولا يُعتدّ بالنقل، إذ هذا من باب مدّ البدل المغير لا المحقق، وفيهما قال ابن الجزري: (والاحتمالان معمول بهما عندهم)، غير أن التسوية بين المحقق والمغير هو الصحيح في الشاطبية والدرر وفي النشر لقول ابن الجزري: (وهو الذي صحّ أداء وبه يؤخذ).

قلت: (فإذا اعتبرنا البدل المغير عند الابتداء مساويا للبدل المحقق إذن، فلماذا يُقصر اعتدادا بحركة النقل؟).

وقد بحثت في المسألة ولم أجد جوابا شافيا فيها كالمسائل السابقة، مع العلم أن كتب المتقدمين ذكرت الخلاف في كيفية الابتداء كما بيّنّا، لكنها لم تذكر الخلاف في مدّ البدل، ولم أجده في جامع البيان ولا التيسير للداني ولا في التبصرة لمكّي ولا في التذكرة

لابـن غلبـون ولا في العنـوان لأبـي طـاهر الأنصـاري، ولا في شـرح الشـاطبية للسـخاوي والسيوطي.

لكني وجـدت في العقـد النضيـد للسـمين الحلبي كلامـا خاصـا بـ (عـادا الأولى)، فمـدّ البـدل في كلمـة (الأولى) على وجهين: على أصلـه، ومسـتثنى، والاسـتثناء هنـا مبني على نصوص الأئمة وأدائهم، فأما من مَدّ البدل فعلّته في ذلك أن (أصل ورش عدم الاعتداد بالحركة المنقولة، فكأن الهمزة موجودة) والإدغام للتخفيف اجتنابا لكسر التنوين، وأما من استثنى المدّ فعلّته (أن الحركة المنقولة إلى اللام معتدّ بها... وإذا كان معتدا بها فكأن لا همزة منوية، وإذا لم تكن همزة فلا مدّ لفقد سببه).

قلـت: مـا ذكـره المحققـون خـاص بـالخلاف في (عـادا الأولى) كمـا ذكـر صـاحب العقـد النضيد، وكما نقل عـن المهدوي في شـرحه لكتابه الهداية: (وذكر المهدوي أنك إذا وقفت على (عادا) فلك في ابتداء (الأولى) مذهبان: المد إن لم تعتدّ بالحركة، وتركه إن اعتددت به).

فلعلّ هذا هـو القيـاس الـذي بُني عليـه الحكم في غيـر هـذه المسـألة في الابتـداء بنحـو (الآخـرة) و(الإيمـان) وغيـرها، وهـو قيـاس صحيح ثابت بـالنص إذا اعتمدنا على قـول ابن الجزري الذي ذكرناه: (والاحتمالان معمول بهما عندهم)، وهو صريح عند الإمام المهدوي صاحب الهداية إذا عملنا بالقياس به على غيره.

لكـن يبقـى في نفسـي شـيء مـن هـذه المسـألة، هـل القصـر في الابتـداء خـاص بـ (عـادا الأولى) لأنهـا مسـتثناة مـن مـدّ البـدل في أحـد الـوجهين فيكـون لهـا في الابتـداء الـوجهـان قياسـا على ذلـك، نظـرا لأن الشـاطبي –كمـا ذكرنـا- يسـاوي بـين البـدل المحقـق والمغيـر بقوله: (وما بعد همز ثابت أو مغير) وكذلك ابن بري: (وبعدها ثبتت أو تغيرت)، وكذلك مـا ذكرنـا مـن الأمثلـة في الوصـل نحـو (خيـر لـك مِنَ لُـولى) و(ولـه الحمـد في لُـولى ولَاَخـرة) فالبدل فيها مغير بالنقل لكنه ثابت في الحكم ويمدّ بالأوجه الثلاثة.

أم أن القصـر هـو في الابتـداء بنحـو ذلـك كلـه نحـو (الأولى) و(الآخـرة) و(الإيمـان) وغيرها، لأن البدل هنا تغير فصار كأنه لا همز فيه (لُولَى) و(لاخرة) و(لِيمان)؟ لكن يكون

ذلك مناقضا لقاعدة المساواة بين البدل المحقق والمغير؟ ويلزم تعميم ذلك على كل بدل مغير فيتعيّن علينا القصر في (من ـ امن) و(هؤلاء ـالهة) ونحوها.

ورأيي أن القصر أو الإتيان بالأوجه الثلاثة خاص بـ (عادا الأولى) لأنها موضع خاص ذُكر بالنص ولم يُذكر ذلك في غيره من المواضع وإن كانوا ذكروا فيها أن الابتداء بها يكون بهمزة الوصل وعدمها إلا أنهم لم يذكروا وجه المدّ، أما باقي الأمثلة فهي مدّ بدل وإن تغير لعلّة، فإنه يتساوى والبدل المحقق، ومما يثبت هذا الرأي أن الاختلاف في الابتداء بكلمة " الأولى " في هذا الموضع غير خاص بورش وحده، بل هو لقالون ولأبي عمرو أيضا، فأما أبو عمرو فيقرأ كورش في الوصل (عادَلُّولى) ويقرأ مثله إذا ابتدأ بكلمة الأولى: الُولى، لُولى، ويزيد عليه الابتداء بالأصل (الأولى) وهو الأفضل، وأما قالون فيقرأ (عادَلُّؤْلى) بالهمز، ويبتديء: الُؤْلى، لُؤْلى، و(الأولى) على الأصل وهو الأفضل، وليس لقالون وأبي عمرو مثل هذا الخلاف في المواضع الأخرى من كلمة الأولى، ولا في نحو (الآخرة)، الإيمان، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

*** ملاحظة :**

في قول الناظم:

والهمز بعد نقلهم حركته يُحذف تخفيفا فحقّق علّته

فذكر أن الهمز بعد نقل حركته إلى الساكن قبله يُحذف لفظا، مثلا: (منْ ءامن) تنتقل الفتحة إلى النون الساكنة فتصبح مفتوحة (مَنَ) ثم يُحذف الهمز لفظا ويبقى حرف المد، فإذا جمعناهما صارت (مَنَامَن) هكذا، فتُحذف الهمزة لفظا.

واستغنى العلامة الثعالبي بالقاعدة العامة عن ذكر التفصيل كما فعل غيره ومنهم العلامة المارغني، فقد نبّه أيضا على حذف حرف المد لفظا نحو: (وألقى الألواح) تقرأ (وألْقَلَلْواح) ونحو (قالوا الآن) تُقرأ (قالُلَان)، وكذلك إذا كان قبل لام التعريف ساكن صحيح نحو (فمن يستمع الآن) أصلها (يستمعْ) لأنها مجزومة، فتُقرأ: (فمن يستمِعِلَان).

المبحث السادس: أحكام الإظهار والإدغام.

قال ابن بري رحمه الله :

والتـــاء للتأنيـــث حيـــث تـــاتي مظهـــرة عنـــد الصفيـــر يـــاتي
والجـــيمِ والثـــاءِ وزاد الظـــاء أيضـــا وبالإدغـــام ورش جـــاء

فنـافع مـن روايتي ورش وقـالون أظهـر التـاء السـاكنة عنـد السـين والصـاد والـزاي والجيم والثاء، نحو: "أنبتتْ سبع سنابل" و"كذّبتْ ثمود" وغيرها، قال العلامة الثعالبي رحمه الله: (وزاد قالون الظاء فأظهر عند تاء التأنيث وذلك في ثلاثة مواضع ليس في القرآن غيرها عند قوله تعالى "حرمت ظهورها" و"حملت ظهورهما" وفي الأنبياء "كانت ظالمة").

واكتفى بقوله (وزاد قالون الظاء)، ولم يُشر إلى قول الناظم: وبالإدغام ورش جاء، أي في هذه المواضع الثلاثة التي أظهر فيها قالون التاء عند الظاء أدغمها ورش من طريق الأزرق.

المبحث السابع: القول في الفتح والإمالة.

1/ ذكر الثعالبي عدم الإمالة في (مرضات) وهو الذي ذكره الداني، ثم ذكر قول المجاصي: (وقد جاءت رواية عن ورش في إمالة "مرضات" لأن ألفها رابعة).

والجمهور على عدم الإمالة في كلمات أربع لورش، قال المارغني في النجوم الطوالع: (وأما كلاهما والربا ومشكاة ومرضات كيفما جاء فليس فيها لورش إلا الفتح على الصحيح المقروء به عندنا).

وقال صاحب فريدة الدهر: (التحرير المعمول عليه للأزرق الفتح في مشكاة ومرضاة والربا وكلاهما) والوجهان في كلمة "كلتا".

غير أن للمغاربة رواية صحيحة بإمالة "كلاهما" و"مرضات"، قال صاحب أنوار التعريف: (وأما كلاهما وكلتا وقفا بالوجهين مع تقديم الفتح للأزرق) و(وأما مرضاة فبالوجهين قرأته للأزرق مع تصدير الفتح).

و قال الدكتور عبد الواحد الصمدي في "القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق":

وفـــي كلاهمـــا وكلتـــا وقفـــا مرضـــاتِ فـــتح العتقـــي لا يخفـــى

وذي الثلاثـــــــة بخلـــــــف الأزرق   مــن طــرْق تعريـــفٍ علــى المحقّــق

والعمل بذكر الخلاف في طرق نافع العشرة مع تقديم الفتح.

2 / ذكر الثعالبي الخلاف في رؤوس الآي، ونقل قول الشاطبي وابن شريح والفاسي وأبي عمرو الداني، والمسألة فيها خلاف، وروى ابن سفيان صاحب الهادي الفتح في رؤوس الآي، وكذلك ابن شريح، وابن الفحام في التجريد، وأهمله ابن الجزري في الطيبة، والعمل اليوم على الإمالة فقط وهو المشهور وإن كان بعض المحررين كالمتولي والشيخ عامر والضباع قد قرؤوا بالفتح أيضا، لوجوده في الشاطبية (قد قلّ فتحها) ولثبوته عمّن ذكرنا، والله تعالى أعلى واعلم بالصواب.

3/ لا خلاف عند الجمهور في عدم إمالة (أنصاري)، غير أن الثعالبي ذكر قول المجاصي: (وقد جاءت الإمالة لورش في "من أنصاري إلى الله" ووجهه أنه اعتد بالعارض).

قلت: تتبّعت ما في مصادري فلم أجد ذكر الخلاف، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

4/ ذكر ابن بري الخلاف في جبارين، وذكر الثعالبي الخلاف أيضا لكنه عنده (فأخذ الأزرق بالإمالة، وأخذ الأصبهاني بالفتح)، والصحيح أن الفتح والإمالة وجهان صحيحان مرويان عن الأزرق، وهكذا يُفهم من البيت.

5 / ذكر ابن بري الخلاف في الهاء والياء من " كهيعص " والحاء من " حم "، أما الثعالبي فجنح إلى الأخذ بالإمالة فقط وذكر قول ابن مطروح: (ما أخذ به الناظم هي رواية الأصبهاني عن ورش، وأما رواية أبي يعقوب وعبد الصمد عن ورش فالإمالة بين اللفظين) ثم قال: (وقد قدمنا ما ذكره ابن مطروح وهو الصواب).

وذكر الثعالبي أن الداني روى وجه الفتح عن أبي الفتح فارس بن أحمد في كتابه إيجاز البيان، قال المارغني: (وهذا الذي نسبه الناظم لبعضهم ذكره الداني في بعض كتبه وذكره غيره، لكنه غير مقروء به من طريقنا).

لكن الداني روى في كتاب التعريف الوجهين في "كهيعص" قال: (وقرأت للجماعة "كهيعص" بين الفتح والإمالة)، وهو ما أثبته صاحب أنوار التعريف: (وأما ها يا مريم فبالوجهين قرأت مع تقديم الفتح لجميع أهل الإمالة).

قلت: وهو الذي سمعته من الشيخ محمد السحابي في شرحه على تفصيل عقد الدرر، قال ابن غازي:

ثم بـ: ها يا الفتح والتقليل لكلهم وليغرم الكفيل

وهذا ينفي ما قاله ابن مطروح من أن الفتح خاص بالأصبهاني، بل هو ثابت أيضا للأزرق.

ووجه الفتح ثابت أيضا للأزرق من طرق طيبة النشر، فالفتح مذهب صاحب الهداية والتجريد، وبالوجهين قرأ صاحب الكافي والتبصرة، والباقون قرؤوا بالتقليل.

أما في "حم" فوجه الفتح خاص بطرق المغاربة النافعية، ففي أنوار التعريف: (وأما حم فبالوجهين قرأته للأزرق مع تقديم الإمالة).

والمقدّم في الأداء وجه التقليل، قال المنتوري: (وأما الحا فإن المشهور والمعمول به لورش الإمالة بين بين).

6 / ذكر ابن بري الخلاف في إمالة (ذكرى الدار) عند الوصل، ونقل الثعالبي الخلاف غير أنه اختار الترقيق – كالناظم -، قال: (وأن العمل على الترقيق، والله سبحانه أعلم).

قال ابن الجزري في النشر: (إذا وصلت " ذكرى الدار" لورش من طريق الأزرق رقّقت الراء من أجل كسرة الذال، فإذا وقفت رققتها من أجل ألف التأنيث).

المبحث الثامن: أحكام اللامات.

ما ذكره الثعالبي في بداية شرحه لأحكام اللام بعد الأحرف الثلاثة هو أقوال العلماء، والصحيح ما ذكره في آخر الشرح: (ولنرجع إلى بيان كلام المصنّف...) فلينتبه القارئ.

المبحث التاسع: الوقف والابتداء.

من محاسن شرح الثعالبي إضافته لباب (**الوقف والابتداء**) مع أن الناظم لم يذكره، قال العلامة الحاج ميلودي: (لم يتعرض الناظم لهذا الباب، وإن ذكر فيما بعد كيفية الوقف على ما حذف في الرسم أو أثبت، أما صاحب المختار من الجوامع الشيخ

الثعالبي فقد أفرد له بابا وذكر فيه بعض أحكامه، وتبعا للشيخ الثعالبي نذكر بعض ما يتعلّق بالوقف والابتداء).

المبحث العاشر: ياءات الإضافة.

في مسألة الإسكان والفتح في "محياي" ذكر الثعالبي أقوال من زعموا أن الإسكان رواية والفتح اختاره ورش اختيارا لنفسه، وقد انتصر الثعالبي لرواية الفتح، وهو الذي آخذ به عن كل من فعل ذلك من القراء والعلماء، قال الثعالبي: (وإنما أتيت بكلام هذا الشيخ يعني أبا شامة لأنه في غاية الحسن، وقول الداني أن ورشا اختار الفتح من تلقاء نفسه ولم يبيّنه للقارئ لا يليق به لأنه تدليس).

وهنا نقف عند قول الأزرق لورش: "يا أبا سعيد إني أحبّ أن تقرئني مقرأ نافع خالصا وتدعني مما استحسنته لنفسك" فورش لما تعمّق في النحو اختار لنفسه مقرأ يسمّى مقرأ ورش، فهذا يدلّ على أنّ من قرؤوا على ورش إنما قرؤوا على بيان، وأنّ ورشا قارئ ثقة ضبط لا يمكن أن يخلط الطرق فيقرؤهم بغير ما قرأ على نافع.

والعجيب أن الداني فسّر هذا الخبر بقوله: (فدل هذا الخبر على أن له اختيارا يخالف فيه نافعا)، فإن كلام الأزرق يدلّ على أنه قرأ بغير مقرأ ورش الذي استحسنه لنفسه.

ونقل عن مكي أن الفتح للأزرق في " محياي " هو إما رواية صحيحة بلغته عن نافع فأخذ بها، أو أنه رواية لغير نافع فاختارها ورش لقوتها وجوازها في القراءة والعربية (لا لأنه اخترعه من تلقاء نفسه)، وهذا هو الصواب الذي ينبغي الأخذ به، فكل اختيارات الأئمة داخلة في دائرة (المروي) وليس لأحد منهم أن يتجرّأ على العبث بالرواية –حاشاهم– فإنهم الأئمة الثقات الذين أفنوا أعمارهم في خدمة كتاب الله عز وجل.

نقل العلامة المارغني قول العلامة سيدي أحمد الشقانصي في كتابه الشهب: (والحاصل أن ورشا رحمه الله تعالى قرأ بفتح ياء محياي وسكونها ورواهما معا عن نافع وقرأ بهما، وبعد روايته لهما وقراءته بهما على شيخه نافع، اختار الفتح لقوته وجوازه في العربية، لا أنه اختار ما ذكر من غير أن يرويه عن شيخه نافع المذكور).

وأما الخبر الذي روي عن الأزرق والذي قال فيه الداني: (فدل هذا الخبر على أن له اختيارا يخالف فيه نافعا) فقد نقل المارغني ضعفه عن الداني نفسه في إيجاز البيان: (هذا الخبر باطل لا شك في بطلانه لمعارضته مع انفراده الأخبار المتقدمة التي لا تدخلها علة توجب المصير إلى من خالفها لكثرتها ومكان الناقلين لها من العدالة وصحة الضبط والتواتر، ولا تعارض بالشذوذ).

قال المارغني: (والحاصل أن الإسكان والفتح في "محياي" ثابتان عن ورش ومقروء بهما له، والمقدم الإسكان).

المبحث الحادي عشر: فرش الحروف.

ذكر العلامة الثعالبي في حكم "أوَ ءاباؤنا": (وروي عن ورش أنه يقرؤها بالإسكان مثل قالون، لكن الرواية الأولى أشهر، نصّ عليه الداني في إيجاز البيان).

قلت: والذي ذكره الداني في التعريف هو فتح الواو وتحقيق الهمزة من طريق الأزرق وعبد الصمد العتقي، أما الإسكان فقرأ به الباقون وورش من طريق الأصبهاني، ثم يلقي حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتُقرأ (أوَاباؤنا).

فالرواية التي ذكرها الثعالبي هي من طريق الأصبهاني ولا تصحّ من طريق الأزرق.

خاتمة:

سيكتشف القارئ بعد إنهاء قراءته لهذا الكتاب أنه قد صحّح أخطاء كثيرة واكتشف مسائل جديدة، ويمكنه بعد ذلك الاستفادة من شرح الثعالبي للدرر اللوامع بسهولة ويُسر.

وقد احتفظ المغاربة بوجوه كثيرة صحيحة لرواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، والمؤسف أنها غير مشهورة عند أهل المغرب الإسلامي، وقد عمل الاستدمار الفرنسي عمله في الجزائر بقطع أسانيد العشر النافعية ومحاصرة الكتاتيب والزوايا القرآنية.

واحتفظ أهل المغرب الأقصى بأسانيدهم النافعية، وبكتبهم النافعة فيها، وذادوا عن قراءة نافع حتى نقلوها إلى المشرق وعرّفوا بها وأزالوا عنها صفة الشذوذ والانقطاع، ، واستبشرنا خيرا بكتاب كشف القناع للعلامة عبد الهادي حميتو.

أما في الجزائر فقد بذل الدكتور حسين وعليلي جهده في إحياء أسانيد الجزائر النافعية على يد علاّمتها الطاهر آيت علجت حفظه الله، ومن خلال تحقيقه كتاب التبصرة للعلامة البوجليلي رحمه الله.

وإني في ختام هذا العمل أتمنى أن أكون قد بيّنت لقارئ القرآن الكريم برواية ورش من طريق الأزرق وجوها صحيحة، وأنّ طريق الأزرق لا يُقرأ فقط بمضمن الشاطبية والطيبة، وإن كان كثير من القراء لا يعرف طريق الأزرق إلا بمضمن الشاطبية فقط.

وأسأل الله عز وجل أن يرزق هذا العمل القبول وأن ينفع به القراء وطلاب العلم، والحمد لله على منّه وفضله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

دليل المَهَرة

إلى إتحاف البررة

ويليه تعليق على كتاب بعنوان: أوهام النويري في شرحه على منظومة طيبة النشر

بحث خاص برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق

تأليف: القارئ عثمان بن علي بندو

مقدمة:

ألّف العلامة المحقق مصطفى الأزميري رحمه الله كتابا سمّاه: إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المعروف بكتاب: تحرير النشر، ومنهج الأزميري مخالف لمنهج من سبقه من العلماء كالنويري والمنصوري الذين يعتمدون في تحريرهم لأوجه طيبة النشر على ما جاء في طيبة النشر نفسها وعلى كتاب النشر مما قرّره ابن الجزري رحمه الله، أما الأزميري ومن تبعه فيلجؤون إلى مصادر النشر ليحرّروا الأوجه، أو لنقُل إن كتاب النشر قد حوى 38 مصدرا مسندا وأن رواية ورش من طريق الأزرق تعتمد على 14 مصدرا، وعليه فطريق الأزرق من الشاطبية مختلف عما في التجريد ومختلف عما في الكامل، وتحرير النشر يعني أن نقرأ طريق الأزرق من 14 طريقا، كل طريق يحتوي على عدة أوجه مختلفة لا يجوز التركيب بينها، فمثلا: تغليظ اللام مع الصاد والظاء فقط دون الطاء من العنوان والمجتبى والتذكرة والإرشاد، ونحن نعلم أن ورشا بشكل عام له تغليظ اللام بعد الحروف الثلاثة المذكورة، لكن الأمر فيه تفصيل كما ذكرنا سابقا.

ويواجه هذا المنهج عدة عراقيل أهمها سكوت صاحب النشر في كتابه عن مذهب بعض مصادره، فإذا عُدنا إلى المصادر وجدنا بعضها مفقودا كالهداية والمجتبى وسوق العروس، وكانت بعض المصادر إلى زمن غير بعيد مخطوطة غير محققة ولا مطبوعة،

ولـذلك تجـد المحـررين يسـتعملون أسـاليب بعضـها احتماليـة وبعضـها قياسـية كإلحـاق مذهب صاحب المجتبى بمذهب تلميذه صاحب العنوان.

ولهذا وجب النظر في كثير من التحريرات التي غلب عليها هذا المنهج، مع أني أرى –مقلّدا لكثير من الشيوخ– أنه صار من الضروري الاعتماد على تحريرات ابن الجزري وحدها مما أورده في طيبة النشر أو في كتاب النشر والاعتماد على اختياراته وحدها دون الرجوع إلى المصادر، وذلك لأن ابن الجزري لما ألّف الطيبة اعتمد على الشاطبية وقلّده فيها، فكما نقرأ بالشاطبية من غير رجوع إلى مصادرها ونأخذ بتحريراتها مما قرره شارحوها، فكذلك نفعل مع طيبة النشر، والله أعلم بالصواب.

إذ كيف نتعامل مع المصادر المجهولة، وما هو حل المسائل التي ذكرها صاحب النشر ثم وجدنا خلافها في المصادر كما سنبين بعضها إن شاء الله؟

ثم إن كل ما وجده المحررون من أوجه في المصادر لا يخرج من دائرة الطيبة، فهم لم يكتشفوا جديدا.

وفي هـذا البحـث الخـاص بطريـق الأزرق سـأذكر المسـائل التي ذكرهـا الأزميـري عنـه وأحاول بالاعتماد على كتب المحققين والمحررين أن أصحح بعض المعلومات أو أضيف بعضها أو أعلّق على بعض المسائل.

وفي الأخيـر أعلّق على بحـث عنوانـه: أوهـام النويـري في شـرحه على منظومـة طيبـة النشر.

ونبقـى نعلّـق الآمـال على علمـاء القـراءات أن يوفّقـوا إلى تـأليف كتـاب جـامع في التحريرات على طيبة النشر يهدي الطلاب سواء السبيل في هذا العلم ويجمعهم على قول واحد.

والله تعـالى أعلـم بالصـواب، وصلى الله وسـلم وبـارك على سـيدنا محمـد وعلى آلـه وأصحابه أجمعين.

المبحث الأول: الكتب المسندة والكتب غير المسندة.

1/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

(وفي الهادي طريق الحلواني عن قالون وطريق الأزرق عن ورش وليست من طريق الطيبة).

(وفي المستنير طريق الأزرق عن ورش وليست من طريق الطيبة).

(وفي روضة المعدّل طريق أبي نشيط عن قالون، وابن شنبوذ عن أبي مهران عن الحلواني عن قالون، والأزرق عن ورش، وليست من طريق الطيبة).

هذا المنهج في تحرير طرق طيبة النشر هو المشهور عند كثير من القراء، وهو الاعتماد فقط على الكتب التي أسندها ابن الجزري رحمه الله في مقدمة كتاب النشر دون الكتب الأخرى التي ذكرها فيها.

وقد أدى اتباع هذا المنهج إلى اختلاف كبير بين القراء وإلى رفض بعض اختيارات ابن الجزري في النشر، خاصة أن ابن الجزري لم يشترط لنفسه العزو إلى الطرق والكتب، وأن المعتمد عنده هو طيبة النشر وما حرره فيها أو في النشر أو مسائله التبريزية، أو ما أخذه عنه طلابه ودونوه وقرؤوا به وأقرؤوا به، وأنه سكت في النشر عن كثير من مذاهب أصحاب الكتب المسندة بينما يستدل في الوقت ذاته بمصادره التي لم يسندها، كما أن كثيرا من المصادر هي الآن في حكم المفقود حيث لا يمكن الرجوع إليها لتحرير الأوجه.

وبناء على أسلوب ابن الجزري فإن الاعتماد على المصادر غير المسندة جائز، وأنه استدلّ بها ليقوّي حجّته، ولا أظنّ أنه ذكر كل تلك المصادر ليملأ صفحات النشر !!

قال الشيخ إيهاب فكري في كتابه: (نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي): وأنّه بناها كذلك –أي تحريرات الأزميري- على أصل أصَّله، وهو افتراض أن ابن الجزري لم يعتمد فيما أورده من أحرف القراءات إلا على ما ورد فيما ساقه من أسانيد تفصيلية للقراء، فلا يؤخذ حرف لورش من الوجيز مثلا لأنه أسنده إسنادا عاما في بداية كتاب النشر ولم يَسُق منه إسنادا في طرق ورش، وكان الإمام الأزميري يخطّيء مَن قبله من المحررين في هذه المسألة، ثم اتضح من مخطوط المسائل التبريزية لابن الجزري أن منهج ابن الجزري يوافق المحررين قبل الأزميري حيث ساق وجها للأزرق عن ورش من كتاب الوجيز وكذلك من كتاب الإعلان، وهما غير مسندين للأزرق إلا إسنادا عاما).

فدلّ هذا على أن كل المصادر التي استدل بها ابن الجزري صحيحة مأخوذ بها.

وقد ظهر لي بعد تتبّع أقوال العلماء والقراء في هذه المسألة أن هناك كتبا وطرقا أخرى سكت عنها ابن الجزري في مقدمة كتابه لكنّه ذكرها في بعض المسائل واستدل بها وطرقها صحيحة إن شاء الله، وكتبا أخرى وجد بعض المحققين تشابها بين بعض أسانيدها وأسانيد النشر، ذكر ذلك الدكتور سامي محمد سعيد عبد الشكور في بحث سمّاه: (ما سكت عنه الإمام ابن الجزري من أصول النشر وطرقه)، فقال في خاتمة البحث: (أن الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في إيراده لروايات النشر جاءت على قسمين: الأول: كتب ذكرها في النشر نصا، والثاني: ما سكت عنه وهو ما يُفهم من قوله "هذا ما حضرني من الكتب".

وقد تبيّن للباحث بعد النظر في الأسانيد والطرق أن هذه الكتب المسكوت عنها هي من أصول النشر أيضا، وقد قابلت بين تلك الأسانيد وأسانيد النشر ووجدتها متطابقة، فتبيّن لي أنها منها).

والكتب التي ذكرها –الخاصة بطريق الأزرق– هي: كتاب الموجز للأهوازي (الذي ذكره في النشر هو كتاب الوجيز)، كتاب المستنير لابن سوار، كتاب الاكتفاء لأبي طاهر، كتاب سوق العروس من طريق ابن شنبوذ من طريقين: طريق الشذائي وطريق أبي أحمد البغدادي، كتاب الهادي لابن سفيان، كتاب التبصرة لمكي طريق أبي مروان الشامي، كتاب التذكرة من طريق أبي الحسن عن والده عن أبي مروان الشامي، كتاب الكنز للواسطي، كتاب المنتهى للخزاعي طريق الخزاعي عن أبي عدي عن بن سيف وطريق الأهناسي عن ابن شنبوذ عن بن سيف وطريق الأهناسي عن النحاس، كتاب التجريد طريق ابن غانم عن أبي هلال، كتاب الروضة للمعدل طريق أبي عدي وابن مروان الشامي عن ابن سيف وطريق الخولاني وأبي غانم عن ابن هلال، هما عن النحاس، كتاب الإقناع لابن الباذش طريق أبي غانم وابن مروان، كتاب الشاطبية طريق الطرسوسي عن ابن عدي.

فهذه جملة الكتب والطرق التي ذكرها الباحث، وهي التي يتجاهلها أغلب المحررين (وأنه بنى تحريراته على تجاهل ما في الطرق الأدائية التي ساقها ابن الجزري في النشر، ولم يسُقها ابن الجزري إلا للاستدلال على ما قرره وقرأ به وأقرأ).

بالإضافة إلى أنه لابد أن نستوعب أن كتاب النشر ومنظومة طيبة النشر هما اختيار ابن الجزري مما قرأ به من كثير من القراءات، فقد سكت عن كثير، وخالف مصادره أيضا في كثير من المسائل، اجتهادا منه رحمه الله واختيارا، فهو عمدة الفن وإمام المحققين في زمانه.

واعلم أيها القارئ أن العمدة في القراءات منظومة طيبة النشر، وأنها المرجع الأساسي، وأننا حين نرجع إلى النشر فإننا نشرح اختيار ابن الجزري في طيبة النشر أو ما يسمى (دائرة ما أباحته طيبة النشر)، مثلا: ذكر ابن الجزري عدم استثناء ابن الفحام في كتاب التجريد كلمة (موئلا) قال: (وانفرد صاحب التجريد بعدم استثناء " موئلا " فخالف سائر الرواة عن الأزرق)، لكنه لم يذكر ذلك في الطيبة بل ذكر للجميع استثناء (موئلا) و(الموؤدة) وهو الذي تجده عند شرّاح طيبة النشر وعند المحررين، وهو الذي عليه العمل من طريق الأزرق.

وعليه فإن كتاب الهادي والمستنير وروضة المعدل فيها طريق الأزرق وهي مُعتبرة في الاستدلال بها لو فعل ذلك صاحب النشر، لا كما ذكر شيخنا الأزميري، وكذلك الكتب الأخرى التي استدل بها صاحب النشر ككتاب المفيد للحضرمي وطريق أبي الطيب من كتاب التبصرة وغيرها من الكتب والطرق.

والفرق بين الكتب المسندة وغير المسندة أن المسندة قد اعتمد عليها ابن الجزري كمصدر لجميع الأحكام أصولا وفرشا، أما الكتب غير المسندة فقد اعتمد عليها في مسائل فقط ليقوّي حجته ويثبت تواتر الوجه وانتشاره عبر الأمصار الإسلامية ومصادرها، فلو أسند إليها للزمه أن يأخذ بأحكامها جميعا، ولكنه تجنّب هذا الإشكال وأخذ ما يحتاج إليه للإثبات.

قال الشيخ سامي محمد سعيد عبد الشكور: (وعلى هذا يكون كتاب الإقناع أحد أصول النشر المسندة أداء، وعليه فليراجع العادّون للطرق عن الإمام نافع عدّهم ويضيفوا هذا الطريق).

ومن أراد المزيد فليطّلع على هذا البحث ليستفيد مما جاء فيه.

ومما أستدلّ به على صحة هذا المنهج هو عمل المحررين أنفسهم، يقول الشيخ محمد يحي شريف: (ولما كان مذهب الحضرمي صاحب المفيد في القراءات هو القصر والتوسط وهو ممن يروي القراءات من طريق أبي معشر، اقتصرت له على التوسط لأن القصر ضعيف في رواية الأزرق عن ورش).

فالمحرر يستدل بكتاب المفيد لمعرفة مذهب أبي معشر لأن كتابه مفقود، وأحيانا يستدل المحررون بكتاب الكامل لتشابه الإسنادين عن الأزرق، ويستدلون أيضا بكتاب الاكتفاء لصاحب العنوان لأنه أوسع وأوضح، ويستدلون بكتاب مفردة نافع لابن شريح صاحب الكافي، ويأخذون من كتاب شرح الهداية لأن كتاب الهداية مفقود.

المبحث الثاني: أحكام المد والقصر.

أ/ قال العلامة الأزميري في إتحاف البررة: (روى الأزرق آمن وكهيئة ونحوهما بالمدّ من التجريد).

وجاء في الأصل – أي في كتاب النشر-: (فروى المدّ في جميع الباب... وأبو القاسم بن الفحّام صاحب التجريد..).

وفي المصدر –أي في كتاب التجريد-: (إذا تقدّمت الهمزة حرف المدّ واللين وانفتح ما قبل الياء والواو نحو آدم وآزر وشيء وشيئا وسوءة فمذهب لورش اختيار مدّه منفردا فاعرف ذلك).

ولكن لماذا ذكر الأزميري مدّ البدل من التجريد رغم أن مذهب صاحب النشر هو الإشباع؟ وهو الموجود في التجريد، ولم أجد فيه خلافا بين المحررين أو من نقل عنهم، ففي كتاب المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب للعلامة الضباع رحمه الله: (والإشباع.. طريق التجريد)، وفي كتاب فريدة الدهر في مذهب صاحب التجريد:

(إشباع البدل)، وفي كتاب السبيل الأوثق: (والإشباع من... والتجريد)، وفي كتاب اختلاف وجوه طرق النشر: (وأما الإشباع فقد ورد عنه من... والتجريد..).

والجواب: هو عبارة ذكرها ابن الجزري في النشر في باب مدّ اللين المهموز قال: (فذهب إلى الإشباع فيه المهدوي... ومُحتمل في التجريد) ثم ذكر التوسط وقال أنه (ظاهر التجريد).

ولذلك قرن الأزميري هنا بين مدّ البدل ومدّ اللين المهموز وقال: (روى الأزرق آمن وكهيئة ونحوهما –أي مدّ البدل ومدّ اللين- بالمدّ من التجريد) أي بالإشباع فقط، فما الذي حمل ابن الجزري على أن زاد وجه التوسط؟

فالأزميري صحّح ما ورد عن ابن الجزري وذلك بعد رجوعه إلى المصدر، حيث أن الأمثلة التي ذكرها ابن الفحّام رحمه الله كانت لمدّ البدل ومدّ اللين (شيء، سوءة..) ثم قال: (فمذهب لورش اختيار مدّه منفردا).

فإن كانت عبارة صاحب التجريد تفيد احتمال الإشباع وأن التوسط هو ظاهر التجريد، فكان لابد على صاحب النشر أن يصنع في مدّ البدل مثلما صنع في مدّ اللين المهموز.

قال صاحب السبيل الأوثق تعليقا على مذهب صاحب النشر: (وأستغرب كيف يشير ابن الجزري إلى احتمال الإشباع في اللين المهموز، ويقطع بالإشباع في البدل مع أنّ النّص يشملهما جميعا).

وقد اتّبع العلامة الضباع مذهب صاحب النشر في مدّ اللين المهموز فقال عن وجه الإشباع: (ويُحتمل في التجريد) وعن التوسط أنه (ظاهر التجريد).

وكذلك فعل صاحب فريدة الدهر رحمه الله: (إشباع وتوسّط مدّ اللين عموما)، ومثله جاء في اختلاف وجوه طرق النشر، قال عن التوسط: (ظاهر التجريد) وقال عن الإشباع: (وقطع له بالطول صاحب العنوان والتجريد..).

وبناء على القاعدة (القراءة سنّة متبعة) فتوجيه المسألة يكون كالآتي:

- من أخذ بالوجهين لصاحب التجريد فهو متّبع لاختيار ابن الجزري، فإنه قد اطّلع في زمنه على ما لم نطّلع عليه، وقرأ وسمع ما لم نُدركه، وهو عمدة الفن.

- من أخذ بالإشباع فقط كالأزميري ومن تبعه فقد اعتمد على المصدر، وهذا منهج المدرسة الأزميرية فإن أصحابها يرجعون إلى مصادر النشر ويحررون الطرق ويأخذون بما جاء في المصادر ويتركون اختيار ابن الجزري إن لم يكن في المصدر كالغنة من طريق الأزرق في اللام والراء مثلا.

وقد كان ابن الجزري ذكيا حين ألّف طيبة النشر، فاقتصر على الأوجه فقط دون العزو إلى المصادر، أما كتاب النشر فلم يستوعب كل ما قرأ به ابن الجزري وسمعه واطلع عليه، فإنه لو صنّف ذلك كله فيه لاختلف الذين من بعده اختلافا أشدّ مما اختُلف فيه، وإنما كان هدف ابن الجزري الحفاظ على الأوجه، واكتفى من المصادر أن جعلها للإثبات والتوثيق، ونجده أحيانا يكتفي ببعض المصادر ويسكت عن الأخرى، لأنه يعلم أنه قد بلغ الهدف الذي ذكره في أول الكتاب: (فعمدت إلى أن أثبت ما وصل إليّ من قراءاتهم، وأوثّق ما صحّ لديّ من رواياتهم)، وأحيانا يستعمل مصطلحات مثل (الجمهور، جمهور المغاربة، جمهور المشارقة)، فلو كان هدفه ما انتهجه المحررون من بعده لعَمَد إلى كل حكم فلم يُتِمّه إلا وقد بيّن جميع مصادره.

فمهما اختلف المحررون فإنهم لن يختلفوا خارج دائرة طيبة النشر، وها هنا قد ذكرنا جانبا من الاختلاف في مسألة اللين المهموز، فإنها لم تخرج عن الأوجه الصحيحة: الإشباع والتوسط، فالاختلاف داخل في دائرة ما أباحته الطيبة من الأوجه.

ب/ ذكر العلامة الأزميري رحمه الله القصر في (عين) من التلخيص، وقد انفرد بالقصر من طريق الأزرق صاحب الكافي، وعليه فلينتبه القارئ لأن التلخيص ها هنا ليس تلخيص ابن بليمة بل هو تلخيص أبي معشر، والطريق ليس طريق الأزرق بل طريق الأصبهاني.

ج/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وقرأ الداني على أبي الفتح والخاقاني (ءامنوا) ونحوها بالتوسط، ويظهر قراءته عليهما بالطول أيضا من جامع البيان.

وهذه المسألة من المسائل التي اختُلف فيها كثيرا، فإن قراءة الداني على أبي الحسن هي القصر في جامع البيان، والتوسط معلوم من كتاب التيسير، فيبقى وجه الطول

الذي قيل أن الداني أنكره، وهو ما أشار إليه العلامة المارغني رحمه الله في شرحه للدرر اللوامع من أنّ صاحب الدرر لم يذكر وجه الإشباع لأن الداني ينكر هذا الوجه.

وقد ردّ المنتوري على هذا في شرحه للدرر اللوامع، وأثبت رواية عن شيخه القيجاطي رحمهما الله أن وجه الإشباع صحيح، وردّ محمد ابن سفيان صاحب كتاب الهادي وهو المؤسس الحقيقي للمدرسة القيروانية على الشيخ أبي الحسن الأنطاكي برسالة يدافع فيها عن تمكين البدل.

ودافع مكّي القيسي أيضا عن وجه الإشباع وهو أبرز شيوخ المدرسة القيروانية، ولم ينكر مذاهب المدارس الأخرى التي قرأت بالقصر والتوسط، وفي ذلك يقول: (إننا لسنا ننكر على من ترك مدّه برواية نقلها، إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مدّه عن ورش، ولكننا نفضّل مدّه لأنّ عليه الجماعة من الأمصار، وعليه نصّ أكثر الكتب من كتب المتقدمين، وإنما ننكر على من روى رواية ما ثم أخذ يعيب ويعترض على كل من خالف روايته، فليس هذا حقّ العلم ولا وجه الإنصاف).

ويخاطب المعترض على هذا المدّ قائلا: (عليك بما رويت وما نقلت فالزمه وذُبّ عنه، واحبس لسانك عن الطعن على ما لم تَرْوِ، فليس كلّ العلم وصل إليك، ولا كل الروايات ضبطها حفظك، ولا أتاك نبي ولا صاحب أن القرآن نزل بروايتك ونصّ على قراءتك).

وحين نطّلع على طرق النشر سنجد أن الإشباع هو أكثر الوجوه رواية.

ولهذا جاءت كتب الطرق العشرة لنافع كتفصيل عقد الدرر وغيرها وفيها زيادات سواء على الدرر اللوامع التي اقتصر فيها الناظم على روايتي ورش وقالون أو على كتاب التعريف للداني الذي فيه الطرق العشرة، فجمعت كل الأوجه هنا: القصر والتوسط والإشباع.

ولكن الشيخ الأزميري في بدائع البرهان نسب وجه الطول لأبي الفتح دون ابن خاقان رحمهما الله، ولذلك قال الشيخ محمد يحي شريف في كتاب السبيل الأوثق بعد أن ذكر نقل القسطلاني في لطائف الإشارات والأزميري في بدائع البرهان وجه الطول للداني: (قلت: الظاهر من كلام الأزميري اختصاص وجه الطول بطريق الداني عن أبي

الفتح دون ابن خاقان، وهو مذهب الشيخ سلطان المزاحي كما يظهر في رسالته المشهورة، وسبب تخصيصهم الطول للداني من طريق أبي الفتح دون ابن خاقان كون عبارة الداني في التيسير صريحة على التوسط، وطريق التيسير هو نفسه طريق ابن خاقان، فلم يبق للطول مجال إلا من طريق أبي الفتح).

وعليه فإن وجه القصر من قراءة الداني على ابن غلبون، ووجه التوسط من قراءته على ابن خاقان، ووجه الطول من قراءته على أبي الفتح، بينما كثير من العلماء لا يأخذ بهذا التقسيم ويرى أن الأوجه كلها جائزة من طريق الداني، والله تعالى أعلم بالصواب.

المبحث الثالث: أحكام الهمز.

أ/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى ورش (أأنتم) ونحوها بالوجهين من التبصرة قال مكي: وبالإشباع قرأت.

وروى أيضا من التبصرة (جاء أمرنا) ونحوها بالوجهين، وقال فيها: ولكني لم أقرأ إلا بالإشباع.

وقد اتفق المحررون على الاعتماد على اختيار صاحب التبصرة، وهو الذي أسّس القاعدة المشهور: "ما لم أقرأْ به لم آخذْ به".

فلما صرّح بقوله: لم أقرأ إلا بالإشباع، دلّ هذا على أن الوجه المأخوذ به هو الإشباع.

غير أن العلامة الضباع ذكر في حكم (جاء أمرنا) ونحوه الوجهين لصاحب التبصرة، فإن كان فعل ذلك اعتمادا على عبارة صاحب النشر فلماذا لم يذكر الوجهين أيضا في نحو (أأنتم)؟

ولعله سهو منه رحمه الله أو خطأ في النقل، لأن الصحيح هو الأخذ بوجه الإبدال مدّا في الحالين، والله تعالى أعلم بالصواب.

ب/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وقرأ بالوجهين في (جاء آل) فقط.

أي قرأ صاحب التبصرة بالتسهيل والإبدال في هذه الكلمة فقط، ومذهبه في غير هذه الكلمة ما ذكرناه سابقا، وهي قاعدة عامة لأصحاب الإبدال، فإنهم جنحوا إلى التسهيل لوجود حرف المد بعد الهمزة المبدلة، ومع الإبدال يتعيّن القصر والطول فقط في الألف، ومع التسهيل يتعيّن القصر والتوسط والطول.

قال العلامة الضباع: (وأما " جاء آل " فذكر الأزميري نقلا عن الداني ومكي أن جماعة من المبدلين ذهبوا إلى تسهيله بين بين).

ج/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

(وكل القراء قرأ آالذكرين وآلان في يونس وآالله في يونس والنمل بالتسهيل من التذكرة).

وكلمة آالذكرين ونحوها تُقرأ بوجهين: الإبدال والتسهيل.

لكنّ الذي جاء في النشر وجه آخر من التذكرة، قال: (فقال كثير منهم: تُبدل ألفا خالصة... وبه قرأنا من طرق التذكرة...).

أما الذي جاء في كتاب التذكرة قول أبي الحسن بن غلبون رحمه الله في هذا الباب: (فإن همزة الاستفهام تُحقّق فيها، وتسقط نبرة همزة الوصل من اللفظ، وتُمدّ همزة الاستفهام قليلا فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدّة، للفرق بين الاستفهام والخبر، لا خلاف في هذا بين القراء أجمعين).

فكلام صاحب التذكرة بيّن واضح، وهو الذي حرّره الأزميري، فالهمزة واحدة في اللفظ، وبعدها مدّة، والمدّة في اصطلاح القراء التسهيل، قال في تحبير التيسير: (كالمدّة، أي بن بين). أي التسهيل.

فأما صاحب فريدة الدهر فاتّبع مذهب الأزميري فقال: (آالذكرين وأختيه بالتسهيل، وهذا الحكم أخذته من تحرير النشر والتذكرة).

وأما الضباع فإنه ذكر الخلاف فقال: (والجمهور على إبدالها ألفا خالصة.. وكذا صاحب التذكرة على ما في النشر..) ثم قال: (وذهب جماعة إلى تسهيلها بين بين... وهو الذي وجده الأزميري في التذكرة خلافا لما في النشر).

ولحلّ الخلاف في هذه المسألة لابد من وضع بعض الاحتمالات :

- الاحتمال الأول هو ورود السهو والخطأ من ابن الجزري وأنه أخطأ في النقل من المصدر أو لعله حدث سهو أو خطأ في كتابة نسخ كتاب النشر قديما.

- الاحتمال الثاني وهو ورود الخطأ في كتاب التذكرة فلعل النسخ التي كُتبت وقع فيها هذا السهو.

فإذا كان أحد الاحتمالين صحيحا، فنقول: سبحان من لا يسهو، والحمد لله الذي جعل في الأمة علماء ربانيين يخدمون العلم ويصحّحون الأخطاء، فهذا الأزميري يطّلع على كتاب التذكرة وينقل منه الوجه الصحيح، وهذا الشيخ أيمن سويد يحقّق كتاب التذكرة وضعه بين أيدي العلماء وطلبة العلم لينهلوا منه.

وكل هذا لا ينقص من قيمة وفضل ابن الجزري خاتمة المحققين وعمدة هذا الفن، ولا ينقص من قيمة وفضل المقرئ الثقة أبي الحسن بن غلبون.

والاحتمال الذي أرجّحه هو الاحتمال الثاني، أنّه حدث خطأ أو سهو في كتابة كتاب التذكرة، والذي يدفعني إلى ذلك هو أن قراءة الداني على أبي الحسن ابن غلبون هي بوجه الإبدال، ومع ذلك لا يمكن تأكيد هذا الاحتمال نظرا لوجود بعض الاختلاف بين ما ألّفه صاحب التذكرة وقراءة الداني عليه.

د/ ما ذكره الأزميري من التسهيل في "أئمة" من الإرشاد لا يقصد به كتاب الإرشاد لابن غلبون ولا طريق الأزرق بل كتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي طريق الأصبهاني.

هـ/ ما ذكره من التسهيل في "يشاء إلى" من التلخيص ليس تلخيص ابن بليمة كما ذكرنا سابقا، والإبدال من الإرشاد ليس إرشاد ابن غلبون كما ذكرنا سابقا.

و/ ما ذكره في مسألة "هأنتم" من التلخيص هو تلخيص أبي معشر طريق الأصبهاني.

وقد يسأل سائل: لماذا تذكر هذه الملاحظات؟ لأنه في المسألة التي قبلها قال: روى الأصبهاني، ثم قال: روى ورش، وورش يفيد الإطلاق، وعليه وجب تبيان المسائل التي هي طريق الأصبهاني حتى لا تختلط على القارئ، وذلك إذا استدل الأزميري بكتب تشبه عناوينها مصادر طريق الأزرق كقوله (التلخيص أو الإرشاد)، أما إذا ذكر "وروى ورش" ثم استدل بمصادر غير التي لطريق الأزرق فواضح أن تلك المسألة خاصة بطريق الأصبهاني.

المبحث الرابع: الروم والإشمام في تأمنا.

قال العلامة الأزميري رحمه الله:

قرأ كل القراء إلا أبا جعفر (لا تأمنّا) بالإشمام من الكافي والتبصرة والمبهج والهادي.

وسأنقل لكم للاستفادة ما ذكره صاحب الكافي والتبصرة في المسألة.

قال ابن شريح رحمه الله: (واتفقوا على تشديد "تأمنّا" وإشمام النون الساكنة الضم في حال إدغامها).

وقال مكي رحمه الله: (وكلهم قرؤوا "تأمنّا" بإشمام النون الساكنة الضم بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد).

ولا أدري ما العلة التي جعلت العلامة الأزميري يذكر هذين الكتابين فقط، مع العلم أن صاحب النشر ذكر من اختار وجه الرّوم وهما الداني رحمه الله واختاره وصرّح أنه هو الذي ورد به النص عن نافع من طريق ورش، والشاطبي في أحد الوجهين، ثم ذكر مذهب الجمهور عامة دون ذكر المصادر، فكلّهم قرأ بالإشمام ومنهم الشاطبي في الوجه الثاني، وهو اختيار صاحب النشر، والوجهان صحيحان، ووجه الرّوم مقدّم عند المغاربة لاتباعهم طريق الداني.

ففي كتاب التذكرة مثلا نجد: (وقرأ الباقون بتشديد النون وإشمام النون الأولى الساكنة المدغمة شيئا من الضمّ في حال ادّغامها، ثم فتحوا النون الثانية).

والباقون هم الجميع ما عدا الأعشى.

وفي بحث حول اختلاف الرواة عن ورش من طريق الأزرق أشرتُ إلى قول للعلامة المنتوري رحمه الله يقول فيه: (لما منع الداني من الإشمام في "تامنّا" تأوّل قول القائلين به، وزعم أنهم أرادوا بالإشمام الإخفاء، ولا يستقيم له هذا التأويل، لأنهم يقولون بالإشمام والإدغام، ولا يكون الإدغام مع الإخفاء فبطُل تأويله).

وقول أبي شامة رحمه الله: (ومال صاحب التيسير إلى الإخفاء وأكثرهم على نفيه).

وقدّم العلامة المارغني وجه الرّوم في النجوم الطوالع، وكذلك فعل العلامة البوجليلي في كتابه التبصرة في قراءة العشرة.

والوجهان صحيحان مقروء بهما، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

المبحث الخامس: أحكام النقل.

قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى ورش (كتابيه إني) بسكون الهاء من العنوان والتلخيص والمصباح وبالنقل من المستنير وبالوجهين من الكافي.

ولم يذكر ها هنا أيُّ التلخيصين يقصد؟ وكلاهما له نفس المذهب، ففي تلخيص العبارات في باب نقل الحركة عن ورش من طريق الأزرق: (فهو ينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها حيث وقع إلا عند ثلاث مواضع سواكن فإنه لا ينقل إليهن حركة الهمزة... والموضع الثاني هاء السكت وهو في موضع واحد في الحاقة (كتابيه إني) فإنه ينوي بها الوقف والانقطاع).

أما في تلخيص أبي معشر طريق الأصبهاني: (ولا ينقلها.. ولا إلى هاء الاستراحة نحو قوله (كتابيه إني ظننت) لأنها تُزاد للسكوت فلا تُحرّك بحال).

المبحث السادس: الإظهار والإدغام.

أ/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى ورش (يلهث ذلك) بالإظهار من العنوان والتذكرة والتبصرة والكافي وروضة المعدل وجامع البيان والتجريد وبالوجهين من التلخيص...

وكتاب التلخيص هنا لا يقصد به تلخيص العبارات، لأن ابن بليمة رحمه الله قرأ بالإظهار.

أما الذي في تلخيص أبي معشر: (اختيار أكثر من قرأت عليه: الإدغام للكل.

وأظهره قالون... وجاء كذلك عن ورش).

فتبيّن أن المقصود به في هذه العبارة هو طريق الأصبهاني من كتاب التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر.

ب/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى ورش (يس والقرآن) بالإظهار من غاية ابن مهران، وبالإدغام من العنوان والتذكرة والكافي والتلخيص...

ولو أن العلامة الأزميري رتّب المصادر حسب الطريق ما كنت أبدا أجرؤ على رفع قلمي لتتبّع هذه المسائل، ولكنّه ها هنا يذكر كتابة الغاية لورش وفيه طريق الأصبهاني ثم يذكر العنوان والتذكرة والكافي وفيهما طريق الأزرق ثم يذكر كتاب التلخيص ولا يذكر مؤلفه هل هو ابن بليمة أم أبو معشر؟ ثم يذكر باقي الكتب التي فيها طريق الأصبهاني، فوجب التفصيل.

فإذا عدنا إلى المصادر نبحث أي التلخيصين يقصد، وجدنا أن مذهب صاحب تلخيص العبارات هو الإدغام، وهو أيضا مذهب أبي معشر: (فصل (يس) بإخفاء النون: مدني).. وإخفاء النون في مصنفات الأولين يعني الإدغام بغنة، والمدني هو نافع، قال المصنف في باب ذكر ترجمة أسماء القراء: قلت لنافع: مدنيّ.

وبالعودة إلى عبارة النشر نجد أن الأزميري قصد تلخيص أبي معشر وطريق الأصبهاني، لأن ابن الجزري ذكر في نشره مذهب ابن بليمة من طريق الأزرق وسكت عن مذهب أبي معشر من طريق الأصبهاني حيث ذكر ابن الجزري بعضا من رواة الإدغام ثم قال: (والأكثرون) ومنهم صاحب التلخيص، فذكره الأزميري ها هنا.

ج/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى ورش (ن والقلم) بالإظهار من غاية ابن مهران وأبي العلاء والكفاية والتلخيص...

والظاهر من المصادر التي ذكرها أنه يقصد تلخيص أبي معشر خاصة إذا علمنا أن مذهب ابن بليمة هو الإدغام، وللتأكد نرجع إلى تلخيص أبي معشر وفيه: (يخفي –أي يدغم إدغاما ناقصا– علي، وشامي غير المطوعي، وحماد، ويحيى غير شعيب، ويعقوب) فهؤلاء هم رواة الإدغام، والباقون إذن بالإظهار ومنهم (مدني (أي نافع ورواته، فكلامه إذن ينطبق على تلخيص أبي معشر.

د/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

قرأ بإظهار الغنة في نحو (إن لم، ومن رسول) من غاية ابن مهران والتلخيص...

اعلم أخي القارئ أن الأزميري ومن تبعه ينكرون الغنة في اللام والراء للأزرق عن ورش، وقد اشتهر بهذا المذهب ودافع عنه العلامة المتولي رحمه الله، ومن أشهر ما ألّف فيه: البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق.

واشتهر أتباع هذه المدرسة بنفي الغنة مستندين على أدلة أهمها أن المصادر المسندة لا تشير لهذه المسألة وأن ابن الجزري ذكرها عموما في النشر، لكنه ذكرها في طيبة النشر وذكر أصحاب الغنة صراحة ومنهم ورش من طريق الأزرق، فيرى العلامة المنصوري رحمه الله والعلامة الخليجي رحمه الله وغيرهما من أتباع المدرسة الجزرية أن الغنة هي اختيار ابن الجزري قرأ بها وأقرأ وشهد طلابه بذلك، ولازالت القراءة بها مسندة إلى يومنا هذا كما حدّث بذلك الشيخ إيهاب فكري عن شيخه، مدافعا عن ذلك في كتاب سماه: نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة.

وكلام ابن الجزري في النشر يدلّ على أن الوجه المقدم أداء هو ترك الغنة في اللام والراء عند إدغام النون الساكنة والتنوين فيهما، وهناك وجه ثان صحيح قرأ به وهو ثبوت الغنة، وعبارته في النشر غير صريحة، لكنها في طيبة النشر صريحة بيّنة واضحة، والمعتمد عندنا هو الطيبة وشروح الأوّلين كابن الناظم والنويري الذين أثبتوا الغنة للأزرق عند اللام والراء، والمحررون الأولون كالمنصوري والأبياري والميهي والعبيدي والسنطاوي والأجهوري والمنصوري والخليجي وغيرهم كثير وتبعهم القراء إلى يومنا هذا.

والمسألة خلافية، والأصحّ هو أن يقرأ كلٌّ كما عُلِّمَ، والأقرب إلى الصواب أن الوجهين صحيحان، والله أعلى وأعلم بالصواب.

فإذا علمنا أن الأزميري رائد مدرسة نفي إثبات الغنة في هذه المسألة، فالواضح أنه يقصد بإظهار الغنة هنا من تلخيص أبي معشر وليس من تلخيص ابن بليمة، لأن الغنة ثابتة من طريق الأصبهاني عن ورش، والخلاف فيها هو من طريق الأزرق.

المبحث السابع: الفتح والإمالة.

أ/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

قرأ نافع (كهيعص) بالتقليل في الهاء والياء من العنوان والتلخيص....

وقرا (يس) بالتقليل من المصباح والتلخيص.

والتقليل مذهب ابن بليمة فيهما معا، ولا أظن الشيخ يقصده فإن ابن الجزري ذكر مذهبه في نشره ولم يسكت عنه، فهو يقصد إذن مذهب أبي معشر وذلك في قوله: (كهيعص بين بين: مدني) و(يس: مدني بين بين).

وسبب ذكر الأزميري التقليل ها هنا لأبي معشر هو أن ابن الجزري في نشره ذكر الفتح للأصبهاني عامة في هاء وياء (كهيعص): (وأما ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح) هذا بالنسبة للهاء، أما الياء فقال: (واختلف عن نافع من روايتيه، فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فيمن قدّمنا وفتحها عنه من فتح).

فهذا دليل على أن للأصبهاني الفتح في الهاء والياء معا.

أما هاء يس فذكر ابن الجزري عن نافع: (والجمهور له على الفتح) ولم يذكر الإمالة من طريق الأصبهاني إلا ما ذكره لصاحب الكامل.

فعاد الأزميري إلى المصدر الذي هو كتاب التلخيص لأبي معشر فوجد فيه التقليل في الكلمتين معا، فأثبته ها هنا، وبه أخذ المحررون من بعده.

ب/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وقرأ الطاء من (طه) و(طسم) و(طس)، والهاء من (طه) والحاء من (حم) بالتقليل من التلخيص.

وواضح أنه مذهب أبي معشر، فابن بليمة لا يميل الطاء، ويميل الهاء من طه إمالة محضة، ولأن جميع الرواة عن ورش يميلون الحاء من حم دون خلاف، فهو إذن مذهب أبي معشر.

لكن بالعودة إلى النشر نجد ما يلي:

* في هاء طه: واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني.

فمذهب الأصبهاني الفتح في هاء (طه) إلا ما ذكره ابن الجزري من انفراد صاحب التجريد عنه بإمالتها إمالة محضة.

* الطاء من طه: قال صاحب النشر: إلا أن صاحب الكامل روى بين بين فيها عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في تلخيصه).

فإذا عدنا على تلخيص أبي معشر وجدنا: (طه بإمالتين.. – أي بإمالة الطاء والهاء – بين بين: نافع) فهذا يدل على أن الطاء والهاء تُقرآن بالتقليل حسب المصدر، وهو الذي وجده الأزميري وبيّنه.

والسؤال الذي أطرحه كل مرة: في مثل هذه الحالات هل نقرأ بظاهر النشر أم بما في المصادر؟ والجواب الصحيح والأسلم: نقرأ بما جاء في الطيبة.

* الطاء من طسم وطس: لم يذكر ابن الجزري الإمالة فيها لنافع إطلاقا إلا انفراد الهذلي، وكذا صاحب العنوان عن قالون وليس ذلك من طريق النشر.

أما في التلخيص فاكتفى بذكر حكم (طسم) في الشعراء ولم يُعِد ذكره في القصص ولا في النمل، قال: بين بين: مدني) وهو نفس الحكم في طس النمل وفي طسم القصص، وهو الذي حقّقه الأزميري وتبعه على ذلك المحررون.

* الحاء من حم: ذكر إمالتها بين بين للأزرق، ولم يذكر طريق الأصبهاني إطلاقا.

أما في التلخيص فقال: (حم: بين بين: مدني)، وهو الذي اعتمد عليه الأزميري وبيّنه.

وبالعودة إلى النشر نجد غموضا في استدلال ابن الجزري بكتاب التلخيص لأبي معشر، وليس فيه طريق الأزرق، كما نجد المحررين يتّبعون ابن الجزري إذا ذكر مذهب أبي معشر من التلخيص إن نسبه إلى طريق الأزرق صراحة، وأحيانا يُلحقونه بمذهب الهذلي رغم ذكره، ففي إمالة الهاء والياء من (كهيعص) ذكر ابن الجزري صراحة التقليل بين بين لأبي معشر في تلخيصه، فذكر التقليل في الهاء لأبي معشر في تلخيصه ثم ذكر أن كل من قلّل الهاء له التقليل في الياء وكل من فتح الهاء له الفتح في الياء، لكن العلامة الضباع قال: وسكت في النشر عن مذهب أبي معشر، والظاهر أنه التقليل، وتبعه في ذلك صاحب السبيل الأوثق وقال: هو كالهذلي، وفي إمالة الهاء من (طه) ذكر ابن الجزري التقليل بين بين من طريق الأزرق لجماعة منهم أبو معشر الطبري في تلخيصه، فأثبته العلامة الضباع قال: وإمالة صغرى: مكي وأبو معشر... وقال صاحب السبيل الأوثق: يُنظر النشر!!

وأمثلة هذا كثيرة، والأحوط هو اتباع طيبة النشر، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

وهناك ملاحظة أخرى وهي أن الأزميري اتبع المصدر ولم يتّبع ظاهر النشر، رغم أن عبارات ابن الجزري صريحة: (فرواه عنه الأصبهاني بالفتح) (ففتحها عنه الأصبهاني).

ولم يذكر العلامة الضباع إمالة الهاء والياء من (كهيعص) و(طه) في القول الأصدق إلا ما انفرد به الهذلي:

قـــد أضـــجع التـــوراة ثـــم قلـــلا	فـــي أحـــد الـــوجهن يـــس ولا
إظهـــار فيـــه مـــع تقليـــل جـــلا	وبـــاقي البـــاب بفـــتح قـــد تـــلا
لكـــن هـــا يـــا الهـــذلي قللـــه	منفـــردا بـــذلك الوجـــه لـــه

المبحث الثامن: أحكام الراءات.

أ/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى الأزرق (سراعا، وذراعا، وذراعيه، ومراء، وافتراء، ولساحران، وتنتصران، وطِهّرا) بالوجهين، والفتح أجود من التذكرة.

الوجهان: التفخيم والترقيق، وقديما كانوا يعبرون عن الترقيق بلفظ إمالة الراء وبالتفخيم بلفظ الفتح.

وقد ذكر أبو الحسن في التذكرة الوجهين معا، ولكنّ ابن الجزري لم يذكر له إلا وجه التفخيم في النشر، قال صاحب السبيل الأوثق تعليقا على مذهب أبي الحسن: (وقد ذكر أبو الحسن الوجهين في التذكرة، واقتصر له في النشر على التفخيم، ونحن ملزمون بهذا الاختيار لأننا نقرأ من طريق ابن الجزري).

وقال الضباع في المطلوب: (ونقل الأزميري ترقيقها فيهن من التذكرة على غير الأجود).

والأجود هو التفخيم، وهو الذي اختاره ابن الجزري رحمه الله واقتصر عليه.

ب/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وروى (حصرت صدورهم بالتفخيم وصلا).

وحتى لا يتوهّم القارئ، فالكلام هنا لا يتعلّق بما قبله بل بما بعده، فو غير متعلّق بمذهب أبي الحسن بل بمذهب مكّي، فقد ذكر الضباع مذهب أبي الحسن مع أصحاب

الترقيق، وكذلك صاحب السبيل الأوثق معلّقا: (فأما من الشاطبية و... والتذكرة... فلم أجد في هذه الكتب إشارة إلى التفخيم...).

وهو متعلّق بمذهب صاحب التبصرة لقول الضباع في المطلوب: (فخّمها وصلا... وكذا صاحب التبصرة على ما وجده الأزميري فيها خلافا لما في النشر).

وقال صاحب السبيل الأوثق: (كلام مكّي صريح في تفخيمه لراء " حصرت صدورهم " في الوصل خلافا لظاهر النشر).

وهذا يعني أن المسألة هنا تخصّ كتاب التبصرة لا كتاب التذكرة، خاصة أن ما بعدها معطوف عليها (روى ثم ورى ثم وبشرر ثم وروى) فهذا دليل على ارتباط مسألتي: "وحصرت" و"بشرر" من كتاب التبصرة، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

ج/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

و(بشرر) بالترقيق في الحالين من التبصرة.

قال صاحب النشر: (وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين) وذكر بعض المصادر التي قطعت بالترقيق، ثم حدّد أصحاب التفخيم، وعليه فإن مذهب صاحب التبصرة مذهب الجمهور وهو الترقيق.

وقد عاد الأزميري إلى المصدر فوجد فيه: (وقرأ "بشرر" بترقيق الراء الأولى، ولا اختلاف في ترقيق الراء الثانية).

وقول الأزميري "في الحالين" يعني وصلا ووقفا، إذ أنه ذكر التفخيم في "حصرت" وصلا فقط، فلو سكت لظنّ القارئ أنّ الترقيق في "بشرر" يكون وصلا كذلك.

د/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وروى (كِبر) و(عِشرون) بالوجهين من الكافي.

سكت صاحب النشر عن مذهب ابن شريح رحمه الله في النشر فيما يخص الراءات المضمومة، ومذهبه الترقيق فيها نحو: (يُبْصِرُون) (ذِكْرٌ)، ما عدا (كِبر) و(عِشرون).

قال صاحب الكافي: (واخْتُلف عنه في (كِبر ما هُمْ ببالغِيه) و(عِشرون) في الترقيق والتفخيم، وبالوجهين قرأت وبهما آخذ).

هـ/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

كان أبو طاهر بن أبي هاشم لا يرى إمالة نحو (خبيرا) و(شاكرا) في الوصل، وتابعه على ذلك عبد المنعم، وهو خطأ لا شكّ فيه.

والإمالة كما ذكرنا سابقا: الترقيق.

وعبد المنعم هو أبو الطيب ابن غلبون صاحب الإرشاد.

وقد ذكر ابن الجزري رحمه الله هذه المسألة في النشر: (وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كله وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه، ولم يستثنوا من ذلك شيئا، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله وأبي القاسم الهذلي..)

وهو الذي سار عليه الضبّاع في المطلوب: (تفخيمهن مطلقا وهو مذهب صاحب الإرشاد والكامل).

لكن الأزميري يرى أن عدم ذكر وجه الترقيق وصلا خطأ، وبالعودة إلى الإرشاد نجد ما يلي:

أولا: أن أبا الطيب خصّص ما كان على وزن " فعيلا " نحو خبيرا بالترقيق في الوقف لا في الوصل، وهو عكس ما ذهب إليه الأزميري، حيث يرى أن الخطأ هو عدم رواية وجه الترقيق في الوصل.

ثانيا: أن مذهب أبي الطيب خاص بما كان على وزن " فعيلا " ولامه راء، نحو "خبيرا" "بصيرا"، أما غير ذلك نحو " شاكرا " كما ذكرا الأزميري فمذهبه في ذلك التفخيم وصلا ووقفا كغيره من سائر الباب.

و/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

ونحو (خير وشاكرٌ) بالترقيق فقط من جامع البيان.

ولما كان جامع البيان يتضمن قراءة الداني على شيوخه الثلاث ابن خاقان وأبي الفتح وابن غلبون، فقد جعل المحررون في المسألة تفصيلا:

قال العلامة الضباع: (ترقيقها مطلقا: وهو مذهب الهذلي... والداني في تيسيره وكذا من جامعه من قراءته على أبي الفتح وابن خاقان.

تفخيمها مطلقا: وهو مذهب صاحب التذكرة... وبه قرأ الداني على ابن غلبون).

ز/ قال العلامة الأزميري رحمه الله :

وفخّم الأزرق الراء المفتوحة بعد الكسرة إذا فصل بين الكسرة والراء ساكن، وذلك الساكن أحد عشر حرفا ويجمع تلك الحروف " زد سوف تذنب ثم "، نحو: إسرائيل وعمران وحذركم وعبرة وإبراهيم ووزر أخرى، وغيرها من التجريد.

وهي نفس عبارة صاحب التجريد، قال ابن الفحام رحمه الله: (فإن كان الساكن قبلها –غير الياء– وقبله كسرة فهي رقيقة نحو "سِدْرة" و"ذُكِر الله"، إلا أن يكون الساكن مطبقا فيُفخّم ولا يُعتبر الساكن نحو "مِصْرا" ويكونَ الساكن من أحد عشر حرفا جُمعت على "زد سوف تذنب ثم" وتكون المكسورة قبل الحرفالساكن من حروف الحلق أو ما قرب منها أو ما يهوي فيتصل بها نحو" حذركم وعبرة وإبراهيم وإسرائيل وعمران ووزر أخرى).

وقد صرّح ابن الجزري في النشر بتفخيم راء " إبراهيم وعمران وإسرائيل عن الأزرق دون خلاف بين رواته.

وصرّح بتفخيم "وِزْرك ووِزْر" و"حِذْركم و لَعِبرة" لصاحب التجريد.

المبحث التاسع: أحكام اللامات.

أ/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وروى الأزرق اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة المعجمة بالتفخيم فقط من التجريد والكافي.

أما عبارة النشر فواضحة: (ومنهم من رقّقها بعد الظاء، وهو الذي في التجريد وأحد الوجهين في الكافي).

ولم يُفرّق بين ظاء مفتوحة أو ساكنة، لكن بالعودة إلى المصدر نجد قول ابن الفحام: (فإن كانت اللام مفتوحة وقبلها ظاء أو ضاد مفتوحتان فهي رقيقة).

فاستفاد الأزميري من ذلك أن اللام المفتوحة إذا وقعت بعد ظاء ساكنة فإنها تُفخّم على مذهب صاحب التجريد، والترقيق خاص فقط بالظاء المفتوحة.

قال العلامة الضباع: (ولا خلاف في تغليظها بعد الظاء الساكنة كما وجدنا في التجريد والكافي خلافا لما ذكره عنهما في النشر).

قال الدكتور سالم الشنقيطي تعليقا على ما جاء في النشر: (الذي في التجريد هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء نحو " ظلموا " وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصرّح بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في التجريد مقيّد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: وجدنا في التجريد تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعا لابن الجزري).

ومهما اختلف المحررون فإنهم لن يخرجوا من دائرة طيبة النشر كما ذكرنا سابقا.

أما فيما يخص كتاب الكافي، فقد ذكر له صاحب النشر الوجهين كما بيّنّا سابقا، ترقيقها أو تفخيمها بعد الظاء.

وبالعودة إلى كتاب الكافي نجد ابن شريح يذكر المسألة بقوله: (فإذا انضمّت اللام أو انفتحت وقبلها الظاء أو الضاد متحركتين قرأها بين اللفظين نحو " ضللنا " و" ظلموا " وغيرها، وقد قرأت له اللام المفتوحة بعد الظاء مفخمة على كل حال)، وهذا تصريح منه يدلّ على أنه قرأ بالتفخيم.

وأضاف: (فإن سكنت الظاء والضاد فخّمها نحو " أضللتم " و" أظلم " وغيرها، وقد قرأت له اللام بعد الضاد بين اللفظين على كل حال)، وهو تصريح آخر بأنه قرأ اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة بالتفخيم.

وخلاصة القول أن مذهب صاحب الكافي هو تفخيم اللام المفتوحة بعد صاد أو طاء أو ظاء مفتوحة أو ساكنة، وليس في الكافي ما يشير إلى الترقيق إذا جاءت قبل ظاء مفتوحة أو ساكنة، لكنّه ذكر الوجهين في النشر، ولعلّه يكون اختيارا أدائيا من شيخ المحققين وقد علم في زمانه ما جهله الذين بعده، (وفوق كل ذي علم عليم) والله أجلّ وأعلى وأعلم بالصواب.

ب/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وروى (طال) بالتفخيم، و(فصالا) و(يصّالحا) بالوجهين من الكافي.

ذكر ابن الجزري في النشر الوجهين لصاحب الكافي في الكلمات الثلاث: التفخيم والترقيق، وبالعودة إلى كتاب الكافي نجد عبارته صريحة في أن التفخيم والترقيق معا خاصٌّ بالصاد دون الطاء أي في " فصالا " و" يصّالحا " دون " طال "، والعجيب كيف قطع الأزميري بالتفخيم فقط في " طال " من الكافي، ولو قطع بالترقيق وحده لقلنا: اتّبع المصدر وترك ظاهر النشر.

وعبارة صاحب الكافي تشبه عبارة صاحب التجريد في المسألة: (وإذا حال بين اللام والصاد ألف أو لام... فبعضهم فخّم، وبعضهم قرأ بين اللفظين، والتفخيم أشهر عنه)، فالعبارة صريحة في أن الألف تحول بين الصاد واللام فقط نحو " فصالا " و"يصّالحا " ولم يذكر الطاء نحو "طال".

والعجيب أن ابن الجزري قطع لصاحب التجريد بالترقيق في " طال " بعد أن ذكر له الوجهين في الكلمات الثلاث فقال: (إلا أن صاحب التجريد أجرى الوجهين مع الصاد، وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله)، ولم يفعل ذلك مع صاحب الكافي بل أكّد على الوجهين وعلى الكلمات الثلاث

قال صاحب السبيل الأوثق: (التغليظ والترقيق جميعا في " فصالا " و" يصّالحا " دون " طال " هو مذهب صاحب الهداية والتجريد والكافي).

وتراني أميل إلى اختيار ابن الجزري فهو أورد الوجهين في الأمثلة كلها، فإن غُمَّت علينا مسائل النشر واختلافها مع ما جاء في المصادر رجعنا إلى الطيبة فاعتمدنا عليها وتركنا الخلاف، ولو كان ابن الجزري رحمه الله حيا لناقشناه في هذه المسائل، لكنه مات رحمه الله وترك لنا ما نشتغل به، جعله الله عز وجل ممن قال فيهم: (إن أصحاب الجنة اليوم في شُغل فاكهون).

أما عبارة الأزميري فالصواب فيها حسب منهجه الذي اعتمده في الكتاب: (وروى " طال " بالترقيق من الكافي).

ج/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وفخّم اللام من "صلصال" بلا خلاف من التجريد.

وسبب ذكر الأزميري للمسألة هو أن ابن الجزري ذكر الوجهين معا لصاحب التجريد في نشره، بينما إذا عدنا إلى المصدر نجد قول صاحب التجريد صريحا: (وفخّم ورش "صلصال" لوقوعها بين صادين).

ولعل السبب هو ما ذكره محقق كتاب التجريد تعليقا على هذه المسألة: (ذكر ابن الجزري أن الترقيق والتفخيم فيهما، ولكن الترقيق أصحّ رواية وقياسا حملا على سائر اللامات السواكن).

ولكنّا نعلم أن القراءة سنة متّبعة، وليس ابن الجزري الذي يخرج عن هذه القاعدة وهو إمام الفن، ونضيف سببا آخر يذكره العلماء وهو أن الكتب لم تتضمّن كل شيء فهناك مسائل تواترت أدائيا كتفخيم الغنة في حكم إخفاء النون الساكنة والتنوين مع حروف الاستعلاء وإبقاء صفة الاستعلاء بعد إدغام القاف في الكاف من (نخلقكم) وغيرها من المسائل، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

د/ قال العلامة الأزميري رحمه الله:

وروى عبد الباقي من طريق ابن هلال (الطلاق) و(طلّقتم) بالترقيق، والاختيار التفخيم.

وروى عبد الباقي أيضا (ظَلَموا) بالتفخيم، والاختيار الترقيق.

وسبب ذكر الأزميري هذه المسألة هو قول ابن الجزري في النشر: (إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال (الطلاق) و(طلّقتم)).

وكان على ابن الجزري أن يبيّن أن الاستثناء كان على سبيل الحكاية، أما الرواية فهي ما اختاره صاحب التجريد: (والاختيار ما ذكرت لك) أي: (فإن كان قبلها الطاء والصاد فهي مفخّمة نحو "الصلاة" و"الطلاق").

أما فيما يخص "ظلموا" فإنا قد ذكرنا مذهب صاحب التجريد في اللام المفتوحة عموما لابن الجزري فهي مرقّقة إذا وقعت بعد ظاء مفتوحة أو ساكنة، ومذهب بعض جمهور المحررين على ما وجدوه في التجريد هو الترقيق بعد الظاء المفتوحة والتفخيم بعد الظاء الساكنة، ولم يذكر ابن الجزري الاستثناء في "ظلموا" من قراءته على عبد الباقي كما ذكره في "الطلاق" و"طلّقتم".

فاللام في "ظلموا" مرققة من التجريد حتى قبل أن نعود إلى المصدر، فإن عدنا إلى المصدر وجدناه استثنى قراءته على عبد الباقي في " ظلموا " فذكر أنها بالتفخيم، لكنه بيّن بعد ذلك أن اختياره هو الترقيق قال: (والاختيار ما قدّمت لك) وهو قوله: (فإذا كانت اللام مفتوحة وقبلها ظاء أو ضاد مفتوحتان فهي رقيقة).

والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

المبحث العاشر: ياءات الإضافة.

قال العلامة الأزميري رحمه الله:

روى ورش (ومحياي) بفتح الياء وإسكانها من العنوان.

اقتصر ابن الجزري في النشر على ذكر وجه الإسكان فقط، قال: (وقطع له بالإسكان صاحب العنوان).

وهو خلاف ما في العنوان إذ ورد فيه الوجهان، قال: (" ومحياي " بالإسكان، " ومماتي " بالفتح: نافع، الباقون بعكسه، ورُوي عن ورش في " محياي " بالفتح أيضا).

ولعل صيغة رُوي هي التي جعلت ابن الجزري يقتصر على وجه الإسكان، وهذه المسألة فيها خلاف طويل بين المحررين، ومنهم من جعل الإسكان رواية لورش والفتح اختيارا منه، وقد أثبتّ في بحث آخر أن الفتح رواية صحيحة عن ورش من قراءته على نافع.

ومنهج المدرسة الأزميرية عموما الأخذ بما في المصادر وعدم الأخذ باختيار ابن الجزري في النشر، ولهذا قال صاحب السبيل الأوثق تعليقا على المسألة: (فما دام وقع الاختيار على الإسكان وكان ثابتا في العنوان، فإننا نقتصر على الإسكان من طريق العنوان).

والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

ملحق خاص بالتعليق على كتاب بعنوان: أوهام النويري في شرحه على منظومة طيبة النشر للدكتور مصطفى مصطفى الجلوس.

خاص بالمسائل المتعلقة بطريق الأزرق عن ورش فقط.

قبل الشروع في عرض (أوهام النويري) في شرحه على منظومة طيبة النشر – حسب الباحث – لابد من وضع النقاط على الحروف، فالنويري رحمه الله من القراء المعاصرين لابن الجزري رحمه الله، وهو لم ينقل إلينا هذه الأحكام بالظن والتخمين والاحتمال، وإنما هو معتمد على كتاب النشر وما أخذه تلاميذ ابن الجزري عنه، فلو صحّ عنوان البحث لكان (أوهام ابن الجزري) !!!

وأنّى يكون هذا وهْما وقد بلغ مؤلفه الغاية والإتقان، وله حق الاختيار، وكلٌّ من بعده عالة عليه ؟

فأما الذين عاصروا ابن الجزري – ومنهم ابن الناظم وله شرح على الطيبة عرضه عليه ووافق عليه – فاعتمدوا على ما قرؤوا به عليه وعلى ما دوّنه في كتاب النشر، قبل أن تظهر بعدهم مدرسة أخرى تعقّبت ابن الجزري وكثُرت التحريرات واختلط على القراء الأمر فاختلفوا إلى يوم الناس هذا.

وقد كانت المصادر بين يدي ابن الجزري، ولكنّ محققا مثله كان يدري ما يفعل، فالذي قرأ كل تلك المؤلفات وقرأ بمضمنها القراءات واستوعب ما فيها من خلاف، قادر على أن يختار منها ما يجمع عليه الأمة قريبا من منهج الشاطبية والتيسير مكمّلا لهما، وكأن هذا العمل يشبه عمل المحدثين الذين دوّنوا كثيرا من الأحاديث الصحيحة التي لم تكن في صحيحي البخاري ومسلم.

فإذا كان هذا اختيار ابن الجزري، فلماذا يعود المحققون بعده إلى المصادر؟ ومن المصادر ما هو مفقود، ومن المصادر ما قد يكون الحكم فيه مبهما، ومن المصادر ما يكون فيه غير الحكم الذي في النشر، ومن المصادر ما يكون فيه وجه واحد وفي النشر وجهان، ومن المصادر ما يكون فيه الوجهان وفي النشر وجه واحد، ومن الأحكام ما لا توجد في المصادر أصلا بل هي أحكام أدائية كالغنة في اللام والراء من طريق الأزرق.

بالإضافة إلى اختلاف المحققين في التحرير، وردّ كثير من المسائل التي في الطيبة وفي النشر، واعتمادهم في إثبات ما في المصادر المفقود على أساليب الظن والاحتمال، فلماذا يفعلون ذلك وبين أيديهم الطيبة وشروحها وكتاب النشر والمسائل التبريزية وغيرها ؟

الوهم الأول: ذكر الباحث وهم النويري في باب الفتح والإمالة في مسألة ذوات الياء غير التي تكون رأس آية، ومحلّ الوهم هو نسبة الفتح إلى ابن بليمة رحمه الله في كتابه تلخيص العبارت.

وبالرجوع إلى كتاب النشر نجد ابن الجزري نسب الفتح إلى ابن بلمية، وبالرجوع إلى المصدر نجد ابن بليمة قد ذكر التقليل في المسألة.

وهذه واحدة من كثير من المسائل التي اختلف فيها المحررون، وهو ما جعل العلامة عبد الفتاح القاضي يلغي مادة التحريرات من المقررات الرسمية.

والسؤال المطروح: هل نتّبع ظاهر النشر؟ أم نتّبع المصدر؟

ولو حدث هذا في مسألة أو مسألتين لقلنا هو خطأ أو وهم، ولكن المسائل كثيرة فيما اختلف فيه النشر عن مصادره مثلما ذكرت سابقا، فإذا عدنا إلى طيبة النشر وجدنا وجه الفتح قائما، فالأَوْلى درءا للخلاف اتباع أحكام طيبة النشر وشروحها دون العزو إلى المصادر، أو على الأقل نتّبع منهج الجزري في الاستدلال بالمصادر ونكتفي بها توثيقا لصحة كل وجه من الأوجه التي ذكرها، وندعُ ما سكت عنه إن كان مفقودا ونترك الوجوه التي اختلف فيها النشر مع مصادره.

الوهم الثاني: ترقيق الإشراق في تلخيص أبي معشر.

ذكر الباحث أن النويري أثبت الوجهين في الاشراق من تلخيص أبي معشر، والجواب على هذا يكون كالآتي:

أولا: النويري أثبت الوجهين في الإشراق: التفخيم والترقيق وهما ثابتان من طيبة النشر.

ثانيا: ليس النويري الذي أثبت ذلك، بل نقله عن ابن الجزري، فابن الجزري هو الذي أثبته في النشر.

ثالثا: كل المحررين أخذوا بالوجهين لأبي معشر اعتمادا على كتاب النشر، وهو ما وجدته في كتاب (المطلوب) للعلامة الضباع رحمه الله، وهو أمر استوقفني كثيرا وتأملته فلم أجد له جوابا، فالمحررون أحيانا يحيلونك إلى النشر إذا تعلق الأمر بتلخيص أبي معشر، وأحيانا يلحقون مذهبه بمذهب الهذلي أو الحضرمي مع أنه مذكور في النشرأيضا، وذلك بحجة أن كتاب التلخيص ليس فيه طريق الأزرق !!! وأن طريق الأزرق موجود في كتابه الجامع المسمى سوق العروس.

رابعا: ابن الجزري يعلم أن طريق الأزرق ليس موجودا في كتاب التلخيص ولكنه رغم ذلك كان ينسب إليه طريق الأزرق صراحة، وأحيانا يقول: طريق أبي معشر صاحب التلخيص، فهل هذه العبارة هي ما كان يقصده دائما؟

خامسا: كتاب الجامع لأبي معشر الذي فيه طريق الأزرق غير موجود، فحتى لو كان ما ذكره ابن الجزري في النشر وهما فليس لدينا المصدر للعودة إليه للتأكد، وقد كفتنا طيبة النشر، ويكفينا ما استدل به ابن الجزري من أدلة على ثبوت الوجهين، ولا مناص من أن يكون مذهب أبي معشر أحد الوجهين أو كلاهما، أيوجد مذهب آخر غير ترقيق الراء أو تفخيمها؟ والمذهبان أثبتهما طيبة النشر، وأثبت ابن الجزري وجودهما في كتبه المسندة من طريق الأزرق، فهل يضرّ إن فُقد كتاب أو إن اختار ابن الجزري وجها خالف به المصدر قد قرأ به على شيوخه؟

الوهم الثالث: قول النويري: وانفرد صاحب الكفاية بترقيقها – أي بترقيق راء "حصرت"...

قال الباحث: لا يوجد في كتاب الكفاية طريق الأزرق..

قلت: لعلّ الباحث أغفل منهج المقرئ الذي يريد تصحيح أوهامه، فالنويري كما قلت سابقا جزريٌّ يعتمد على الطيبة وكتاب النشر، فلو عاد الباحث إلى كتاب النشر لوجد في مسألة راء "حصرت" نفس العبارة التي أوردها النويري في شرحه متطابقة تماما كعادته في الاستدلال بما جاء في النشر، إلا أنه أخطأ في نقل عنوان مصدر واحد: (وانفرد صاحب الهداية بترقيقها)، فذكر النويري (الكفاية) بدل (الهداية).

فهذا لا يُعتبر وهما وإنما هو خطأ في النقل من المصدر الذي اعتمد عليه النويري.

الوهم الرابع: نسبة النويري الترقيق في الراءات ذات الضم لابن بليمة في تلخيصه على الإطلاق دون استثناء ما كان قبله ياء لينة مثل (خير، غير، الطير).

قال الباحث: لا يصحّ إطلاق الترقيق في الراء المضمومة من تلخيص ابن بليمة حيث ثبت منه التفخيم في بعض الراءات المضمومة.

وبالرجوع إلى منهج النويري نجده قد اتبع ما قرره ابن الجزري في النشر، وهذا هو الإشكال الذي طرحته سابقا: هل نعتمد على النشر أم على المصدر ؟

وسواء اتبعنا النشر أم المصدر فإن الحكم لن يخرج عما قّررته طيبة النشر، فالخلاف بين الترقيق والتفخيم موجود في الراءات المضمومة وفي كلمتي (كِبر وعِشرون) على خلاف بين المصادر في ذلك، فبين من رقق الجميع كالشاطبي ومن فخّم الجميع كابن غلبون في التذكرة، ومنهم من رقّق الجميع إلا (كِبر وعشرون) كصاحب التبصرة.

والترقيق في تلخيص العبارات كما في النشر، فإن اعتمدنا على المصدر فخّمنا فقط (كبر وعشرون أو إن كانت الراء بعد ياء لينة نحو " خير ") وهذا لا يخرجنا من دائرة طيبة النشر.

قال صاحب السبيل الأوثق تعليقا على مذهب ابن بليمة: (وهذا مذهب رابع يُضاف إلى المذاهب الثلاثة الأولى المذكورة في النشر، وبالمذاهب الأربعة أخذ المتولي في الروض النضير والضباع في المطلوب).

الوهم الخامس: نسبة النويري ضم الراء من (قُربة) في سورة التوبة لطريق الأزرق، والصواب أنها مضمومة من طريقي ورش الأزرق والأصبهاني، لأن ابن الجزري قال عن عن الرموز التي يُعرف بها القراء:

وحيث جا رمز لورش فهْو   لأزرق لدى الأصول يروى

أما إذا جاء الجيم في باب فرش الحروف فهو لورش من طريقيه معا، ولعلّ النويري رحمه الله لم ينتبه لهذه القاعدة ونسب الضمّ إلى صاحب الرمز (جُد) والجيم للأزرق كما كان يفعل في الأصول.

ولا أدري لما خالف منهجه هنا في اعتماده على النشر، إذ أن صاحب النشر كان واضحا: (وضمَّ الراء من " قربة " وهو في التوبة ورشٌ) أي من طريقيه معا.

جلّ من لا يخطئ، سبحانه وتعالى، له الكمال وهو الذي أحاط بكل شيء علما.

وهي نفس الأخطاء التي وقع فيها النويري بعد ذلك ونبّه عليها الباحث، وهي:

* نسب كلمة (حمئة) بغير همز مع ألف بعد الحاء لنافع وحفص والبصريين وابن كثير، فتصير (حامية).

وكلام صاحب النشر واضح، ولا أدري لماذا لم يعتمد عليه النويري أم أنه أخطأ في النقل؟

قال ابن الجزري: (واختلفوا في " عين حمئة " فقرأ نافع وابن كثير والبصريان وحفص بغير ألف بعد الحاء وهمز الياء، وقرأ الباقون بالألف وفتح الياء من غير همز).

* ذكر النويري أن نافعا قرأ (أتَّخذناهم) بهمزة وصل على الخبر (اِتّخذناهم)، وهي عنده همزة قطع مفتوحة على الاستفهام، وكلام صاحب النشر واضح أيضا: (واختلفوا في "من الأشرار أَتّخذناهم" فقرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف بوصل همزة (اتخذناهم) على الخبر والابتداء بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة على الاستفهام).

هذا ما ذكره الباحث مما سماه (أوهام النويري) فيما يتعلق بالمسائل التي من طريق الأزرق عن ورش، أسأل الله أن يغفر لي ولهم جميعا.

خاتمة:

سمّى العلامة الأزميري كتابه: إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، ولكنّه اقتصر على مسائل قليلة مما سكت عنه ابن الجزري في النشر وهو كثير، وقد أرهقتني هذه المسائل ولم تأت بجديد، فهي محاولة إثبات ما لا يحتاج إلى إثبات، فقد أحاطت دائرة الطيبة بكل الأحكام، ومهما اختلف ابن الجزري في النشر عما جاء في مصادره فلن يخرج ذلك من دائرة الطيبة كما بينّا.

والـذي يزيـدنا تمسّـكا بالطيبـة وشـروحها الأولى وكتـاب النشـر هـو ضـياع كثيـر مـن مصادر النشر، وأن كثيرا من المحررين في الماضي لم يكونوا يملكون بعض مصادر كتاب النشر فاستعملوا أساليب أخرى في استخراج أوجه يُحتمل أن تكون هي الموجـودة في المصادر التي لم تكن عندهم.

وعلـم التحريـرات صـار مرهقـا للطلبـة، خاصـة كثرة التحريـرات المبثوثـة في كتـب المحـررين، واخـتلاف المـدارس ومناهجهـا في التحريـر، وقلّـة مـن يشـتغل بهـذا العلـم، مـع وجود محاولات لبعض المقرئين العودة إلى سنّة الجزريين في التحرير.

وليـت علـم التحريـر تشـعّب فـأرهق مـن يـريد القـراءة بطيبـة النشـر، بـل إن بعـض المحـررين انتقـل إلى الشـاطبية فحـرّر كثيـرا مـن المسـائل ورفـض القـراءة بهـا بحجـة أنهـا خروج للشاطبي من طريقه.

وإني أميل إلى ما قرّره العلامة الكبير عبد الفتاح القاضي رحمه الله من إلغاء علم التحريرات فإنه قـد أخرج القراءات عـن هدفها الأسـمى، وهـو رأي غالـب علمـاء القـراءات في المغـرب الـذين لا يـرون مثلا علاقـة بين البـدل والفـتح والإمالـة فكلهـا أوجـه ثابتـة عـن ورش، وهـو الـذي ذكـره العلامـة أبـو العبـاس المنجـور رحمـه الله واسـتمر كثيـر مـن المغاربـة على العمل عليه وأشهرهم محمد بن عبد السلام الفاسي رحمه الله.

وأعـوذ بالله أن أكـون جاحـدا لما قـام بـه الأزميـري والمتولي وغيـرهما رحمهـم الله، أو أن أنتقـد منهجهمـا، فهمـا الأسـتاذان المحققـان، وإنمـا أنـا في هـذا مقلّـد لمـذهب آخـر غيـر مذهبهما.

أما الأزميـري وغيـره مـن العلمـاء في عصـره فيشـفع لهـم أنهـم لما اكتشـفوا مـا في النشـر ومـا في مصـادره وقـارنوه بالطيبـة رأوا أن ابـن الجـزري فاتـه كثيـر مـن الأوجـه التـي ينبغـي تداركها، والعبرة ليست بكثرة الأوجه وإنما بالاختيار.

أمـا فيمـا يخـص بحـث الـدكتور مصـطفى مصـطفى الجلـوس الـذي عنوانـه (**أوهـام النويـري في شـرحه على منظومـة طيبـة النشـر**) فمـن خـلال اطلاعـي على البحـث استنتجت أن الأستاذ من أتباع المدرسة الأزميرية، فقد اعتبر أن الاستدلال بما جاء في

النشر مخالفا للمصدر وَهْمٌ وقع فيه شارح الطيبة، وأنه لابد من اتباع ما جاء في المصدر لثبوته عن صاحب المصدر.

وقد بيّنت بما يكفي من أدلة أن المصادر كانت بيد ابن الجزري، وأنه استوعب ما فيها واختار منها اختيارا هو أدرى به، وبعض اختياراته أدائية لا وجود لها في المصادر أصلا، فنحترم اختياره الذي نحن ملزمون بالقراءة به من طريقه، ويبقى –في نظري– هذا النوع من التحرير من باب المقارنة، لا يُجبر أحد على الأخذ به، وقد قلتها سابقا: قد كَفَتنا طيبة النشر، وكلٌّ خلاف من هذا النوع يدور في دائرتها ولا يخرج منها.

والله تعالى أعلم بالصواب وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

دراسة بعنوان: لماذا خالف الأصبهاني الأزرق ؟

القارئ عثمان بن علي بندو

مقدمة:

ترأّس الإمام نافع الإقراء في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيف لا وهو الذي قرأ على سبعين من التابعين أشهرهم: شيبة بن نصاح وعبد الرحمن بن هرمز وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ومسلم بن جندب ويزيد بن رومان وغيرهم، وقد تميّز نافع بأنه من الأئمة الذين تجرّدوا للإقراء وأفنوا فيه أعمارهم واشتهروا بالثقة والأمانة في النقل، فتوجّهت إليهم الأنظار وسارت إليهم الركبان تطلب أسانيدهم المباركة وقراءتهم المشهورة، حتى أن المقرئ الكبير أبا عمرو حفصا الدوري يتحسّر على ما فاته من القراءة مباشرة على نافع: "قرأت على إسماعيل ابن جعفر بقراءة أهل المدينة ختمة، وأدركت حياة نافع ولو كان عندي عشرة دراهم لرحلت إليه".

وقد عمل نافع والأئمة العشرة على تمحيص الروايات وتهذيب القراءات التي قرؤوا بها على شيوخهم، في زمن اتسع فيه الخلاف في أوجه الرواية الواحدة فما بالكم بالقراءة، فحمل هؤلاء الأئمة عبء تدارك هذا الخلاف وضبط القراءة على اختيار واحد، فاختار نافع اختيارا مما قرأ به على شيوخه السبعين، فكان أشهرها ما رواه عنه الأئمة الثلاثة إسحاق المسيبي وإسماعيل ابن كثير وقالون والاختيار في هذه متقارب، أما الاختيار الآخر هو الرواية التي رواها ورش عثمان بن سعيد عن نافع والتي خالف فيها جميع رواة نافع بل جميع القراء التسعة.

وقد اختلف الرواة عن نافع، لكن أشهر من روى عنه هم الأربعة الذين ذكرنا، وأشهرهم ورش، وقد امتاز ورش عن غيره من الرواة بطريقين مختلفين تماما، هما طريق الأزرق عنه وطريق الأصبهاني عنه، وكلها مروية عن نافع، وأسباب هذا الاختلاف كثيرة أشهرها ما بحثنا عنه وهو أن طريق الأزرق اختيار من نافع عن أحد شيوخه وطريق الأصبهاني هو اختيار من نافع عن شيوخ آخرين، وما دفعني إلى افتراض هذا هو ما نقله العلامة عبد الهادي حميتو في كتابه (قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية

أبي سعيد ورش) عن الأصمعي عن نافع أنه قال: " تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفا " وما رواه عنه قالون قال: " كان نافع أكثر اتباعا لشيبة منه لأبي جعفر "، ذلك أنه وإن كان ترك سبعين حرفا فهذا لا يعني أنه لم يأخذ من قراءته شيئا، فلما تتبّعت الخلاف بين الأزرق والأصبهاني وقارنت بين بعض أوجه طريق الأصبهاني وما يقابلها في قراءة أبي جعفر وجدتها متطابقة كلها أو جزءا منها.

وهذا ما دفعني إلى طرح الإشكالية الآتية: **هل بعض ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق حروف مما روى نافع عن أبي جعفر؟**

هذا وقد تميّزت رواية ورش من طريق الأزرق بأحكام كثيرة خالف فيها القراء جميعا كالنقل في الهمز وبعض أحكام المدود والراءات واللامات مما يصعب تمييز منبعها، خاصة أن جمهور القراء قد اتفقوا على غير ذلك، وقد تكون في طريق الأزرق أيضا بعض الحروف مما اختاره نافع من قراءته على أبي جعفر أو غيره من القراء السبعين.

وواجهت في هذا البحث صعوبات أهمها قلة التصانيف في رواية ورش من طريق الأصبهاني، وحتى تلك القلة الموجودة فهي غير متوفرة.

كما أنني اعتمدت في بحثي هذا على مصادر لقرّاء جزائريين ما استطعت، تعريفا بهم وإبرازا لجهودهم في خدمة كتاب الله تعالى.

وقد اتبعت في دراسة مسائل الخلاف المعنية ببحثي هذا ترتيب منظومة "ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق" للعلامة المتولي رحمه الله، وأسأل الله عز وجل أن يرزقه القبول والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

الميحث الأول: المد والقصر.

جاء في القول الأصدق:

بسمل بين السورتين وقصرْ   منفصلا وأربعا فيه اعتبر

كذاك في متصل وقيا ستٌّ   فيه وفيهما ثلاث قد نُعِتْ

فورش من طريق الأزرق يقرأ المدّ المتصل بالإشباع ستّ حركات وجها واحدا، قال الشاطبي رحمه الله:

إذا ألــــف أو ياؤهــــا بعــــد كســـــرة أو الـــواو عـــن ضـــمّ لقـــي الهمـــز طُـــوّلا

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: "وقد نقل عنه تلميذه العلامة السخاوي أنه كان يُقرئ في هذا النوع بمرتبتين: طولى لورش وحمزة وتقدّر بثلاث ألفات، أي بستّ حركات.."[1]

أما الأصبهاني فله في المد المتصل ثلاث أوجه: ثلاث حركات والتوسط أربع حركات والإشباع ست حركات، قال الشيخ سمير زبوجي: "وفويق قصر المدّ المتصل أو توسطه أو طوله نحو: جاءك.."[2]

وفي المد المنفصل يقرأ الأزرق بالإشباع أيضا، قال الشاطبي:

فـــإن ينفصـــل فالقصـــر بـــادره طالبـــا بخلفهمــــا يـــــرويك درّا ومخضــــلا

قال الشيخ إيهاب فكري بعد أن ذكر رواة القصر بخلف عنهم ورواة القصر فقط: "يعني: أنهما قرآ بالقصر بلا خلاف، فيتعيّن للباقين المدّ بلا خلاف".[3]

ومن الباقين ورش من طريق الأزرق، ومرتبته في المدّ الطول لا غير.

وقد قرأ الأصبهاني بثلاثة أوجه: القصر وفويقه والتوسط، قال الشيخ توفيق ضمرة: "المد المنفصل: القصر أو فويق القصر أو التوسط".[4]

غير أنّ المطّلع على بعض الكتب ومنها كتاب تقييد المطلق على فتح المغلق للشيخ هارون كيحل سيلاحظ وجود مرتبتين غير ما ذكرنا:

ومنفصــــلا فامــــدده عنــــه توســــطا وقصــــرا وفــــوق القصــــر مرتبــــة أخــــرى

لـــبعض، ومـــن بعـــد التوســـط مثلهـــا وقـــل فيـــه بالإشـــباع عـــن أزرق يُقـــرا

---

[1] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1989، ص 73.

[2] سمير زبوجي، تحديد مباني رواية ورش عن نافع من طريق الأصبهاني، مكتبة علوم القرآن، حسين داي، الجزائر، 2008، ص 23.

[3] إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية، ص 68 .

[4] توفيق إبراهيم ضمرة، نيل الأماني في رواية ورش من طريق الأصبهاني، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2012، ص 194.

قال في الشرح: "فله في المنفصل وجهان: القصر والتوسط على المذهب المختار كما سيأتي بيانه بعد قليل، وقد زاد بعضهم له مرتبتين: فويق القصر وفويق التوسط" ثم أضاف: "وبعضهم يأخذ بتفاوت المراتب، فيزيد مرتبة فويق القصر وفويق التوسط".[1]

قلت: والذي يطّلع على مؤلفات رواية ورش من طريق الأصبهاني –القليلة– لا يجد مرتبة فويق التوسط في المنفصل، فالمراتب الثلاث هي ما ذكرنا، قال الشيخ علي الغامدي في منظومته القول المحقق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق:

....	والقصر والتوسيط في المنفصل
وقيــل: قصــر، وثــلاث، أربــع	....

وقال الشيخ عبد الواحد الصمدي في منظومته "القول المشرق في الخُلْف بين أصبهاني المغرب والمشرق":

ومشـــرق لهـــم فـــي الانفصـــال	قصـــر ثـــلاث أربـــع يـــا تـــالي

والقراءة سنة متبعة: "وأنّ القول بمرتبة فويق القصر وفويق التوسط في المنفصل للأصبهاني، وبمرتبة الإشباع في المتصل للأصبهاني كلاهما مذهب معروف صحيح مقروء به لمن أراد أن يأخذ به".

والمشهور عند القراء هو العمل بالأوجه المعروفة: القصر والتوسط والطول، غير أنّه يُعمل أيضا بتفاوت المراتب فيُقرأ بفويق القصر وفويق التوسط.

ذكر الشيخ سمير زبوجي مصدر هذه المراتب عند الأصبهاني فقال: "هناك وجهان آخران للأصبهاني عن ورش في المدّ المنفصل وهما:

- فويق التوسط من طريق أبي معشر الطبري عنه كما جاء في النشر والتلخيص.

- الطول من طريق المبسوط لابن مهران كما جاء في النشر والمبسوط، إلا أن كتاب المبسوط ليس من طرق النشر، ولكنّ طرق ابن مهران في كتابه المبسوط هي نفس طرقه

[1] هارون كيحل، تقييد المطلق على فتح المغلق في رواية ورش من طريق الأصبهاني والأزرق، دار الشافعي، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 55.

في كتابه الغاية، وأهمل ذكر مراتب المدّ في الغاية بينما ذكرها في المبسوط فينبغي الأخذ بها".[1]

قلت: ينبغي الأخذ بما جاء في طيبة النشر والعمل به، وترك العزو إلى المصادر، وقد أحسن المغاربة العمل في مراتب المدّ فجعلوها حسب الرواية والمشافهة (وسطى وصغرى وكبرى)[2] وهو ما يفسّر اختلاف الرواة فيها، فهم يعبرون بالمدّ ولكنّ مرتبة المدّ لقالون أو للأصبهاني تكون أدنى من مرتبة المدّ للأزرق مثلا فينبغي الانتباه لمثل هذا.

ولهذا اختار المحققون الوجه المقدم في الأداء للأصبهاني في المدّين، قال صاحب القول المشرق:

وقصـــــر أولٍ ووسْـــــط الثـــــاني	أشـــــهر منقـــول فخُـــذ بيـــاني

فالأصبهاني ليس من رواة الإشباع، ولا يليق بمذهبه في المنفصل إلا القصر وفي المتصل إلا التوسط والله أعلم، قال الغامدي في القول المحقق:

والقصـر أوْلى مـا أتـى في المنفصـلْ	لأنـــه أشـــهر وجـــه قـــد نُقِـــلْ
وأعـــدل المـــدود فـــي المنفصـــل	توسّـــط كـــذاك فـــي المنفصـــلِ

قال المقرئ سمير زبوجي: "ووجه المدّين المشهور عن الأصبهاني عن ورش اليوم هو: قصر المدّ المنفصل مع توسط المد المتصل... بالرغم من أن الوجه الوارد بكثرة هو قصر المنفصل مع طول المتصل".

قلت: لا ينبغي الفهم أن الطول لدى الأزرق هو نفسه الطول لدى الأصبهاني، ومن ساوى بينهما لم يفهم المغزى من تفاوت المراتب، فأعدلُ مرتبة يعبر عنها بالطول للأصبهاني هي مرتبة التوسط أربع حركات، والله أعلم.

وخلاصة ما ذكرنا أن الوجه المقدم في الأداء للأصبهاني: القصر في المدّ المنفصل والتوسط في المد المتصل، فما هي أوجه المدّين في قراءة أبي جعفر؟

جاء في الدرة المضيئة:

---

[1] سمير زبوجي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] ابن غازي الجزولي، أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، دار الكتاب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2004، ص 32.

ومـدّهم وسّـط ومـا انفصـل اقصـرنْ ألا حــز وبعــد الهمــز واللــين أصّــلا

جـاء في المزهـر: "قـرا المرمـوز لهـم بـ (ألا حـز) وهمـا أبـو جعفـر ويعقـوب بقصـر المـدّ المنفصل وتوسط المد المتصل".[1]

وزاد بعـض القـراء وجهـا آخـر في المـد المتصـل، قـال المقرئ محمـود خليـل الحصـري: "وقـد قـرأ أبـو جعفر بقصر المد المنفصل قـولا واحـدا، وأما المتصل فله مدّه بمقـدار أربع حركات أو ثلاث".[2]

وهـو الـذي وجدتـه أيضـا في شـرح العلامـة السـمنودي على الـدرة: "فحاصـله أن أبـا جعفر ويعقوب يقصران المنفصل، وخلَفا بمدّه متوسطا، ويمدّان المتصل ألفا ونصفا أو ألفين، وخَلَفا كذلك، ولكن الذي ارتضاه الناظم عدم التفاوت بينهما وبينه في المتصل، والطريقـان مشـهوران"[3] فالـذي ارتضـاه ابـن الجـزري واختـاره: قصـر المنفصـل وتوسـط المتصل.

ولـم يـزد ابـن الجـزري وجهـا آخـر للمـد المنفصـل في الطيبـة لأبي جعفـر، لكنـه أضـاف أوجهـا أخـرى في المتصـل، ذكـر الشـيخ توفيـق ضـمرة: " المـد المنفصـل في الـدرة والطيبـة: القصر حركتان، المد المتصل في الدرة: التوسط أربع حركات، أما في الطيبة: ثلاث حركات أو أربع حركات أو ست حركات حسب الطريق".[4]

فزاد ابن الجزري في طيبته فـويق القصر والإشباع، والمشهور التوسط.

وخلاصـة مـا ذكرنـا أن الأزرق أخـذ بمـذهب الإشـباع في المـد، سـواء في المنفصـل أو المتصل، أو فيما اتفق القراء جميعا على قصره كمدّ البدل ومدّ اللين المهموز، وذلك في كل طرقه سواء في الشاطبية او الطيبة أو طرق نافع العشرة.

---

[1] محمد خالد منصور ومن معه، المزهر في شرح الشاطبية والدرة، دار عمار، الأردن، الطبعة 2، 2006، ص 462.

[2] محمود خليل الحصري، السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2004، ص 11.

[3] العلامة السمنودي، شرح الدرة المضيئة المتممة للقراءات العشر، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، 2006، ص 52.

[4] توفيق إبراهيم ضمرة، اتباع الأثر في قراءة أبي جعفر، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2007، ص 201.

وقـرأ الأصـبهاني بأوجـه عديـدة متفاوتـة أشـهرها: القصـر في المنفصـل والتوسـط في المتصل.

وقرأ أبو جعفر بالقصر في المنفصل وجها واحدا، وبأوجه عديدة متفاوتة في المتصل أشهرها التوسط.

ففي هذا الحكم تكون قراءة الأصبهاني أشبه بقراءة أبي جعفر.

المبحث الثاني: الهمز المفرد.

اتفق الأصبهاني والأزرق في بعض مسائل المدّ المفرد واختلفا في بعضها، سواء كان هذا الهمز ساكنا أم متحركا.

أ/ الهمز الساكن:

جاء في القول الأصدق:

وكــل همــزٍ ســاكنٍ أبْدلــهُ مــدٌّ لا خمــس أســماء وأفعــال تُعــدُّ

فأمــا الأســماء فهُــنّ البــأسُ ولؤلــؤا كأســا ورئيــا رأسُ

وأمــا الافعــال فكيــف اقــرأْ معــا هيــئ ونبــئ جئــت تــؤوي قــل معــا

قال الشيخ سمير زبوجي في تحديد المباني: " تُبدل كل همزة ساكنة حرف مدّ حسب الحركة التي قبلها، فإذا كانت فتحة أبدلت ألفا نحو (فادارأتم) تقرأ (فدّاراتم) وإذا كانت كسرة أبدلت ياء مدية نحو (شئتم) فتقرأ (شيتم) وإذا كانت ضمة أبدلت واوا مدية نحو (رؤياك) فتقرأ (روياك) "ثم ذكر المستثنيات العشرة خمسة أسماء وهي: (رئيا) في سورة مريم، و(كأس) و(لؤلؤ) و(رأس) و(بأس) كيفما وقعت وأينما وردت، وخمسة أفعال وهي: (تؤوي) في سورة الأحزاب، (تؤويه) في سورة المعارج، ومشتقات كل من (هيئ) و(نبّئ) و(جئت) و(قرأت).[1]

أما الأزرق فقد أبدل كل همزة ساكنة حرف مدّ حسب الحركة التي قبلها إذا وقعت فاء للكلمة فقط "ويستثنى من الإبدال كل ما جاء من الإيواء نحو (تؤوي) و(المأوى)".[2]

---

[1] سمير زبوجي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] سمير زبوجي، إتحاف المبتدئين بأحكام رواية ورش، دار الإمام مالك، الجزائر، ص 56.

أما ما جاء عينا للكلمة فيحققه الأزرق ويوافق الأصبهاني في ثلاث كلمات لمجيئها بعد كسرة: (بئس) كيف أتت، و(الذئب) في سورة يوسف، و(بئر) في سورة الحج.

وقرأ أبو جعفر بإبدال ذلك كله، قال العلامة السمنودي في شرحه للدرة المضيئة: "قرأ المشار إليه بالألف من إذا وهو أبو جعفر بإبدال كل همزة ساكنة من جنس حركة ما قبلها سواء وقعت فاء أو عينا أو لاما، سواء كان لازما أو للجزم أو للأمر نحو (يأملون)، (قال ائتوني)، (الرأس)، (لؤلؤ)، (الذئب)، (إن نشأ)، (هيئ)، (تسؤْكم) ونحو ذلك، ولم يستثن من ذلك سوى (أنبئهم) بالبقرة و(نبّئهم) بالحجر والقمر فلا يُبدل في اللفظين".[1]

أما كلمة (رئيا) فتُبدل الهمزة فيها ياء ثم تدغم الياء في الياء، ويفعل كذلك في (رؤيا) و(رؤياي) فيقلب الواو ياء ويدغمها في الياء فتُقرأ (رُيَّا) ولا يفعل ذلك في (تؤوي) بل يقرأ بواوين الأولى ساكنة والثانية مكسورة.

هذا من طريق الدرة، وزاد ابن الجزري في طيبة النشر وجه التحقيق أيضا في (نبّئنا) في سورة يوسف، فتُقرأ من طريق الطيبة بالوجهين.[2]

فطريق الأصبهاني هنا يشبه كثيرا قراءة أبي جعفر، إلا ما ذكرنا من الكلمات العشر التي استثناها الأصبهاني، ولم يستثن أبو جعفر شيئا إلا ما ذكرنا في (أنبئهم) و(نبّئهم) و(نبّئنا).

أما الأزرق فقد أبدل الهمزة الساكنة التي تقع فاء للكلمة فقط والكلمات الثلاث التي ذكرنا.

ب/ الهمز المتحرك:

جاء في القول الأصدق:

وفـي مـؤذن لـئلا الهمـز لـهْ   كـذا النسـيء، والفـؤادَ أبدلَـهْ
وخاسـئا ومُلئـت وفبـأي   ناشـئة الليـل وبـالخُلف بـأيِّ

[1] العلامة السمنودي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] توفيق إبراهيم ضمرة، اتباع الأثر في قراءة أبي جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 205.

فـإذا كانـت الـهـمـزة المتحركـة فـاء للكلمـة مفتوحـة بعـد ضـمّ فـإن الأزرق والأصـبهاني يبـدلانها واوا نحـو (يؤاخـذ) (مـؤجلا)، ويخالفـه الأصـبهاني في كلمتـين: (مـؤذن) فيحققهـا، و(الفؤاد) فيبدلها واوا وإن كانت لا تدخل في القاعدة، لأن الهمز فيها وقع عينا للكلمة.

واتفقا على إبدال الهمزة ياء في (لأَهب) في سورة مريم، غير أنهما اختلفا في (لـئلا) فأبدلها الأزرق وحققها الأصبهاني.

واتفقـا على تحقيـق (هـزؤا) و(كفـؤا) واختلفـا في (النسـيّ) في سـورة التوبـة فأبـدلها الأزرق وحقّقها الأصبهاني (النسيء).

وخالف الأصبهاني الأزرق في كلمات وقعت فيها الهمزة المتحركة مفتوحة وقبلها كسر، وهي (مُلئـت) سـورة الجـن، (خاسـئا) سـورة الملـك، (ناشـئة) سـورة المزمـل، أمـا الأزرق فحققها، أما الأصبهاني فأبدلها ياء.

وسـأكتفي بـذكر هـذه الكلمـات وأتـرك غيـرها ممـا أبدلـه الأصـبهاني أو سـهّله لعـدم ارتباطه ببحثنا هذا.

أما أبو جعفر فقد أبدل أنواعا كثيرة من الهمز المتحرك، إلا أنني سأكتفي بذكر ما له علاقة وارتباط ببحثنا هذا.

فإذا كانت الهمزة فاء للكلمة مفتوحة وقبلها ضم قرأها بالإبدال كالأصبهاني والأزرق، ووافق الأزرقُ أبا جعفر في (مؤذن) و(الفؤاد) وخالفه الأصبهاني في ذلك.

واختلف راويا أبي جعفر في كلمة (يؤيد) في سورة آل عمران، فقرأ ابن جماز بالإبدال من الدرة ومن الطيبة، وقرأ ابن وردان بالتحقيق من الدرة وبالوجهين من الطيبة. [1]

أما ما يكون الهمز فيه مفتوحا وقبله مكسور فيبدله أبو جعفر ياء خالصة، وقد وقع ذلك في ثلاث عشـرة كلمـة، قـال الإمـام الزبيـدي في شـرحه للـدرة: " وكـذا أبـدل الهـمـزة في (قُـرِئَ) و (اسـتُهزِئَ) و(رِئَـاء النـاس) و(لنبـوِّئَنّهم) و(ناشِـئَة) و (ليبطِّئَنّ) و(شـانِئَك)، (ملئـت حرسـا)، (خاطئـة)، (الخاطئـة)، (مئـة)، (فئـة) وتثنيتهمـا، (موطئـا)، (خاسـئا) حيـث حـل، وورد عنه خلف في (موطئا)". [2]

---

[1] الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] العلامة الزبيدي، شرح الدرة، تحقيق عبد الرزاق موسى، المكتبة العصرية، لبنان، 1989، ص 158.

وقد اتفق الأصبهاني مع أبي جعفر في ثلاث كلمات: (خاسئا، ملئت، ناشئة)، أما الأزرق فقد قرأها بالتحقيق.

فهذه هي الأحرف التي زادها الأصبهاني خلافا للأزرق ووافق فيها قراءة أبي جعفر.

المبحث الثالث: التنبيه على الهمز المفرد من طرق المغاربة.

وجب عليّ التنبيه في هذا المقام أن طريق الأصبهاني عن ورش لا يُقرأ بمضمن الطيبة فقط، بل يُقرأ أيضا بمضمن طرق نافع العشرة التي توارثها أهل المغرب وصحّت أسانيدها، قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

دونك عشر طرق لنافع تنشر طيّ الدرر اللوامع
طريق الأزرق وعبد الصمد عن ورشهم والأسدي بسند

والأسدي هو أبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، وبين طريق الطيبة وطرق نافع العشرة خلاف ذكره المحققون، ولا شكّ أني حين ذكرت هذا الخلاف هنا أنّ هناك مثله في أحكام الهمز المفرد.

فقد استثنى ابن الجزري خمسة أسماء وخمسة أفعال، إلا أن الداني في التعريف استثنى أربعة أفعال واسمين: الأفعال هي: (اقرأ) وما جاء من لفظه، و(هيئ)، و(نبئ) و(جئت) وما جاء من لفظهما، والأسماء هي: (رءيا) و(اللؤلؤ)، فالمغاربة يبدلون (يهيئ) و(البأس) و(الكأس)، و(الرأس)، وأما (تؤوي ـــ تؤويه) فبالإدغام، أي: إبدال الهمزة الساكنة واوا وإدغامها في التي بعدها، فوافق المغاربة قراءة أبي جعفر في إبدالهما، وخالفوه في كيفية ذلك فقرؤوا بالإدغام وقرأ بواو ساكنة بعدها واو مكسورة.

وقرأ المغاربة (هيّئْ) بالتحقيق و(يهيّئْ) بالإبدال لأن الأولى أمر والثانية مجزومة، وكذلك في (أنبئهم) و(نبّئهم) – كأبي جعفر – وكذلك (نبّئ) بالتحقيق و(ينَبّأْ) بالإبدال، قال ابن غازي: والأمرَ لا المجزوم عنه حقّقا.

أما في الهمز المفرد المتحرك فزاد المغاربة إبدال الهمزة المفتوحة التي قبلها كسر في كلمتين هما: (شانئك، لنبوئنّهم)، قال صاحب القول المشرق:

نبوئنْ وشانئكْ أبدل لهم بعكس مشرقٍ فحقّق قولهم

وجمعها ابن غازي في تفصيل العقد:

وفيـــــه عنـــــه فبـــــأي أبـــــدلا　　　شـــانئك الفـــؤاد كيفمـــا انجـــلا

ناشـــــــئة وملئـــــــت بـــــــأنَّ　　　وخاســـــــــئا زدْ ونبـــــــــوّئنَّ

وهذه الكلمات لم ينصّ عليها ابن الجزري في الطيبة رغم أنه ذكرها في النشر لأنها ضعيفة من حيث الرواية – حسبه– لانفراد راو واحد بنقلها دون سائر الرواة عن الأصبهاني، قال في النشر: "وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في (شانئك). وانفرد الهذلي في الكامل بالإبدال في (لنبوئنهم)."[1]

فوافق الأصبهاني –من طرق المغاربة– قراءة أبي جعفر في خمس كلمات.

المبحث الرابع: النقل.

ونقصد به النقل في كلمة واحدة، حيث وافق الأصبهاني الأزرق في كلمة (ردْءا) فيقرآنها (رِدًا)، وخالفه في كلمة (ملْءُ) فقرأها بالنقل والتحقيق، جاء في القول الأصدق:

والنقـــــل والتحقيـــــق مرويـــــان　　　فـي مــلءُ وهْــو جــاء فـي عمــران

قال العلامة الضباع: "ثم أخبر أن النقل والتحقيق وردا عنه في (ملْء) من قوله تعالى (ملْءُ الأرض ذهبا) في آل عمران".[2]

وقرأ الأزرق بتحقيق ذلك لأن "أصله أن لا ينقل في الكلمة الواحدة"[3] سوى (ردءا) التي خالف فيها هذا الأصل.

ولأبي جعفر الوجهان أيضا: النقل والتحقيق، قال العلامة القاضي في البدور الزاهرة: "قرأ ابن وردان بنقل حركة الهمزة إلى اللام مع حذف الهمزة فيصير النطق بلام مضمومة ".[1]

---

[1] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد، السعودية، المجلد 3، 2013، ص 952.

[2] العلامة الضباع، القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، 1999، ص 20.

[3] يوسف بلقبلة، أنوار السبيل إلى علم الترتيل برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، دار الوعي، الجزائر، 2015، ص 289.

وهذا يدل على أن ابن جماز قرأ بالتحقيق، ولابن وردان في طيبة النشر الوجهان: النقل والتحقيق.[2]

وهذا أيضا مما وافق فيه الأصبهاني قراءة أبي جعفر مخالفا لما رواه الأزرق عن ورش عن نافع.

المبحث الخامس: الفتح والإمالة.

اشتهر طريق الأزرق عن ورش بكثرة الإمالات وهو باب طويل، وخالفه الأصبهاني في ذلك فاشتهر بالفتح إلا بضعة أحرف قليلة أشهرها كلمة واحدة (التوراة)، قال صاحب تقييد المطلق:

وقد قلّل التوراة في الكل أزرق	وميّل بها للأصبهانيّ بالكبرى
وليس له في غير هذي إمالة	وعنه بخُلف ياء ياسين بالصغرى

قال في الشرح: "ولم يُمل الأصبهاني غير كلمة (التوراة) وله خلاف في تقليل الياء من قوله تعالى (يس)".[3]

أما أبو جعفر فقرأ بالفتح مطلقا "فلم يقلّل ما قلّله غيره، ولم يُمل ما أماله سواه".[4]

ولست ممّن يقول في مسألة علمية متّبعا هواه أو افتراضا افترضه، وحتى لو افترضت في بداية هذا البحث أن في طريق الأصبهاني أحرفا وافق فيها قراءة أبي جعفر، فإنني متّبع للنقل الصحيح، فالقراءة سنة متبعة، وإن كنت أرى ما يراه المغاربة من أن الأصبهاني قرأ بالفتح في القرآن كله، وهو في ذلك يشبه منهج أبي جعفر في الفتح والإمالة، قال صاحب القول المشرق:

ولن ترى للأسدي الظريف	إمالة من طرق التعريف

---

[1] عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مكتبة أنس بن مالك، السعودية، الطبعة 1، 2002، ص 82.

[2] توفيق إبراهيم ضمرة، اتباع الأثر في قراءة أبي جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[3] هارون كيحل، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[4] الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

فطريق الأصبهاني عند المغاربة لا إمالة فيه كما جاء في كتبهم، فعبارات الحافظ الداني في التعريف واضحة ومتعددة: "وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بإخلاص الفتح في جميع ما تقدّم" ومنها "وقرأ الباقون وورش من رواية الأصبهاني بالفتح".[1]

والمعمول به من طيبة النشر التي هي عمدة القراءات العشر الكبرى أنه لا إمالة للأصبهاني سوى في كلمة التوراة، قال ابن الجزري في الطيبة: وغيرها للأصبهاني لم يُمَل، وهي الإمالة الكبرى.

قال الشيخ إيهاب فكري في شرحه للطيبة: "أي: وغير التوراة لم يمله الأصبهاني... وقد ورد التقليل للأصبهاني في يا بمريم ويس وها في مريم وطه من بعض الكتب لكن لم يعتمده ابن الجزري"[2]

ويتوسّع الشيخ في الشرح في كتابه مفردة الأصبهاني فيقول: (واختلف أهل الأداء عنه في ياء "يس" بين الفتح –وهو رواية الجمهور عنه– والتقليل والمراد به الإمالة الصغرى، وهو وارد عنه في عدة كتب كما في جدول العزو، وأثبتَ هذا التقليل في ياء "يس" للأصبهاني في النشر وشرح الطيبة لابن الناظم وإتحاف فضلاء البشر) ثم ختم الكلام بقوله (أما غير ذلك مما قرأه الأزرق بالتقليل أو الإمالة فيقرأه الأصبهاني بالفتح).

وقد ثبت التقليل في ياء (يس) لوجود رمز الألف في البيت: "وبين بين في أسف" ولوجود ما يثبت ذلك من النشر –وإن كان انفرادا- قال صاحب "غنية الطلبة": (فثبت الخلاف عنه من الروايتين جميعا، ويدخل فيهما الأصبهاني).[3]

وقال صاحب الإتحاف في إثبات تقليل الهاء – ويُسقط على الياء - من (كهيعص): (وأما ورش فروى عنه الأصبهاني بالفتح) ثم أضاف: (وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني وهو ظاهر متن الطيبة فإنه أطلق الخلاف فيها لنافع المرموز له بالألف في قوله: وإذا ها يا اختلف.

---

[1] الحافظ الداني، كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب، 1995، ص 69-70-71.

[2] إيهاب فكري، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 149.

[3] عبد الله الجار الله، غنية الطلبة بشرح الطيبة للترمسي دراسة وتحقيق، دار التدمرية، الطبعة 2، 2019، ص 1275.

لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمزله بالجيم على قاعدته في الأصول، فيدخل الأصبهاني، لكنه انفرادة للهذلي كما ترى في النشر، والله أعلم).[1]

وعبارات ابن الجزري واضحة في كتاب النشر أيضا، وعبارته في الطيبة واضحة فبعد أن ذكر الخلاف ثم الإمالة في "التوراة" قال: وغيرها للأصبهاني لم يُمَل.

ولهذا ذكر الأستاذ محمد آيت عمران في بحثه حول ما زاده التعريف لنافع على ما في النشر: "في طريق الأصبهاني عن ورش فتح راء التوراة، وليس له في النشر إلا الإمالة المحضة".[2]

إذن ثبت بالرواية الصحيحة وجود كلمة أمالها الأصبهاني من طريق طيبة النشر وهي كلمة (التوراة) إمالة كبرى باتفاق، وقد زاد المحررون بعده ياء (يس) إمالة صغرى بخُلف عنه، والياء والهاء من (كهيعص) كما ذكر في القول الأصدق:

قد أضجع التوراة ثم قلل	في أحد الوجهين يس ولا
إظهار فيه مع تقليل جلا	وباقي الباب بفتح قد تلا
لكن يا ها الهذلي قلله	منفردا بذلك الوجه له

غير أنّه وجب التفصيل في هذا الأمر تفصيلا يفرّق فيه القارئ بين اختيار ابن الجزري وبين مستدركات غيره، إذ أن بعض المحررين بعد ابن الجزري رجعوا إلى المصادر التي اعتمد عليها في كتاب النشر فزادوا منها أوجها لم يعتمدها ابن الجزري في طيبة النشر فقرؤوا بها، غير أن المنهج الصحيح هو القراءة بما اعتمده ابن الجزري في طيبته، وقد سمّى بعض المقرئين هذه الزيادات بالمستدركات على ابن الجزري، وقد التبس على طلبة العلم هل تجوز القراءة بهذه الأوجه أم لا؟

ومن هؤلاء المحققين الكبار العلامة الأزميري، وقد ذكر بعض المسائل في كتابه المسمى إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة.

---

[1] شعبان محمد إسماعيل، إتحاف فضلاء البشر للدمياطي دراسة وتحقيق، دار عالم الكتب، لبنان، الطبعة 1، 1987، ص 285.

[2] محمد آيت عمران، ما زاد لنافع من التعريف للإمام الداني على ما في النشر للمحقق ابن الجزري، مجلة الحجة، مركز الإمام أبي عمرو الداني، المغرب، العدد 02، 2019، ص 84.

قال العلامة الأزميري رحمه الله[1]:

قرأ نافع (كهيعص) بالتقليل في الهاء والياء من العنوان والتلخيص....

وقرأ (يس) بالتقليل من المصباح والتلخيص.

وهو مذهب أبي معشر في كتابه التلخيص في القراءات الثمان من طريق الأصبهاني وذلك في قوله: (كهيعص بين بين: مدني) و(يس: مدني بين بين).[2]

وسبب ذكر الأزميري التقليل ها هنا لأبي معشر هو أن ابن الجزري في نشره ذكر الفتح للأصبهاني عامة في هاء وياء (كهيعص): (وأما ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح) هذا بالنسبة للهاء، أما الياء فقال: (واختلف عن نافع من روايتيه، فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فيمن قدّمنا وفتحها عنه من فتح).

فهذا دليل على أن للأصبهاني الفتح في الهاء والياء معا.

أما هاء يس فذكر ابن الجزري عن نافع: (والجمهور له على الفتح) ولم يذكر الإمالة من طريق الأصبهاني إلا ما ذكره لصاحب الكامل، وهو انفراد أيضا ولم يعتمد عليه ابن الجزري في الطيبة.

أما الأزميري فقد عاد إلى المصدر الذي هو كتاب التلخيص لأبي معشر فوجد فيه التقليل في الكلمتين معا، فأثبته ها هنا، وبه أخذ كثير من المحررين من بعده.

وكان على العلامة الضباع أن لا يأخذ بهذين الوجهين فقط، إذ ثبتت أيضا إمالة الطاء من (طه) و(طسم) و(طس)، والهاء من (طه) والحاء من (حم) من التلخيص وإضجاع هاء طه من التجريد منفردا بذلك.

ولم يعتمد ابن الجزري على هذه الأوجه جميعا وعلى غيرها – ولو كانت في مصادره – لأن تمحيصه للروايات وتحقيقه للأوجه جعله يتركها واختلفت عباراته في ذلك بين الحكم عليها بالضعف او الانفراد أو الشذوذ، غير أن الأصل هو أنه لم يعتمد عليها في

---

[1] مصطفى الأزميري، إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة 1، 2007، ص 75.

[2] أبو معشر الطبري، التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، ص 322/ 379 على التوالي.

النشر، فها هو يذكر أن القصر في (عين) انفرد به صاحب الكافي عن الأزرق إلا أنه أثبته في الطيبة فنقرأ به، أما ما لم يثبته فلا نقرأ به، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

قال العلامة عبد الفتاح القاضي في شرح منحة مولي البر، عن الياء والهاء في (كهيعص): "وأما الأصبهاني عن ورش فليس له فيهما إلا الفتح كما حققه العلماء " وفي المنظومة:

والميل في التوراة فِد مهما يحلّ وغيرها للأصبهاني لا تُملْ

"ثم نهى الناظم القارئ عن إمالة غير هذه الكلمة للأصبهاني، فليس للأصبهاني إمالة إلا في هذه الكلمة فحسب".[1]

وإن كان بعض المحققين ذكر الياء والهاء من "كهيعص" والياء من "يس" والهاء من "طه" إلا أني لم أتعرّض لأحد – عدا الأزميري - كتب عن الطاء أو الهاء أو الحاء فيما ذكرنا سابقا من التلخيص والتجريد، إلا ما ذكره الشيخ محمد بوبطرة في كتابه "الأغدق" حيث قال:[2]

طه: الأصبهاني: الفتح والتقليل، ولا أدري –وهو يقارن بين الأزرق والأصبهاني– هل كان يقصد الهاء فقط أم الطاء والهاء معا.

طسم: الأصبهاني: الفتح والتقليل.

والصحيح أنه - باستثناء كلمة التوراة -لا إمالة للأصبهاني في كل القرآن، وطريقه في ذلك يشبه قراءة أبي جعفر، أما في طريق الأصبهاني بأسانيد المغاربة فلا إمالة للأصبهاني مطلقا.

خاتمة:

حتى لو ثبت أن نافعا قرأ على أبي جعفر واختار حروفا من قراءته، وحتى لو ثبت الشبه بين بعض الأحرف التي قرأ بها الأصبهاني عن ورش من قراءة نافع وأبو جعفر في قراءته إلا أن ما ذكرنا يبقى مجرد تخمين واحتمال، إذ أن نافعا لم يذكر وهو يختار

[1] عبد الفتاح القاضي، شرح منحة مولي البر للأبياري، دار السلام، ص 108.

[2] محمد بوبطرة، الأغدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة 2، 2011، ص 76/75.

حروفه أن هذا حرف أبي جعفر وهذا حرف شيبة وهذا حرف مسلم أو يزيد أو ابن هرمز.

لكنّ موافقة أحدها للآخر مع وجود الدليل على أن نافعا اختار حروفا من قراءته على أبي جعفر مع ثبوت قراءة أبي جعفر كواحدة من القراءات العشر المتواترة يجعلنا نصل إلى نتيجة تفيد أن هذه الأحرف من قراءة نافع على أبي جعفر، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

هذا وقد اختلف الأصبهاني والأزرق في كثير من الأصول غير هذه، ولم نذكرها هنا لأن الأصبهاني وافق فيها جميع القراء والأزرق خالف فيها جميع القراء من طريق الشاطبية كأحكام مدّ البدل ومدّ اللين المهموز وأحكام اللام والراءات، أو وافقهم في بعضها كبعض أحكام الراء من طريق طيبة النشر وأحكام الغنة في اللام والراء.

وما هذا البحث إلا جهد مُقِلّ غريب في بيئته حيث ندرة الكتب والبحوث والمصادر وقلة الشيوخ في هذا المجال مجال القراءات القرآنية وعلومها، وهو ما يمثّل المعاناة والصعوبات الكبيرة التي يجدها الباحث في إعداد مثل هذه البحوث.

أسأل الله عز وجل أن يرزقني القبول وأن يغفر لي خطئي ونسياني وجهلي وإسرافي في أمري وما هو أعلم به مني، والله جل وعلا أعلم بالصواب وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهرس المحتويات

دراسات جديدة في علم القراءات

يجمع هذا الكتاب أربع دراسات محكمة في علم القراءات القرآنية، ويقدّم مفاهيم جديدة للتحريرات القرآنية وللاختيار.

إن الطريق المأخوذ عن الراوي الآخذ عن القارئ هو منتهى الاختيار، وقد بلغت القراءة بالطريق الغاية في التحرير، وجمع الأوجه أوْلى من التفريق.

إن البحث عن قواعد الاختيار التي بنى عليها القرّاء اختياراتهم صعب جدا وشاقّ، فنافع رحمه الله أخذ القراءة عن سبعين من التابعين.

أسأل الله عز وجل أن يرزق هذه الأبحاث القبول وأن يفتح بها أبوابا من النقاش والبحث العلمي الهادف والبنّاء.

عثمان بن علي بندو

دراسات جديدة في علم القراءات

منشورات المثقف



المثقف للنشر والتوزيع
Elmouthakaf Publishing & Distribution
E-mail: elmouthakaf2@gmail.com
Elmouthakaf
المثقف للنشر والتوزيع